جـــامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم مالية ومحاسبة

الموضـــــــوع:

رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

-دراسة حالة الجزائر-

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية مؤسسة

من اعداد الطالبة:

حنان فقير

تحت إشراف الأستاذة:

وردة موساوي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً			
مقرراً			

السنة الجامعية: 2019-2020

كلمة شكر وعرفان

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله الذي يسر لي امري وهون علي الصعاب وانار لي طريق العلم ومنحني القدرة والصبر ووفقني لانجاز هذا العمل فالحمد لله يليق بكماله وثناء عظمته وفضله علينا وعلى الناس اجمعين وصلى وسلم على خير خلقه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أتوجه بالشكر الجزيل الى:

الأستاذة المشرفة موساوي وردة على ما بذلت من جهد وتحملها من مشقة ومساعدتها الجدية لإنجاح هذا الموضوع وعن تفضله بالأشراف على هذه الرسالة وأتمنى لها دوام الصحة والعافية وكل التوفيق في حياتها، واسال الله تعالى القدير ان يجعل كل عملها في ميزان حسناتها

الى لجنة المناقشة التي سأنال شرف مناقشتهم وقبولهم تقييم هذه المذكرة

كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع اساتذتي الكرام من الابتدائية الى الجامعة

والى كل يد كريمة امددتني بالعون سواء من قريب او من بعيد

الى كل من راني جاهلة فعلمني..... وراني تائهة فأرشدني

وراني مخطئة فصوب خطئي..... وراني عاجزة فأخد بيدي

الإهداء

الاهداء

الحمد لله بنعمته تتم الصالحات بعد مسيرة دراسية حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب اليوم اقطف ثمارها والحمد لله أهدي تخرجي الى:

أملى في الحياة وقرة عيني وسر نجاحي الى من ايقظت ليلها لراحتنا وسهرت لسعادتنا الى معنى الخب والى معنى الحنان والتفاني الى بسمة الوجود الى من كان دعائها سر نجاحي الى اغلى الحبايب الى التي حلمت ان أكون في اعلى المراتب، اليك انحني وأقول شكرا لكي

"يا أمي"

الى من علمني العطاء بدون انتظار الى ملاكي في الحياة الى من احمل اسمه بكل افتخار ارجو من الله ان يمد في عمره

والذي منحني الحب والحياة الذي كان لي نعم الأب ونعم الصديق اليك انحني إرضاء وأقول شكرا لك

"يا أبي "

الى إخوتي اللذان اعتبرهما نعمة من الله: "سيف الدين و "عبد الرحمان"

الى رفيق دربي وأقرب انسان الى قلبي الذي كان سندي خلال دراستي ولم يبخل علي بشيء وكل عائلته

الى كل أفراد عائلتي كل باسمه كبير وصغير

واهدي هذا العمل خاصة الى الأستاذة المشرفة "موساوي وردة" التي ساندتني بالنصح والإرشاد

الى أغلي ما املك صديقتي وأختي التي لم تلدها أمي "زهور حاج حمدي" وكل عائلتها

الى من جعلتهم أيام الدراسة أخوات لي: مروة، ميسون، نسرين

الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

الملخص

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى تبيان الدور الذي تتميز به تقنية رأس المال المخاطر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث رغم جميع ما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا انها تعاني من صعوبات كبيرة خاصة نشاطها و المتعلقة بالتمويل، لذلك انتهجت تقنية رأس المال المخاطر باعتباره مكمل لها، لأنه يقتصر على تمويل بعض المراحل التي تمر بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمرحلة ما قبل الانشاء أو الانطلاق التي تتميز بالمخاطر المرتفعة من خلال الدعم المقدم من طرف شركات رأس المال المخاطر، فأظهرت النتائج نجاحاته من خلال كونه لا يقدم الأموال الازمة فقط كالأساليب التمويلية الأخرى بل يتميز كذلك بتقديم الخبرة والتنظيم وحتى الإدارة، إلا أن هذه الصناعة لا زلت حديثة في الجزائر نوعا ما لابد من النهوض بها من خلال تنشيط سوق رأس المال المخاطر، وتوفير المناخ الاستثماري الملائم، وكذلك تجاوز المعوقات التي تعترضها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، راس المال المخاطر، شركات راس المال المخاطر.

–Abstract

This study aimed to demonstrate the role of the venture capital technology for financing small and medium enterprises in Algeria, where despite all the characteristics of small and medium enterprises, they suffer from great difficulties, especially their activities and related to financing. , Because it is limited to financing some of the stages that small and medium-sized enterprises go through, such as the pre-construction or launch stage, which is characterized by high risks through the support provided by venture capital companies. The results showed its successes by not only providing the necessary funds like other financing methods. As well as by providing expertise, organization and even management. However, this industry is still somewhat recent in Algeria. It must be promoted through activating the venture capital market, providing the appropriate investment climate, as well as overcoming the obstacles it faces.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفان.....	II
الاهداء.....	III
الملخص.....	IV
فهرس المحتويات.....	V
قائمة الأشكال.....	VIII
قائمة الجداول.....	IX
مقدمة.....	**أ–ي**
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد.....	1
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2
المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
المطلب الثالث: أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
المبحث الثاني: محيط ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
المطلب الأول: محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
المطلب الثاني:مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31
المطلب الثالث: معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	33
البحث الثالث: أليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	38

المطلب الأول: أليات التمويل التقليدية	38
المطلب الثاني: أسباب فشل أليات التمويل التقليدية	43
المطلب الثالث: أليات التمويل الحديثة	45
خلاصة الفصل	52
الفصل الثاني: مساهمة راس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	54
المبحث الأول: المقاربة النظرية لراس المال المخاطر	55
المطلب الأول: نشأة ومفهوم راس المال المخاطر	55
المطلب الثاني: أهمية وأهداف راس المال المخاطر	68
المطلب الثالث: مزايا وعيوب راس المال المخاطر	71
المبحث الثاني: شركات راس المال المخاطر وتمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	76
المطلب الأول: مفهوم شركات راس المال المخاطر وانواعها	76
المطلب الثاني: مراحل تمويل شركات راس المال المخاطر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	82
المطلب الثالث: استراتيجيات التمويل عن طريق راس المال المخاطر	85
المطلب الرابع: تجارب بعض الدول في مجال راس المال المخاطر	91
خلاصة الفصل	100
الفصل الثالث: راس المال المخاطر كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
تمهيد	102
المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	103
المطلب الأول: تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	103
المطلب الثاني: تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	106

المطلب الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقاتها (2010-2019)	119
المبحث الثاني: تجربة الجزائر في مجال راس المال المخاطر	134
المطلب الأول: مفهوم راس المال المخاطر بالنسبة للمشرع الجزائري	134
المطلب الثاني: التحفيزات الممنوحة لراس المال المخاطر في الجزائر	136
المطلب الثالث: سوق راس المال المخاطر في الجزائر	138
المبحث الثالث: واقع شركات راس المال المخاطر وتمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	143
المطلب الأول: ماهية شركات راس المال المخاطر في الجزائر	144
المطلب الثاني: تقييم نشاط وأداء شركات راس المال المخاطر في الجزائر	154
المطلب الثالث: شروط إنجاح شركات راس المال المخاطر في الجزائر وسبل دعمها	166
خلاصة الفصل	170
خاتمة	176-172
قائمة المراجع	190-178

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1-1	تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
2-1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل	24
1-2	مقارنة بين راس المال المخاطر والقروض التقليدية	64
2-2	استثمارات راس المال المخاطر تبعا لمرحلة التطور (معطيات 1997)	87
3-2	مقارنة بين المشروعات الممولة براس المال المخاطر والمشروعات الممولة ذاتيا (الولايات المتحدة الامريكية)	92
4-2	مقارنة بين المشروعات برأس المال المخاطر والغير الممولة به (فرنسا)	95
5-2	يبين القطاعات الممولة براس المال المخاطر في تونس	98
1-3	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوعيتها في الجزائر (2010- سداسي الأول من 2019)	120
2-3	تطور مناصب الشغل (العمالة) بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(2010- السداسي الأول من 2019)	122
3-3	تطور الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2010-2017)	124
4-3	تطور قيم القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2010-السداسي الأول من 2019)	126
5-3	تطور صادرات وواردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(2010-السداسي الأول من 2019)	128
6-3	شركات راس المال المخاطر في الاقتصاد الجزائري	144
7-3	أصول شركة sofinance (2013-2017)	154
8-3	نشاط الاستثمارات الخاصة بشركة sofinance(2012-2017)	155
9-3	تقييم خدمات شركة sofinance(2014-2017)	156
10-3	محفظة استثمارات شركة finalep	158
11-3	المشاريع الاستثمارية للشركة الاستثمارية السعودية للاستثمار asicom	161
12-3	محفظة استثمارات شركة الجزائر استثمار (2011-2016)	164

قائمة الاشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1-3	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(2010-السداسي الأول من 2019)	121
2-3	العوائق التي تواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	130
3-3	تنظيم سوق راس المال المخاطر في الجزائر	140

المقدمة

تلعب المؤسسات الاقتصادية عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة دورا هاما في اقتصاد الدول، كونها تمثل أكثر المؤسسات تعدادا، كما تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي كونها تؤدي الى تحفيز واستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك باعتبارها محركات استثمارية تتمتع بمرونة عالية وديناميكية كبيرة، إضافة الى الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها هذه المؤسسات في انتاج الثروات وخلق فرص العمل ، رفع الطاقة الإنتاجية ، تحسين المستوى المعيشي للعاملين بها، زيادة الصادرات واستيعاب التكنولوجيا المتجددة ، الامر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي و على ميزان المدفوعات و على التوازن التنموي لكل دولة ، لذا اصبح الاتجاه السائد اليوم بين الدول هو توفير مناخ استثماري مناسب لهذه المؤسسات و محاولة إيجاد جميع الأطر و المتطلبات لنجاحها و الارتقاء بها.

إلا ان نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع عددها يظل مرتبط بمدى تجاوزها للعديد من المشاكل والعراقيل، حيث يعتبر التمويل العائق الأساسي امام تطورها لذلك حضي بالاهتمام والأولوية لدى جميع الدول، فاعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أموالها الخاصة والذاتية كمصدر تمويلي داخلي غالبا ما تكون غير كافية لمواجهة كافة الاحتياجات خلال نشاطها مما يلزمها اللجوء للتمويل الخارجي عن طريق مؤسسات مختصة و التي يبقى نشاطها التمويلي ضعيف خاصة عن طريق البنوك، الذي يعتبر اهم مصدر تمويلي في الدول النامية الا انها تصادف عدة صعوبات و ذلك بسبب الضمانات الممنوحة، وارتفاع تكلفة القروض و غياب دور المؤسسات الداعمة، فكل هذه العوامل تحد من الاتجاه للقروض البنكية.

ان محدودية ونقص مصادر التمويل التقليدية شكل صعوبات كبيرة وأصبح عائقا امام تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك من الضروري البحث عن مصادر تمويل جديدة لتخطي عقبة التمويلات التقليدية ومن بين هذه الاليات المستحدثة رأس المال المخاطر الذي يعتبر أداة تمويلية مهمة توفر الغطاء التمويلي الضروري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقوم بالمشاركة في المشروعات بتقديم المساندة المالية أو

الفنية أو الإدارية، بمساعدة المشاريع لتحقيق عوائد مالية مرتفعة و دفعه للنمو و التطور، ثم تقوم ببيع حصتها محققة ربحا يتناسب مع درجة المخاطرة التي تعرضت له.

إشكالية الدراسة

ان التمويل برأس المال المخاطر من الأساليب المطبقة في الجزائر في بداية التسعينات لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانطلاقا من هنا فان الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول تساؤل الرئيسي وهو:

– هل تعتبر تقنية راس المال المخاطر البديل المناسب لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

ومن الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة التساؤلات التالية:

-فيما تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني؟

– ما هو الفرق بين اليات التمويل التقليدية واليات التمويل الحديثة؟

-كيف تساهم شركات رأس المال المخاطر في الرفع من القدرة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

الفرضيات

من أجل الالمام بالموضوع، ومحاولة الاجابة على الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات والتي تعتبر كإجابات مبدئية نعمل على اختبارها من خلال دراستنا، وتتمثل هذه الفرضيات في الاتي:

- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد كتحفيز النمو الاقتصادي الحد من البطالة؛

- يقوم راس المال المخاطر بتقديم التمويل فقط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال نشاطها؛

- يعتبر سوق راس المال المخاطر سوق نشط ويحتوي على عدة شركات مختصة فيه؛

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة اهميتها في كون أن رأس المال المخاطر واستعماله كتقنية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح يحظى باهتمام متزايد نظرا لارتباط نشاطه بالمجالات ذات المخاطر والعائد المتوقع الكبير، وأيضا لزيادة الأموال الخاصة للمؤسسة الممولة ، وحيث انها بخلاف التمويل تكون مصحوبة بمتابعة مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مراحل نشاطها وتقديم لها النصح ولإرشاد ، ولا تنسحب منها الا ان تصبح قادرة على مواصلة نموها بنفسها.

-للتعرف على تقنية راس المال المخاطر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات التي تنشط فيه؛

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

-التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

- بعد فشل الطرق التقليدية للتمويل أصبح من الضروري التعرف على النمط التمويلي الجديد المسمى براس المال المخاطر وإبراز دوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل الاعتماد عليه؛

-ابراز الاختلاف بين راس المال المخاطر والتمويلات الأخرى؛

-دراسة سوق راس المال المخاطر في الجزائر بتسليط الضوء على شركات راس المال المخاطر وتبيان نشاطاتها المختلفة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المنهج المستخدم في الدراسة

تحقيق لهدف البحث وفي ضوء طبيعته واهميته وفرضياته وحتى نستطيع الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والالمام بكل جوانبه يتم:

-استخدام المنهج الوصفي التحليلي للجانب النظري من خلال عرض مفصل لتفسير متغيرات الدراسة؛

- اما الجانب التطبيقي يتم التطرق الى دراسة حالة الشركات الناشطة في مجال رأس المال المخاطر وذلك من خلال جمع المعلومات اللازمة عن الشركات وتحديد مختلف نشاطاتها.

الدراسات السابقة

من خلال الدراسات السابقة والتي تناولت راس المال المخاطر نجد:

- دراسة **محمد سبتي**، 2008-2009، مذكرة ماجستير بعنوان: فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة –دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة Finalep –، جامعة منتوري قسنطينة؛

حيث هدفت هذه الدراسة الى :

-التعريف بالنمط التمويلي المسمى "رأس المال المخاطر"، وإبراز أهميته لدفع عجلة الاستثمار والتنمية، عن طريق توفير التمويلات اللازمة للمشاريع الناشئة؛

-ابراز الاختلاف بين رأس المال المخاطر والتمويلات الأخرى، من حيث المبادئ والخصائص والأثار؛

وخلصت هذه الدراسة للنتائج التالية:

-راس المال المخاطر هو البديل التمويلي الأمثل ، الموجه لحل المشاكل التمويلية التي تواجهها المشاريع الناشئة خاصة المبتكرة منها الامر الذي اثبتته مختلف التجارب عبر العالم التي تشير كلها ان راس المال المخاطر وسيلة تمويلية واعدة؛

-تسعى مختلف الدول لتشجيع تطور صناعة راس المال المخاطر ، وذلك بالعمل على توفير العوامل المساعدة على ذلك وتحسينها، ولعل أهم عامل يمكن تطوير هذه الصناهعة هو توفير الاطار القانوني والضريبي الملائم والمشجع؛

-دراسة **سامية عبديش**، 2013-2014، مذكرة ماجستير بعنوان: "شركات راس المال المخاطر ودورها في خلق وتمويل المشاريع الناشئة"، جامعة قسنطينة 1.

حيث هدفت هذه الدراسة الى:

الى الملم بالايطار التصوري للإصلاحات الاقتصادية في اطار التوجه الجديد للاقتصاد الوطني في تشجيع الاستثمار من قبل الخواص وتفعيل أداء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة، والتطرق الى النمط التمويلي الجديد كبديل للتمويل التقليدي وكاسلوب جديد في خوصصة مؤسسات القطاع العام وإعادة هيكلتها.

وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

-فعالية شركات راس المخاطر في تمويل المشاريع خاصة في نظرتها لمستوى المخاطرة وتقييمها لها اللذان يختلفان عن نظرة البنك، حيث تراهن هذه الشركات على مدى استعدادات المشروع للنجاح وتحقيق قيمة مضافة في المستقبل وهي تساهم بشكل كبير في خلق هذه المشاريع وتقدم التمويل الأنسب والأكثر استجابة لخصائص واحتياجات هذه المشاريع؛

-اما عن وضعية الجزائر فكما لاحظ نظرا لحداثة هذه الشركات نجد انها لاتزال في بدايتها، وان تدخلاتها جد متواضعة ولا ترقى الى الامال التي تتطلع اليها هذه المشاريع ولعل ذلك يرجع الى تخوف قطاع من مخاطرها او عدم ادراك الكافي للاهمية الجوهرية التي يمثلها ميلاد مشروع جديد للاقتصاد القومي؛

-دراسة **منيرخروف، ريم ثوامرية**، 2017، مقال في مجلة التنمية الاقتصادية بعنوان: "راس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –عرض تجرب و.م.أ والدروس المستفادة بالنسبة للجزائر-؛ بجامعة حمة لخضر، الوادي؛

حيث هدفت هذه الدراسة الى:

-التعرف على موضوع راس المال المخاطر؛

-تحليل إيجابيات وسلبيات راس المال المخاطر على المؤسسة وعلى الاقتصاد ككل؛

-محاولة إيجاد حلول لمعالجة الاقتصاد الوطني بالاستناد الى تجارب دول رائدة في مجال صناعة راس المال المخاطر.

وخلصت الدراسة للنتائج التالية:

-يعتبر راس المال المخاطر مصدر تمويل طويل الاجل وكذا مصدرا للخبرات والمشورة التي تحتاجها المؤسسات خاصة اثناء مرحلة الانطلاق واحيانا مرحلة الانشاء، اذ يعد بمثابة الراعي الرسمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

-هناك العديد من المصادر التي تستند من خلالها شركات راس المال المخاطر أموالها، حيث كلما تعددت هذه المصادر وتنوعت كلما ساهم ذلك في توسع نشاطها بل وتعدى ذلك الى التأثير على الاقتصاد الكلي؛

-كون الجزائر بلدا ناميا فهي قليلة التجربة والخبرة في مجال صناعة راس المال المخاطر وذلك يرجع لأسباب أهمها غياب مناخ ملائم يشجع قيام هذه الصناعة ويدعم أصحاب الشركات ويدفعهم نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-دراسة **أحلام بوقفة**، 2017-2018، مذكرة شهادة الدكتوراه، بعنوان "رأس المال المخاطر كنموذج تمويل المشاريع الاستثمارية –حالة شركة Sofinance –"، جامعة عبد الحميد المهرين قسنطينة؛

حيث هدفت الدراسة الى:

-التأكيد على ضرورة اعتماد رأس المال المخاطر كتفضيل تمويلي للمشاريع الاستثمارية في مراحل حياتها المبكرة، لما لعبه من دور في النهوض بمشاريع التكنولوجيا العالية سابقا في الدول الغربية؛

-توضيح ميكانيزم عمل رأس المال المخاطر وتحليل مسار تمويله؛

-الكشف عن النماذج التي يعمل بها حول العالم وتحليل جوانب كل نموذج؛

-الاقتراب اكثر من متعاملي سوق رأس المال المخاطر في الجزائر، لاكتشاف اهم العقبات التطبيقية للمهنة؛

وقد خلصت هذه الدراسة بالنتائج التالية:

-تحتاج المشاريع الاستثمارية في المراحل الأولى من نشاطها الى تمويل براس المال المخاطر، يساعدها على تخطي فجوة التمويل التي تعاني منها، وبالتالي تحرر ابتكاراتها؛

-يسهل عل المخاطر براس المال الوصول الى المعلومة اللازمة حول تطور ونمو المشروع المقترح مقارنة بباقي المستثمرين الخارجيين، وهذا بفضل المعرفة والخبرة التي يمتلكها ويمارسها عند تقييم المشروع، وبعد الاستثمار فيه وبالتالي يكون اكثر قدرة على حوكمة العلاقة بينه وبين المقاول

- دراسة **بن ساعد عبد الرحمان،** صابور سعاد 2019، مقال بالمجلة الدولية للدؤاسات الاقتصادية، بعنوان ، "رأس المال المخاطر ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة شركة Sofinance"، المركز الديموقراطي العربي؛

هدفت هذه الدراسة الى:

-اظهار الدور التي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الدولي؛

-الافاق الواعدة التي يفتحها أسلوب التمويل براس المال المخاطر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

-دراسة حالة شركتي Sofinance- finalep ؛

وقد خلصت للنتائج التالية:

من خلال الدراسة اتضح ان البنوك الجزائرية قد تجاوزها الزمن، حيث انها لم تتمكن من حل إشكالية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة اسناد قرار منح القروض البنكية لمعيار الضمانات القانونية واهمال معايير أخرى موضوعية.

وتختلف دراستنا على دراسات السابقة من خلال تقديم بعض الشركات التي تنشط في مجال رأس المال المخاطر في الجزائر ،(Sofinance- finalep -Mpef- Cnac- Asicom- Djazair Istithma)، حيث قدمنا تعريف لمخاف الشركات محل الدراسة و هياكلها ومهامها وفي الأخير تيبان نشاط أداء كل شركة.

صعوبات البحث

تمثلت اهم الصعوبات التي تم مواجهتها في انجاز هذا العمل:

-صعوبة الحصول على الاحصائيات الدقيقة والرسمية؛

- صعوبة الحصول على المراجع الكافية؛

هيكل البحث

انطلاقا من الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة يتطلب من الامر للقيام بهذه الدراسة تقسيمه الى ثلاثة فصول كالتالي:

-يشتمل الفصل الأول على الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي احتوى على ثلاث مباحث، فتم التطرق في المبحث الأول لماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي احتوى على ثلاث مطالب، اما المبحث الثاني فتناول محيط ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وينقسم كذلك لثلاث مطالب، اما المبحث الثالث فكان لأليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وينقسم الى ثلاث مطالب؛

-اما الفصل الثاني فيشتمل على مساهمة راس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد ضم مبحثين، فتم التطرق في المبحث الأول على المقاربة النظرية لراس المال المخاطر، والذي احتوى على ثلاث مطالب، اما المبحث الثاني فتم فيه تناول شركات راس المال المخاطر وتمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي ينقسم الى أربعة مطالب؛

-اما الفصل الثالث فيشتمل على راس المال المخاطر كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وضم ثلاث مباحث، تم التطرق في المبحث الأول على ولقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الذي ينقسم الى ثلاث مطالب، اما المبحث الثاني تم التطرق الى تجربة راس المال المخاطر في الجزائر الذي ضم ثلاث مطالب، اما المبحث الثالث فتناول ولقع شركات رأس المال المخاطر وتمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والذي ينقسم الى ثلاث مطالب؛

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدورها الفعال على تحريك عجلة التنمية الاقتصادية لكثير من دول العالم, حيث أصبحت مجالا لتطوير المهارات الإدارية و الفنية و الإنتاجية و التسويقية , من خلال مختلف السلع و الخدمات المقدمة من طرفها , بالإضافة لاستقطابها لأكبر عدد ممكن من اليد العاملة , زيادة الإنتاج و الإنتاجية و مع توفير جل متطلبات المجتمع الامر الذي استلزم توفير كل الظروف الضرورية و المناسبة لاستمرار نشاطاتها المختلفة.

وبناءا على ذلك سنتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: محيط ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول :ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول :مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

بالرغم من الأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واسهاماتها الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الا انه لم يتفق الباحثون حول إيجاد تعريف موحد لها وتعود صعوبة تحديد تعريف موحد يلقى القبول من كل الأطراف والجهات المهتمة بشؤون هذا القطاع الى مجموعة من المعوقات:

- اختلاف درجة النمو بين اقتصاديات الدول؛
- تنوع النشاط الاقتصادي؛
- تعدد المعايير المستخدمة في التعريف؛

أولا: نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اغلب المؤسسات الإنتاجية الكبيرة في وقتنا الحالي التي أصبحت مؤسسات عابرة للقارات كانت في بدايتها عبارة عن مؤسسات صغيرة في صيغة ما كان يصطلح عليه المانيفاكتورة في بداية تشكل النظام الاقتصادي الرأسمالي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ,غير ان بعض الكتابات تشير الى ان المؤسسات الصغرى نشأت في الصين في أواخر اربعينات القرن الماضي ,وفي أوائل خمسينياته في الولايات المتحدة الامريكية و منتصف ستينياته في اليابان ,و حظيت برعاية الحكومات والمنتظمات المحلية من خلال اصدار التشريعات التي حققت لها الاستقرار والحماية والنمو والتطور وذلك بإنشاء المؤسسات و الأجهزة التي تقوم برعايتها ومساعدتها على تسويق منتجاتها ,وحمايتها من التغيرات المفاجئة في أسعار عوامل الإنتاج , وذلك بتقديم الإعانات والقروض . وتعتبر اليابان في طليعة الدول الأكثر تنظيما لهذه المؤسسات , في حين يعتمد الاقتصاد الصيني على المؤسسات التي هي محور النشاط الاقتصادي, وتعمل الدولة حاليا على تمليكها

للقطاع الأهلي , وتنتهج هذه الدول عدة سياسات لدعمها وتتمثل على الأخص في الاعفاء من الضرائب ووضع النظم التمويلية المساندة بالإضافة الى التدريب والتأهيل والمشورة الفنية.[1]

-ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهناك مؤسسات في الدول المتقدمة تعتبر صغرى اما في الدول النامية تعتبر كبرى , كما لا يوجد اكثر من تعريف في الدولة الواحدة ويرجع ذلك الى تعدد المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد اصبح من الضروري الاحتكام الى مجموعة من المعايير من اجل وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكننا ان نفرق بين معيارين كمي و نوعي:

أ-المعايير الكمية

-معيار العمالة

يعتبر هذا العامل احد اهم المعايير الكمية المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعتمد على عدد العاملين ، وهناك اختلاف كبير بين الدول المتطورة و النامية فيما يتعلق بتطبيق هذا المعيار ، حيث تعتبر الشركات الصغيرة في الولايات المتحدة الامريكية واليابان ، شركات متوسطة في دول أخرى.

وحسب هذا المعيار تنقسم المؤسسات الى ثلاث أنواع:

[1] – محمد راتول، بن داودية وهيبة،" بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة علمية مقدمة للملتقى وطني "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، يومي 18-17 أفريل2006 ، ص 172.

- وهي مؤسسات توفر عدد كبيرا من العمال، يتجاوز عددهم 500 عامل وينقسم هذا النوع بدوره الى:
  - ✓ المؤسسات الكبرى دولية النشاط؛
  - ✓ المؤسسات الكبرى محلية النشاط؛
- **المؤسسات المصغرة او وحدات الاستغلال الفردي** :وتنشط هذه المؤسسات في مختلف فروع النشاط الاقتصادي وكافة مجالاته وهي تشترك في خاصية واحدة، تتمثل في ان إدارة هذا النوع من المؤسسات يقوم صاحب المشروع بصفة أساسية وقد يساعده مجموعة من العمال عند الحاجة شرط ان لا يزيد عددهم عن عشرة عمال.
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** :تحتل هذه المؤسسات موقعا وسطا بين النوعين السابقين توظف بين عشرة عمال الى خمسين عاملا، الا ان هناك صعوبات في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على معيار حجم العمال، ويرجع هذا لأسباب التالية:
  - ✓ اختلاف ظروف البلدان النامية وتبيان مستويات النمو؛
  - ✓ اختلاف ظروف الصناعة من فرع لأخر في نفس البلد؛
  - ✓ المستوى التكنولوجي المستخدم والذي يميل الى تكثيف العمالة على راس المال في بلدان النامية[1].

[1]–أحلام مذمور ، أسيا بن عمر،" واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها"، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي "إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة حمة لخضر، الوادي، 07-06 ديسمبر 2017.

-معيار رأس المال المستثمر

يرى بعض الباحثين ان الاسترشاد بمعيار رأس المال المستثمر قد يكون أكثر فاعلية في تحديد حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، خاصة بالنسبة لبرامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتركز على حجم الأصول الرأسمالية عند تقرير منح الإعانات والقروض الميسرة.

ومع ذلك يعاب على ان لهذا المعيار صعوبة الفصل بين الأموال والممتلكات الخاصة لصاحب المؤسسة والأصول الرأسمالية للمنشأة ذاتها، واغفال صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عن بعض مكونات راس المال المستثمر او عدم رغبته في الإفصاح عنها او اظهارها بقيمها الحقيقية، الى جانب تعذر التقدير الدقيق لقيمة الآلات والمعدات كأصول ثابتة نظرا لحصول المؤسسة عليها في أوقات مختلفة، بالإضافة الى صعوبة اجراء المقارنة الدولية بين احجام المؤسسات بسبب مشاكل أسعار الصرف وضرورة تحويل عملات الدول المختلفة الى عملة واحدة[1] .

-معيار معامل رأس المال

يعتبر كلا من معيار راس المال والعمالة من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة ,لذا فان الاعتماد على أي منهما منفردا يؤدي الى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة , فقد نجد ان عدد العمال لدى مؤسسة ما قليل ولا يعني ذلك ان حجمها صغير اذ من المحتمل ان يكون راس المال بها كبير نسبيا أي انها تستخدم أسلوبا فنيا في الانتاج كثيف ,وبالتالي تصنف هذه المؤسسات حسب معيار راس المال من المؤسسات الكبيرة , وقد تكون بالفعل كذلك , في حين انها مصنفة صغيرة او متوسطة وفقا لمعيار

[1] - خالد سلاطنية ،" دور رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة شركة sofinance الجزائر-2015 " 2018، مذكرة للنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2019-2018 ، ص. 36

العمالة , وربما يحدث العكس , فقد نجد راس المال صغير وحجم العمالة كبير فيتم تصنيف المؤسسة كبيرة وفقا لمعيار العمالة وصغيرة وفق معيار راس المال , لذا وجد معيار معامل راس المال /العمل(L/K) الذي يمزج بين المعيارين ويمثل حجم راس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الواحدة من العمل ,((Lويحسب بقسمة راس المال الثابت(k) على عدد العمال (L) والناتج يعني كمية الاستثمار الازمة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة وغالبا ما يكون هذا المعيار (L/K) منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة راس مالها PMI /PMEومرتفعا في القطاعات الصناعية للمؤسسات الكبيرة والعملاقة والتي تحتاج الى راس المال كبير وذات التقدم الفني العالي.[1]

-معيار رقم الأعمال

يعتبر معيار رقم الاعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة واهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم , ويستخدم لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدراتها التنافسية , كما يستعمل هذا المعيار بصورة كبيرة في الولايات المتحدة وأوروبا , حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار واقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , ويرتبط هذا المعيار اكثر حالة [1]الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع رقم الاعمال المؤسسة ويسود الاعتقاد بان ذلك نتيجة تطور أداء المؤسسة ولكن في الواقع فهو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة , ولذلك يلجا الاقتصاديون الى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الاعمال إضافة الى ذلك يواجه هذا المعيار صعوبة أخرى

[1]–نبيل جواد ، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،–بيروت– الطبعة الأولى 2007 ،ص31 .

تكمن في خضوع المبيعات في الكثير من الأحيان الى الفترات الموسمية , وهذا ما يؤكد لنا بان هذا المعيار ضروري ولكنه غير كاف.[1]

-معيار القيمة المضافة

يقصد بها صافي انتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة المشتراة من الغير ويصلح هذا المعيار للتطبيق في المجال الصناعي، حيث يمكن حساب قيمة الإنتاج او المبيعات السنوية وقيمة الخامات والمستلزمات الداخلة في الإنتاج، ولكنه لا يصلح لأجراء المقارنة بين الأنشطة والقطاعات المختلفة، هذا الى جانب صعوبة حساب تكلفة المستلزمات والقيمة المضافة في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

أستخلص انه من بين اهم المعايير الكمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو معيار العمالة وذلك لأنه سهل التوفير والاكثر تحصيل فيما يخص نشاطات المؤسسة، غير ان اختيار المعيار المناسب يعود لطبيعة القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة.

ب-المعايير النوعية

ان استخدام المعايير الكمية لوحدها لتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير كاف لذا نحتاج الى مجموعة من المعايير الأخرى المتمثلة في المعايير النوعية تشمل:

-المعيار القانوني

---

[1]- السعيد بريبش، بلغرسة عبد اللطيف،" إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول"،ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي،"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 18-17 أفريل 2006 ، ص. 320

[2]- خالد سلاطنية، نفس المرجع السابق، ص ص. 38-37

يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم راس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة مع شركات الافراد .وفي هذا الإطار تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :مؤسسات الافراد والمؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة بالأسهم والشركات والمهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية وصناعة منتجات الالبان والخضر والفواكه والحبوب والمنتجات الخشبية والاثاث والمنسوجات بأنواعها والمحلات التجارية والمطابع والأسواق المركزية والمزارع ومكاتب السياحة والسفريات والشحن، بالإضافة الى ورشات الصيانة والإصلاح وكذا اعمال العمارة والبناء.[1]

-المعيار التنظيمي

- الجمع بين الملكية والإدارة (مدير المشروع مالكه)؛
- قلة عدد مالكي راس المال؛
- ضيق نطاق العمل (انتاج سلعة واحدة او تقديم خدمة واحدة)؛
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية؛
- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير؛
- تكون محلية الى حد كبير في المنطقة التي تعمل فيها؛
- تعتمد بشكل كبير على المصادر المحلية لتمويل رأسمالها من اجل نموها؛[2]

-معيار الحصة السوقية

ان الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة وذلك راجع للأسباب التالية:

[1] -لسعيد بريبش،" مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حالة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة علمية سنوية، جامعة بسكرة، العدد الثاني عشر، 2007، ص64 .

[2] -عامر خربوطلي، "ريادة الاعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص ص 54-55.

- صغر حجم المؤسسة؛
- صغر حجم الإنتاج؛
- ضالة راس المال؛
- محلية النشاط؛
- ضيق الأسواق التي توجه اليها منتجات هذه المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا للتماثل في الإمكانات والظروف[1]؛

-الاستقلالية

يقصد بالاستقلالية ان يكون المدير دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة بمعنى ال ينفرد المدير في اتخاذ القرارات، وان يتحمل صاحب او اصحاب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص التزامات المشروع اتجاه الغير، ضف الى ذلك استقلال المؤسسة عن أي تكتلات اقتصادية وبذلك تستثني فروع المؤسسات الكبرى.[2]

[1]-رابح خوني، رقية حساني،" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها" ، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى 2008 ،ص 22 .

[2]- كاسر ناصر المنصور، شوقي ناجي، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، الأردن 2000 ، ص. 42

2-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ-بعض تعاريف الدول

-الاتحاد الأوروبي

بعد المحاولات العديدة لتوحيد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الاتحاد الأوروبي، اقرت اللجنة الأوروبية مفهوما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 3 افريل1996 من اجل ضمان تناسق السياسة الأوروبية الموحدة، وفي هذا التعريف استخدمت ثلاثة معايير أساسية:

-عدد العمال؛

-رقم الأعمال السنوي؛

-درجة الاستقلالية؛

وكانت عملية تصنيف المؤسسات كما يلي:

- المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل اقل من250 عامل ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 40 مليون أورو، او لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو؛
- المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 50 عامل ، وتحقق رقم اعمال لا يتجاوز 7 ملايين أورو، او لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو؛
- المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل اقل من 10 عمال؛

– الولايات المتحدة الامريكية

لقد تم تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الامريكية استنادا على معيار حجم المبيعات وعدد العمالة كما يلي[1]:

- المؤسسات الخدمية والتجارة التجزئة من 1 الى 5 مليون دولار امريكي كمبيعات سنوية؛
- مؤسسات التجارة بالجملة من 5 الى 15 مليون دولار امريكي كمبيعات سنوية؛
- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل او أقل؛

–تعريف اليابان

اعتمدت اليابان في تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 على معياري راس المال واليد العاملة فهذه المؤسسات لا يتجاوز راس مالها المستثمر 100 مليون ين ياباني ولا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل اما التقسيم حسب القطاعات فنجد:

- المؤسسات الصناعية والمنجمية وباقي الفروع، رأس المال المستثمر اقل من 100 مليون ين وعدد العمال لا يتجاوز 300 عامل؛
- التجارة بالجملة، راس المال لا يفوق 30 مليون ين وعدد العمال اقل من 100 عامل؛

[1]- شتوان قادة،" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل ، دراسة مقارنة بين ولايتي وهران ومعسكر"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، وهران، 2013- 2012 ، ص. 16

- مؤسسات تجارة بالجملة والتجزئة والخدمات، راس المال لا يزيد عن 10 مليون ين ، اما عدد العمال فيقل عن 50 عامل ؛[1]

-تعريف الهند

كانت الهند تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار عدد العمال ومعيار رأس المال المستثمر بحيث وضعت حد اقصى لا يتعدى 50 عاملا مما أدى الى عدم المساعدة في التخفيف من حدة البطالة، ومن ثم قامت الحكومة سنة 1967 بحصر تعريف على راس المال وحده ، وبالتالي أصبحت المؤسسات تعتبر صغيرة او متوسطة في الهند اذ لم تتجاوز راس مالها 750 الف روبية ، ما يعادل مليون دولار امريكي وبدون وضع حد اقصى لعدد العمال الذين توظفهم المؤسسة.[2]

-تعريف مصر

لم تعتمد مصر تعريفا رسميا متفق عليه نظرا لتعددها، الا ان اغلبها يعتبر ان المؤسسة الصغيرة هي التي يقل عدد العاملين بها عن عشرة افراد، بينما المؤسسات المتوسطة فيتراوح عدد العاملين بها بين عشرة وتسعة وأربعين عاملا [3].

[1]—بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، "المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة"، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي، "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 07-08 أفريل 2008، ص 739.

[2]-احمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث تنمية شاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2011 ، ص21.

[3]—نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

–تعريف دول مجلس التعاون الخليجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حددت منظمة التعاون الخليجي للاستثمارات عام 1994 المنشآت الصغيرة بالاعتماد على معيار العمالة وهي " تلك المنشآت التي تزيد عمالتها عن ستين عاملا، اما راس المال فقد صنفت المنشآت التي لا يتجاوز فيها مليون دولار، والمنشأة التي لا تزيد في الاستثمار عن خمسة ونصف دولار هي منشأة متوسطة الحجم ".[1]

ب–بعض تعاريف المنظمات

– تعريف البنك الدولي

يعتمد البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار العمالة، ورقم الاعمال ، والحصيلة السنوية ، حيث يعرف المؤسسة الصغيرة على انها المؤسسة التي يعمل فيها على الأقل 50 عاملا، ولا يتجاوز رقم اعمالها ومجموع ميزانيتها السنوية 3 مليون دولار ، في حين ان المؤسسة المتوسطة لا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل ورقم اعمالها 15 مليون دولار.[2]

–تعريف منظمة العمل الدولية

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة بانها المؤسسات التي يعمل بها اقل من 10 عامل اما المؤسسات المتوسطة فهي التي يعمل بها من 10 الى 99 عامل، وما يزيد عن 99 تعد صناعات كبيرة[3]

[1]–عباس المحرنة، الصناعات الصغيرة في الكويت، العمال والكفاءة، المجلة العربية للعلوم، العدد الثاني، ماي2000 ، ص.235

[2]–عبد الباقي روابح،" تشجيع الابداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الاتحاد الأوروبي"، ملتقى وطني، "الابداع والتغيير التنظيمي، 18-19 ماي، 2011، ص ص 03-04.

[3]–السعيد بريكة، فوزي شوقي، "دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(2006-2011)، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي،" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة: واقع وافاق"، جامعة ام بواقي، 13-14 نوفمبر 2012، ص05.

-لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية

اعتمدت هذه اللجنة على معيار اليد العاملة في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفت المؤسسة الصغيرة على انها تلك المؤسسة التي ينشط بها ما بين 15 و 19 عامل والمؤسسة المتوسطة هي التي تشغل ما بين 20 و 99عامل، في حين المؤسسة الكبيرة يعمل بها اكثر من 100 عامل.[1]

-تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بانها مؤسسة انتاج السلع/او الخدمات:

-تشغل من واحد (1) الى مائتين وخمسين (250) شخصا؛

-لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي أربعة(4) ملايير دينار جزائري ، او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري؛

-تستوفي معيار الاستقلالية كما هو محدد في النقطة 3 ادناه؛

يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي:

1-لأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الاجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة ،اما العمل المؤقت او العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي؛

[1]-ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الواقع والتحديات"، مجلة نماء للتجارة والاقتصاد، العدد الثالث، جوان 2018، ص 216.

السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط هي تلك المتعلقة باخر نشاط محاسبي مقفل؛

2-الحدود المعتبرة لتحديد رقم الاعمال او مجموع الحصيلة :هي تلك المتعلقة باخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12)شهرا؛

3-المؤسسة المستقلة :كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار % 25 فما أكثر من قبل مؤسسة او مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]

جدول رقم (1-1): تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال(عامل)	رقم الاعمال السنوي (دج)	مجموع الحصيلة السنوية(دج)	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من 01 الى 09	اقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون	ضرورة توفر معيار الاستقلالية في التسيير
مؤسسة صغيرة	من 10 الى 49	اقل من 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون	
مؤسسة متوسطة	من 50 الى 250	بين 400 مليون و 04 ملايير	بين 200 و 01 مليار	

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على المواد 10-9-8 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادر بتاريخ 11/01/2017 ص06 .

[1]- المادة 05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 02، الصادر بتاريخ 2017/01/11، ص ص 05-06.

ج–التعريف الشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أستخلص من جميع التعاريف المقدمة ان التعريف المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو ذلك التعريف الذي يعتمد على دمج بين كل المعايير الكمية والنوعية وتبيين اهم الخصائص الأساسية لهذه المؤسسات، حيث يمكن اقتراح التعريف التالي :ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات التي تتكون من عدد عمال قليل، الى جانب صغر حجم راس المال المستثمر فيها، واستيعابها لطاقة إنتاجية محدودة، وعادة ما تكون هذه المؤسسات ذات أسواق محلية ، إضافة الى المزج بين الإدارة والملكية، واعتمادها بشكل كبير على المصادر الذاتية.

–ثالثا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص تؤهلها لتحقيق الأهداف المسطرة وهي الميزات التي ساهمت للاهتمام بهذا النوع من المؤسسات على الصعيد المحلي والأجنبي أهمها:

1–سهولة الإنشاء والتأسيس

تتميز المؤسسات الصغيرة المتوسطة بصغر حجم رأسمالها وسهولة انشائها، الى جانب قصر الوقت الازم لإعداد دراسات الجدوى، كما انها تتميز بسهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج من مكائن ومعدات، وانخفاض إجراءات تكوينها وانخفاض المصروفات الإدارية وسهولة تصميم هياكلها التنظيمية[1].

[1]–العطية ماجدة، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص.43

2-سهولة الإدارة

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة الإدارة والقيادة والتوجيه والوضوح في تحديد الأهداف وتوجيه جهود العاملين نحو أفضل السبل لتحقيقها، وبساطة الأسس والسياسات التي تحكم عمل المؤسسات وسهولة اقناع العاملين والعملاء.[1]

3-محدودية الانتشار الجغرافي

ان معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية او جهوية النشاط ، وتكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل فيها وتقام لتلبية احتياجات المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي الى تثمين الموارد المحلية واستغلالها الاستغلال الأمثل والقضاء على مشكل البطالة وتوفير المنتجات والخدمات للافراد محليا.[2]

4-التجديد

الغاية الأساسية لأي مؤسسة مهما كان شكلها او حجمها هي تحقيق الأهداف التي أسست من اجلها وهذا ما يتطلب منها استخدام الأمثل للموارد المتاحة، ولا يمكن لأية مؤسسة ان تستمر لفترة طويلة الا اذا واكبت التطورات الاقتصادية والتكنولوجية من خلال التجديد والابتكار لمواجهة طهور ما يسمى بالبدائل الجديدة للمنتوج الناتجة عن نهاية دورة حياته.[3]

---

[1]–كليفورد بومباك، ترجمة بطرس، أسس إدارة الاعمال التجارية الصغيرة، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1989، ص50-51.

[2]–رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[3]–زراية أسماء،" أثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص 13.

5-الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل

نظرا لقلة حجم هذه المؤسسات، نجد ان الكثير من ملاكها يلجئون الى تمويل مؤسساتهم من مصادر داخلية فردية او عائلية، اما اذا رغب في استقطاب او اقتراض الأموال من مصادر خارجية فانه يقتصر على الأقارب والأصدقاء ، وهذا يعني ان الاتجاه الى الاقتراض من المصارف والبنوك يكون جد نادر وصعبا، وذلك بسبب:[1]

- عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على تقديم الملفات البنكية الازمة؛
- عدم توفر الضمانات البنكية الازمة للحصول على القروض؛

6-الابداع والتكنولوجيا

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسسات لاهم ومعظم براءات الاختراع في العالم، وهذا ناتج على حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الافكار الجديدة التي تعود عليهم بالأرباح.

7-المعرفة التفصيلية بالعملاء

سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة نسبيا والمعرفة الشخصية للعملاء، تجعل من الممكن على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليلها ودراسة توجهها وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير فيه.[2]

---

[1]- قويقع نادية، "انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص20.

[2]-زرارية أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 14.

المطلب الثاني :أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشمل جميع المجالات الاقتصادية، وتمارس فيه مختلف الأنشطة سواء في المجال الزراعي او الصناعي او التجاري حيث نميز بها العديد من الأنواع وفق عدة معايير نذكرها:

-أولا: على أساس توجهها

1-المؤسسات العائلية :تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية او المنزلية بكون مكان اقامتها المنزل ، تستخدم في العمل الايدي العاملة العائلية ، ويتم انشاؤها بمساهمة افراد العائلة، وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكمية محدودة، وفي بعض الدول الصناعية مثل اليابان وسويسرا تنتج أجزاء من السلعة لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في اطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية (المعالجة الجانبية)، اما في البلدان النامية فان نسبة كبيرة منها تنتمي الى قطاع الاقتصاد التحت ارضي (قطاع السراديب) الذي يرتكز في بعض الفروع كالنسيج وتصنيع الجلود[1].

2-المؤسسات التقليدية :هذا النوع من المؤسسات يقترب كثيرا من النوع الأول، هذا لان المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية، ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو انها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل وتعتمد على وسائل بسيطة.

[1]-الصديق بعيو، محمد طه دلول، "سبل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016، ص 11.

3-المؤسسات المتطورة وشبه متطورة :يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدامه لتقنيات تكنولوجيات الصناعة الحديثة، سواء من ناحية التوسع او من ناحية التنظيم الجيد للعمل او من ناحية انتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.[1]

-ثانيا: حسب طبيعة المنتجات

1-مؤسسات انتاج سلع استهلاكية :مثل المنتجات الغذائية ، وتحويل المنتجات الفلاحية ، ومنتجات الجلود والاحذية والنسيج وغيرها ، وما يميز هذه الصناعات هو انها لا تتطلب رؤوس ضخمة لتنفيذها.

2-مؤسسات انتاج سلع الوسيطية : المختصة في تحويل المعادن ، والمؤسسات الميكانيكية والكهربائية , والصناعة الكيمياوية والبلاستيك ، وصناعة مواد البناء ، تعتبر من اهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتطورة.

3-المؤسسات المنتجة لسلع التجهيز : يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ انتاجها ذات تكنولوجيا عالية وحديثة، فهي تتميز كذلك بكثافة راس مالها المر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج او تركيب بعض المعدات البسيطة وذلك خاصة في الدول المتطورة، اما الدول النامية فيكون مجالها مقتصر على اصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة[2].

[1]—شتوان قادة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2]—مراكشي محمد لمين، بوشلاغم عثمان ،"دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ملتقى وطني، "مراقبة التسيير كألية حوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع، جامعة علي لونيسي، البليدة، ص10.

-ثالثا: على أساس الشكل القانوني:

ان الشكل القانوني للمؤسسات يتفق وطبيعة النظام السياسي السائد، ففي الأنظمة الليبرالية تسود اشكال الملكية الخاصة، بينما الأنظمة الاقتصادية الموجهة يكون تدخل الدولة كبيرا، تسود اشكال الملكية العامة والتعاونية مع وجود اشكال فردية في نطاق محدود في بعض الأنشطة كالزراعة والخدمات.

1-التعاونيات :تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تأسس من قبل مجموعة من العناصر البشرية، بهدف تامين احتياجات الأعضاء من سلع وخدمات ضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

2-المؤسسات العامة :هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، تمتاز بإمكانيات مادية ومالية كبيرة، وتستفيد من مجموعة من التسهيلات القانونية والإدارية والاعفاءات المختلفة، وكذلك يوجد جهاز للرقابة يتمثل في الوصاية.

3-المؤسسات الخاصة :هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، ويمكن ادراجها اجمالا ضمن صنفين : المؤسسات الفردية والشركات.[1]

- **المؤسسات الفردية** :وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الأولى لشخص واحد مسؤول على جميع الاعمال الإدارية والفنية، ومطالب بتوفير الأموال الضرورية لممارسة النشاط، كما انه مسؤول عن مختلف قرارات التأسيس البسيطة، ومن سلبيات هذه المؤسسات هو ان بقاءها مرتبط بحياة الشخص.

[1] - تقوى فاطمة الزهراء مساعد،" الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام بواقي، 2012-2013، ص33.

-الشركات :الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان او اكثر بان يساهم كل منهم بمشروع مالي، بتقديم حصة من مال او عمل، على ان يقتسموا ما قد ينشا عن هذا من ربح او خسارة طبقا للمادة 416 من القانون المدني الجزائري، وقد وضع المشرع شروط موضوعية عامة وهي : الرضا ، الاهلية ، المحل ، السبب ، اما الشروط الموضوعية الخاصة فتتمثل في :تعدد الشركاء ، تقسيم الحصص ، النية في المشاركة ، وتنقسم مؤسسات الشركات الى ثلاثة انواع وهي:[1]

- **شركات الأشخاص** :هذا النوع من الشركات يقوم على أساس الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف المشاركة، مما يكون له الأثر الإيجابي على نشاط المؤسسة وهي ثلاثة انواع:
- **شركات التضامن** :تقوم من خلال عقد بين طرفين او أكثر يتحملون فيما بينهم مسؤولية تضامنية وغير محدودة عن النشاطات والاعمال التي تمارس داخل حدود المؤسسة والإرادة التضامنية تعني المشاركة في الاعمال والنشاطات مع التزام الشركاء بالوفاء بمختلف الالتزامات المادية المترتبة على شركتهم والمسؤولية الغير محدودة.
- **الشركات الخاصة** : تعتمد في انشاءها على اتفاق كتابي او شفوي او اكثر من الشركاء ، للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية محدودة، لتحقيق ربح معين ، يتم تقاسمه بين الشركاء حسب اتفاقهم ومع نهاية النشاط الاقتصادي الذي أقيمت لأجله تنتهي الشركة الخاصة.

4-التوصية البسيطة :هي من شركات الأشخاص تقوم على الاعتبار الشخصي ولا تختلف على شكة التضامن الا من ناحية واحدة وهي ان هذه الشركة تضم نوعين من الشركاء:

[1]—صديق بعيو، محمد طه دلول، مرجع سبق ذكره، ص 15-16-17.

شركاء متضامنون يسألون عن أموال الشركة في أموالهم الخاصة وشركاء موصون لا يسألون الا في حدود حصتهم، وتطبق احكام شركة التضامن على شركة التوصية باستثناء الاحكام الخاصة بهذه الخيرة، وفي هذا النوع من الشركات لا يجوز ان يكون حصة الشريك الموصى من عمل او ان يقوم بمهمة الإدارة او ان يظهر اسمه في عنوان الشركة، لكن له امتياز اخر فهو يتحصل على حصته في الأرباح بنسبة ثابتة حتى وان لم تحقق المؤسسة أرباحا.

5-شركة ذات مسؤولية محدودة :يقوم عدد من المستثمرين المشاريع الصغيرة والمتوسطة على شكل شركات ذات مسؤولية محدودة للتخلص من عيوب شركات التضامن، وتتميز هذه الشركات بما يلي:

-مسؤولية الشريك محصورة بحدود مساهمته في رأسمال الشركة؛

-يوزع راس مال الشركة الى حصص متساوية ويمكن للشريك شراء حصة او اكثر كما يمكن بيع حصته لغير الشركاء؛

-لا يقبل في عدد الشركاء الا الأشخاص الطبيعيين؛

-تكون الإدارة فيها من طرف شريك او اكثر او من طرف شخص خارجي لهم؛

6-شركات الأموال :تتضمن شركات المساهمة التي ينقسم رأسمالها الى حصص متساوية)الأسهم (تطرح في الأسواق للاكتساب , بما يمكن تداولها في بورصة الأوراق المالية، دون الرجوع الى الشركة وموافقة المساهمين ،وللسهم قيمتين قيمة اسمية وقيمة حقيقية، او تسويقية تتوقف على مدى نجاح الشركة في نشاطها ، ويتحصل السهم على أرباح تقسم بصفة دورية على المساهمين.

-رابعا: على أساس التنظيم العمل:

يمكن ان نميز وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم العمال بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات[1]:

الجدول رقم(1-2) :تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي المنزلي		نظام المصنع		
الإنتاج المتخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشات شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

المصدر :بزاز نسيمة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية والانعاش الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، في العلوم التجارية، جامعة يحي فارس، المدية،2010-2009 ، ص.34

1-المؤسسات الغير مصنعية :تجمع المؤسسات الغير مصنعة بيت نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، المشار اليه في الجدول رقم (2) الفئات 3-2-1 اذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبقى يحتفظ بأهمية حتى في حق الاقتصاديات الحديثة اما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية او باشراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

[1] -الصديق بعيو، محمد طه دلول، مرجع سبق ذكره، ص 12.

2-المؤسسات المصنعية :يجمع صنف المؤسسات المصنعية من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز على صنف المؤسسات الغير مصنعية من حيث تقسيم العمل وتعتمد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث السلع المنتجة واتساع أسواقها.

المطلب الثالث :أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة تجعلها تنافس المؤسسات الكبيرة، الامر الذي يدفعها لتطويرها أكثر والنهوض بها، وذلك لتحقيق جميع الأهداف المرجوة.

-أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاديات الحالية سواء في الدول المتقدمة او حتى النامية منها، ويعود ذلك للأهمية البالغة والدور الكبير التي تؤديه في جميع الميادين، ومردودها الإيجابي الذي يعود على مالك المؤسسة والاقتصاد الوطني، والمجتمع ككل:

1-بالنسبة لمالك المؤسسة

-تشبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاجات أصحابها في اثبات الذات، فمالك المؤسسة الناجحة يشعر انه استطاع ان يحقق لنفسه ولغيره النمو، الى جانب ضمان له ولأسرته الحصول على دخل ذاتي[1]؛

-توفر له فرصة لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبراته العلمية والعملية لخدمة مؤسسته؛

[1]—نوال فرقش، طيب الزغيمي صورية، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ملتقى وطني، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر، خلال الفترة 2001،2000، جامعة بومرداس، 18-19 ماي 2011، ص579.

2-بالنسبة للمجتمع:

-التخفيف من المشكلات الاجتماعية

ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل، فهي تساهم في حل مشكلة البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهه الى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا وبذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتأخي، ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقدر على احتواء مشكلات البطالة والتهميش والفراغ وما يترتب عليهم من افات اجتماعية خطيرة، عن طريق منحهم مناصب عمل توفر لهم الاستقرار النفسي والمادي[1].

-ترقية حرية فكر العمل

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظهور مسيرين جدد يطمحون الى تجسيد أفكارهم وتحويلها الى انتاج ملموس حيث يتخذون هذه المؤسسات ملجاهم لتحقيق انجازاتهم الإبداعية وذلك بما توفره من إحساس بالحرية والاستقلالية للمسيرين، وحتى الشعور بالانفراد في اتخاذ القرارات وتطبيقها وكل هذا ما يولد المسؤولية والسهر على الاستمرارية في تحقيق النجاحات.

[1]—شتوان قادة، مرجع سبق ذكره، ص .33

-الحد من ظاهرة النزوح الريفي

وذلك من خلال انشاء بعض المشاريع في المناطق الريفية او النائية، وبالتالي تقريب مناصب الشغل نت سكان المناطق الريفية وفي هذا الصدد يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان تحسن من مستوى المعيشة في الريف الاستغلال الأمثل للطاقات المادية والبشرية، الاستغلال الأمثل للموارد المحلية.[1]

3-بالنسبة للاقتصاد الوطني

- مصدر لتوفير فرص العمل

لعل اهم المؤشرات التي تعبر عن حالة اقتصادية لأي دولة) حالة الرواج ,حالة الكساد (هو الرقم الذي يعبر عن فرص العمل التي تستحدث سنويا ، وتشير الاحصائيات انه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخلق سنويا مناصب عمل التي تستحدث سنويا، وتشير الاحصائيات انه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخلق سنويا مناصب عمل تفوق ما توفره المؤسسات الكبرى[2].

-جذب وتعبئة المدخرات

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي احد مجالات جذب المدخرات وتحويلها الى استثمارات في مختلف القطاعات ، فهي عبارة عن وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات لدى صغار المدخرين من الأصدقاء والعائلة ومن اجل توظيفها في استثمارات إنتاجية وخدماتية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد أساسا على محدودية راس المال مما يعد

[1]-ديندان صلاح الدين، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 2015-2016، ص19.

[2]-سعاد نائف البرنوطي، إدارة الاعمال الصغيرة (ابعاد الريادة)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2005، ص 59.

عنصرا تجذب صغار المدخرين، لان مدخرتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات ، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضل صغار المدخرين الذين لا يحملون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الاشراف المباشر على استثماراتهم ، ولا يملكون فيها حق التسيير[1].

-خدمة المشاريع الكبرى وتنميتها

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعالة في توفير حاجيات ومتطلبات المؤسسات الكبرى وهذا من خلال عقود المقاولة او التعاقد الباطني الذي يتم بينها فتلعب دور المورد والموزع وتقديم خدمات ما بعد البيع للزبائن.[2]

-ترقية الصادرات

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وزيادة النقد الأجنبي، وتخفيف العجز وميزان المدفوعات، بل انها تساهم في احداث فائض في ميزان المدفوعات للعديد من الدول، وتحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا يؤدي تدريجيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي.[3]

[2]—سعاد نائف البرنوطي، إدارة الاعمال الصغيرة (ابعاد الريادة)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2005، ص 59.

[2]— طاهر محسن منصور الغالبي، "إدارة واستراتيجية الاعمال المتوسطة والصغيرة"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ص 26.

[3]-زيتوني صابرين، "الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2016-2017، ص 33.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:[1]

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة سلعية او خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا احياء أنشطة ثم التخلي عنها لأي سبب كان؛
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات او بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص اخرين ، وهذا من خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن ان تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛
- إعادة ادماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات عمومية، او بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة او الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض؛
- المساهمة فب نمو الناتج الوطني وتنويع هيكل الصادرات وخفض معدلات البطالة؛
- استعادة حلقة الإنتاج الغير المربحة والغير هامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من اجل إعادة طاقاتها على النشاط؛
- يمكن ان تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛
- تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تمتلك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار الى مشاريع واقعية؛

[1]—نور الدين جوادي، عقبة عبد الاوي، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة"، ملتقى وطني، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال 2000-2010، جامعة بومرداس، 18-19 ماي 2011، ص613.

- تشكل احدى مصادر الدخل بالنسبة لمستخدميها ومستحدثيها، كما تشكل مصدرا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتصاديات والضرائب المختلفة؛
- يمكن ان تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النامية، مما يجعلها أداة مهمة لترقية وتثمين الثورة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني :محيط ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محيط وبيئات مختلفة أحيانا لكنها تميزها عن غيرها، ذلك قد يمنحها مكانة مميزة وكبيرة على الصعيد المحلي وحتى العالمي، الا انها كباقي المؤسسات الاقتصادية تعني من كثير من المشاكل والمعوقات التي تعرقل استمراريتها ونموها.

المبحث الأول: محيط المؤسسات الصغيرة والموسطة

يتمثل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي[1]:

1- المحيط الاقتصادي

يتكون أساسا من الزبائن والمؤسسات الأخرى التي تنشط في نفس القطاع والتي تعتبر لها منافسة بالإضافة الى الموردين وكذلك مختلف المؤسسات المالية والمصرفية فتحليل المحيط الاقتصادي العام يتركز على سعر الفائدة، ومعدل البطالة، ومعدل القدرة الشرائية ,ومعدل التضخم...

2-المحيط التكنولوجي

تعتبر التطورات التكنولوجية السريعة متغيرا رئيسيا بالنسبة لكل مؤسسة، كلما كانت نوعية التكنولوجيا المستعملة من طرف المؤسسة قوية فإنها تجعلها في موقع قوي بالنسبة الى المؤسسات المنافسة التي تنشط في نفس المجال خاصة.

[1]–الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر 2005، ص 33.

3-المحيط الاجتماعي والثقافي

يؤثر هذا المحيط على الحصة السوقية للمؤسسة حسب المستهلكين، كثافتهم، نمط معيشتهم، عاداتهم وتقاليدهم ، اذن حتى تتمكن المؤسسة من اتخاذ قراراتها المناسبة وبناء سياساتها ووضع أهدافها واستراتيجياتها توجب عليها معرفة ومتابعة تحولات المحيط باستمرار وذلك من خلال استخدام تقنيات التنبؤ والتخطيط الحديث للتطورات المستقبلية.

4-المحيط السياسي والقانوني

يؤثر المحيط السياسي عل المؤسسة باختلاف النظام السائد في البلاد حيث نجد التدخل في الدول ذات الاقتصاد الموجه على عكس ما هو في الاقتصاد الحر، من خلال سن التشريعات الخاصة بالقوانين ، الأجور ، الضرائب والرسوم، الأسعار والاوامر المتعلقة بمجال التصدير والاستيراد.

المطلب الثاني :مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة، وكذا الدول حديثة التصنيع، كما أصبحت تمثل ركنا أساسيا من اركان اقتصاداتها، وتعود أهميتها لقدرتها الهائلة في المزيج بين النمو الاقتصادي في خلق مناصب العمل في الوقت الذي تعمل فيه التكنولوجيا الجديدة ومشاريع راس المال المكثف على تقليص الاعتماد على اليد العاملة ، وفيما يلي بعض المؤشرات:

- تنتج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 70% من القيمة المضافة، و 60%من مناصب الشغل في البلدان المتطورة.
- يملك الاتحاد الأوروبي نسيجا يحتوي على 17,6% مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة تشغل 66% من اليد العاملة.

- وفي منطقة شرق اسيا، تشكل المؤسسات الصغيرة ة المتوسطة ما يزيد عن95 % من اجمالي المشاريع، والتي تستقطب ما بين 35% و 85 %من اليد العاملة.
- اما في الهند فتمص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 50 % من اجمالي العمالة الصناعية وفي إيطاليا % 81 ، سنغفورة % 35 من اجمالي العمالة في القطاع الصناعي.
- تساهم بما يزيد عن 70% من الإنتاج العالمي للسلع والخدمات، وتمثل قوة المحركة في الابداع والابتكار في فروع الإنتاج المختلفة.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية بنسبة 35% من الناتج المحلي الإجمالي.
- كما بلغت مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات بعض الدول الاسيوية معدلات عالية جدا، حيث بلغت 60 % في الصين، وفي تايوان 56%.
- تشير تقديرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ، ان معدل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات دول المنظمة تبلغ حوالي 26% من اجمالي الصادرات حيث تحتل إيطاليا المركز الأول بنسبة 53[1]. %
- **المطلب الثالث :معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا انها تعاني من مشاكل ومعوقات كثيرة تعيق تقدمها ونموها، وتختلف هذه المشاكل باختلاف نشاط كل مؤسسة ، ويمكن اجمال هذه المشاكل فيما يلي:

[1]–نسيبة حسيني، مرجع سبق ذكره ص17.

1- مشاكل إدارية

تعتبر الإدارة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إدارة عقيمة، وذلك بسبب تمركزها في يد الفرد او العائلة وهي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية وتتميز بمركزية اتخاذ القرار وعدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية ، وغياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة التي تؤول للمالك او المسير الحرية المطلقة في اتخاذ أي نوع من القرارات وهذا يؤدي الى عدم اتساق القرارات بسبب نقص الكفاءة والمهارة الإدارية للمدير المالك غير المحترف وتدخله في كافة شؤون المؤسسة ، وعليه يتضح ان نمط الإدارة في تلك المؤسسات يختلف تماما عن أنماط الإدارة الحديثة التي تأخذ بمفاهيم التخصص الوظيفي وتقسيم العمل ، وتفويض السلطات واللامركزية في اتخاذ القرارات ، وغيرها من نظم الإدارة العلمية المتطورة ، وهذا من منظور المحيط الداخلي للمؤسسة[1].

2-مشاكل نقص العمالة:

ويمكن تقسيم هذه العمالة الى قسمين:

-نقص العمالة المدربة وعدم كفاية المعروض لتلبية احتياجات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤثر بشكل واضح على أدائها والتي ستتم بكثافة استخدامها لعنصر العمل ، بما يضطر المؤسسة للقيام بمهام التدريب والتعلم وهو ما تمثل تكلفته بالنسبة لصاحب المؤسسة.

-سرعة دوران العمالة وعدم استقرارها لمدة طويلة بمكان العمل يؤدي الى عدم كفاءة الإنتاج ويرجع ذلك الى عدم وجود علاقة تعاقدية بين صاحب المؤسسة والعمال ، وهكذا فان اضطرار المؤسسات الصغيرة

[1]-محمد الصالح زويعة ، "أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006-2007، ص.20

والمتوسطة الى توظيف عمال غير مهرة باستمرار وتحمل مشاكل واعباء تدريبهم اثناء عملهم فضلا عن عدم بقائهم في أعمالهم من شان ذلك ان يؤدي الى خفض الإنتاجية ونقص جودة ونوعية السلع المنتجة بالإضافة الى ارتفاع تكاليف الإنتاج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

3-مشاكل انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة

يظل مشكل الحصول على التكنولوجيا في هذه المؤسسات عائق لتطورها شانه شان مشكل التمويل ، ويرجع ذلك لسببين أولهما قلة الموارد و السبب الاخر ضعف تأهيل المستخدمين مما ينعكس بالسلب على المستوى التكنولوجي ، وهو ما يجعل حصولها على التكنولوجيا امر صعب المنال ، حيث ان ما يتوفر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة[1].

4-مشاكل سوء استعمال براءة الاختراع

ان نظام براءة الاختراع يطرح مشكلة خطيرة للمصنعين الصغار ، فالمؤسسات الكبيرة على خلاف المؤسسات الصغيرة استفادت في السنوات الأخيرة من اعداد متزايدة من براءات الاختراع ، التي منحت لها سواء من قبل الموظفين او من قبل اشخاص غرباء عنها، اما أصحاب المؤسسات الصغيرة فانهم يفتقرون في معظم الحالات الى الأموال الضرورية لتجسيد ابتكاراتهم ونقلها الى مرحلة الإنتاج والتوزيع، ويصبح اسهل

[1]– عبد الله غام ، حنان سبع ، " واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في الاقتصاد الوطني، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي ، "افاق نظام المحاسبة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 05-06 ماي 2013 ، جامعة الوادي، ص 07.

[1]–غياض شريف، بوفموم محمد، " التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي، "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، 17-18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 111،

عليهم بيعها الى المؤسسات الكبيرة مقابل عدة الاف من الدولارات وريع على الإنتاج، كما يواجه صاحب الابتكار صعوبة منع التعدي على حقوق هذه البراءة بسبب ارتفاع تكاليف النزاعات [2].

5-مشاكل الضرائب:

حيث لا يمسك أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دفاتر حسابية منتظمة، ولذا تلكا مصلحة الضرائب الى التقدير الجزافي لأرباحهم مع الميل للمغالاة في التقدير بسبب الشك في صحة بيانات الاقرارات المقدمة لهم ، ويترتب على ذلك دخول صاحب المؤسسة في سلسلة طويلة من الإجراءات للاعتراض على التقدير والاحالة الة اللجان الداخلية ولجان الطعن، وقد ينتهي الامر برفض الطعن وتأييد تقدير مصلحة الضرائب وقد يعجز صاحب المؤسسة عن الوفاء بالدين ويضطر الى اعلان افلاسه والتوقف عن النشاط ، كما قد يشكل هذا الدين قيدا على المؤسسة في حالة الرغبة في الاقتراض من البنوك لشراء الات او اجراء توسعات في النشاط [1]

6-مشاكل قانونية واجرائية:

اهم العوائق القانونية وهي المتعلقة بالإنشاء وذلك نظرا لانعدام الأطر القانونية المنظمة لها والتي تبدأ أولا بصعوبة الحصول على تراخيص التشغيل بسبب عمليات المتابعة من الجهات المختصة للتحقق من تحقيقها للشروط المطلوبة .بالإضافة الى تعدد مراحل الانشاء الطويلة والمعقدة والمكلفة [2]

---

[2]–ديندان صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[1]-تقوى فاطمة الزهراء مساعيد، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2]-خالد سلاطنية، مرجع سبق ذكره، ص 47.

7-مشاكل تسويقية:

هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال التسويقي والتي تتجسد في انخفاض جودة السلع بسبب مشكل نقص الخبرة والعمالة المؤهلة وضعف الرقابة على الجودة . عدم قدرة هذا النوع من المؤسسات على انتاج سلع وفق المقاييس والمعايير المطلوبة ، عدم القيام بالبحوث التسويقية وتجديد المؤسسة لمعلوماتها عن السوق المستهدفة وعدم اعفاء المؤسسات من بعض ضرائب الإنتاج مما يضعف من قدرة المنتجات المعروضة على المنافسة مما يقع بظهور السلع والمنتجات البديلة والأجنبية باستمرار وبتكلفة اقل وبسبب غياب الحماية للمنتجات من السلع الأجنبية المستوردة خاصة وانها اجود من المحلي ، وهذا بالإضافة الى التقلبات في الطلب على بعض المنتجات وانعكاس ذلك على كفاءة المؤسسة واستغلال التجار الوسطاء للمؤسسة وحصولهم على هوامش توزيع مالية ، ومحدودية الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع المطلوبة ، وضعف القدرة على الدخول الى أسواق التصدير بسبب عدم القيام بالبحوث التسويقية وتجديد معلومات المنشاة عن أسواقها.[1]

8-مشاكل تمويلية

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها وذلك لنقص الضمانات وبسبب حداثتها وذلك لنقص السجل الائتماني وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية الى جملة من المخاطر عند تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها) التأسيس، الانطلاق، التوسع، الاندماج، (، ونظرا

[1] -عني محمد قابوسة،" معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر"، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي، " المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأدوات تدمج الشباب الليبي في التنمية وسوق العمل، ضمن مؤتمر تهيئة الاعمال لانجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية الصادرات ليبيا، 13 أكتوبر 2009 ، ص 16.

لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل الازم لهذه المؤسسات نظرا لحرصهم على نقود المودعين .ولقد تبين من مجموعة من الدراسات التي أجريت في دول متقدمة ودول نامية ان الحصول على التمويل يشكل احد اهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف انحاء العالم.[2]

[2]–محمد يعقوبي، "مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، عرض بعض التجارب"، ورقة علمية مقدمة للملتقى دولي، " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-18 أفريل 2006، ص 48.

المبحث الثالث :اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول :أليات التمويل التقليدية

يعتبر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أبرز الموضوعات نقاشا في المحافل الدولية، فان إمكانية تطوير هذا النوع من المؤسسات يتطلب بالضرورة لمنظومة تمويل متطورة وسوف نتطرق في هذا المبحث الى مختلف أليات التمويل التقليدية منها والحديثة.

-أولا: مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل نشاطاتها الاقتصادية فاذا لم تفي اتجهت الى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز ومن هنا يتحدد المعنى الخاص للتمويل على انه " نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي الى فئات العجز المالي، وقد يكون هذا النقل مباشرة من مشروع لأخر او تتداخل بينها مؤسسات وسطية كمؤسسات التمويل."

وهو يعني ان تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة امداد لتلك المشروعات بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها سواء بموارد داخلية او موارد خارجية[1]

-ثانيا: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنبع أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات ذاتها الاقتصادية في دول العالم جميعا، فهي بداية أساس الإنتاج واصل النشاط الاقتصادي وهي طرق النجاة للخروج من الازمات

[1]– كروش نور الدين، "سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة بورصة الجزائر-"، أكاديمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، الجزائر، العدد 11 جانفي، 2014. ص 06.

الاقتصادية وذلك كم خلال الخصائص والمزايا التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل هذه الأهمية في:

- القدرة العالية على تنمية الاقتصاد؛
- تحديث وتطوير الصناعة؛
- مواجهة مشكلة البطالة وخلق فرص عمل؛
- المساهمة في استقرار أسعار الصرف؛
- تطوير وتحسين المستوى المعيشي للأفراد؛
- توسيع قاعدة المكملة للقطاع الخاص ونشر ثقافة العمل الحر؛
- زيادة الصادرات والاحلال محل الواردات مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات؛[1]
- نشر التنمية في كافة المناطق والأماكن؛
- تفعيل دور المرأة.

–ثالثا: أنواع أليات التمويل التقليدية

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة التمويل لنشاطاتها المختلفة بمصادر عديدة منها المصادر التمويلية التقليدية:

تنقسم مصادر التمويل المتاحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تبعا لاجالها الى مصادر تمويل فصيرة الاجل ومتوسطة الاجل وطويلة الاجل، وتستخدم مصادر التمويل القصيرة الاجل لتمويل العمليات التشغيلية الجارية للمؤسسة، ومن ناحية أخرى تستخدم مصادر التمويل متوسطة الاجل وهي عبارة عن قروض : قروض المدة، قروض التجهيزات، القروض العامة، القروض الخاصة، الخصم التجاري، قروض الالتزام .اما

[1]–عبد الغفار عبد السلام وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 50.

التمويل طويل الاجل يتكون من أموال خاصة والاقتراض من العائلات، قروض طويلة الاجل، أرباح محتجزة لتمويل الأصول الثابتة والجزء الثابت من راس المال العام [1]

1-التمويل الذاتي:

يقصد بالتمويل الذاتي او كما يطلق عليه التمويل الداخلي للمؤسسة، بانه مجموعة من الموارد والامكانيات المتاحة للمؤسسة والتي يمكن الحصول عليها دون اللجوء الى الخارج، والتي تمكنها كم إبقاءها تحت تصرفها ولمدة طويلة.

ويتم التمويل عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع او عن طريق اقناع افراد اسرته بالدحول كشركاء في المشروع.

للتمويل الذاتي عدة مزايا نذكر منها:

-الزيادة في استقلالية المؤسسة اتجاه المؤسسة المالية؛

-السماح للمؤسسة باستغلال الفرص الاستثمارية التي يتيحها السوق؛

-ربح الوقت في عدم اللجوء لمصادر تمويل أخرى وما يترتب عنها من إجراءات قانونية وعقود ضمانات؛

-استعمال التمويل الذاتي في استثمارات مخفضة المردودية؛

[1]-مسعود بن جواد، حمزة طيوان، "المقاولتية المستدامة، بين إشكالية البقاء وقيمة الابتكار، خيرات تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، مقال بمجلة اقتصاديات المال والاعمال IFBE، جوان 2017، ص ص 163-165.

-عدم كفاية التمويل الذاتي لتمويل كافة الفرص الاستثمارية ؛[1]

2-التمويل الغير رسمي:

كثيرا ما يعتمد المقيمون في المناطق النائية البعيدة في المؤسسات المالية الرسمية او الذين يتطلبون منتجات اكثر مرونة وتنوعا عن التمويل الغير رسمي من خلال مقرضي الأموال او افراد الاسرة او الأصدقاء، وكذا الجمعيات الغير رسمية والبنوك المجتمعية ويشمل التمويل الغير رسمي ما يلي:

- **مصادر العائلة والاقارب** :ان قروض العائلة من اهم مصادر التمويل في مختلف احجام المؤسسة يتم بطلب الفرد من العائلة اما بشكل مساهمة او بشكل من القروض .فعادة ما تظهر مشاكل في المعاملات المالية بين افراد العائلة الواحدة او الأقارب حيث يلجا احد منهم لطلب مشاركة الاخرين معه في انشاء مؤسسة ما ، وكيف تتم هذه المشاركة ، مثلا على أساس الأمانة ، او القروض المصحوبة بوعود مقطوعة لدفع عوائد عليها كلما تيسر الامر او عند تحقيق أرباح او دفع أرباح بصفة الزامية بغض النظر عن نتائج الاعمال.

كما انه يصاحب طلب القرض من العائلة طلب المشاركة في الإدارة او الملكية او تشغيل بعض افراد العائلة ، مما قد يمثل عبئا حقيقيا على المشروع خاصة على السير الذي يصبح في موقف ضعيف

[1]-إبراهيم خملة، "دور هيئات الدعم الحكومي في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص ص 25-26.

عندما يقدم على اتخاذ القرارات ، ومثل هذا العبء يمكن ان يترجم في شكل تكلفة ضمنية للتمويل ، وقد تتسبب في حالة زيادتها الى فشل المشروع[1].

- **مصادر من المؤسسات والزبائن** :وهي عبارة عن مجموعة من مصادر تحويلات بين المؤسسات في شكل علاقات المورد والزبون وتنقسم الى:

–قروض المورد :يعد تمويل المورد كتمويل مباشر لنشاط الاستغلال ويستخدم عادة في المؤسسة الصغيرة لتمويل نشاطاتها، بتوريد الموارد والسلع الوسطية من موردين بفترة السماح.

–تسبيقات الزبائن :تلجا المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وخاصة الحرفية الى مصدر مسبق وهو التمويل الكلي او الجزئي بسلعة او خدمة للزبون في صفقة دون الحصول عليها في اللحظة، وهذه الحالة متطورة في البلدان النامية وتعد من أساليب تمويل المؤسسات الحرفية.

- **التمويل من سوق غير رسمي** :يتميز هذا التمويل بشكل واضح في دول العالم الثالث وياتي من الأهمية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأولى أحيانا، وتلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية الموارد الذاتية او المستمدة من الاهل والاقارب.ولا شك ان عبء التمويل من السوق الغير الرسمي كبيرة جدا على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بسبب الفائدة المرتفعة جدا، وبل في بعض حالات كثيرة تقع المؤسسة تحت وطأة عبء ديونها التي تتراكم في الاطار.[2]

[1]–عبد الرحمان يسرى احمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 1995، ص 37.

[2]– خالد سلاطنية، مرجع سبق ذكره، ص 55.

3-التمويل الرسمي

تتمثل في البنوك التجارية حيث تعتبر من اهم مصادر التمويل المباشر للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الا انها تولي اهتماما أكثر لتلك المؤسسات.

وللتمويل البنكي أهمية تتمثل في:

-الإجراءات الإدارية التي تطلبها البنوك التجارية عند اللجوء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليها للحصول على قرض تساوي نفس التكلفة تقريبا التي تمنحها البنوك التجارية للمؤسسات الكبيرة؛

-عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقديم الضمانات المقنعة للبنوك التجارية يبقيها في ضيق مالي؛

-ارتفاع درجة المخاطرة يفرض على البنوك التجارية تقديم القروض للمؤسسات الكبرى؛

-ارتفاع معدلات الفائدة على القروض والعمولات التي تتقاضها البنوك التجارية عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليها، مع قصر فترة السداد لذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبئا على البنوك التجارية؛

المطلب الثاني :أسباب فشل اليات التمويل التقليدية:

ان اليات التمويل التقليدية رغم بساطتها وسهولة استعمالها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا انها فشلت وأصبحت عائقا لنمو هذه المؤسسات فمن أسباب فشلها:

-حيث يرى البعض ان الأموال الناتجة عن التمويل الذاتي ليس لها أي تكلفة، لهذا تلجأ بعض المؤسسات الى توظيفها في استثمارات ذات ربحية ضعيفة، مما ينتج عنه في النهاية سوء استخدام الموارد المالية للمؤسسة؛

-لا يعتبر التمويل الذاتي حافزا للعمال لزيادة انتاجهم حيث انهم قد يحرمون من موارد مالية، كانت قد توجه للتوزيع، مما يضعف من القدرة الشرائية لهم وخاصة عند ارتفاع مستوى الأسعار، مما ينعكس سلبا على الأداء ومنه على المؤسسة حيث تنخفض انتاجاتها؛

-يعتمد التمويل التقليدي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مدخرات صغيرة جدا، غالبا لا تغطي نفقاتها المختلفة وتتضح المشكلة التمويلية لهذه المؤسسات خاصة اذا تعرضت الى مشاكل سيولة لسبب عدم قدرتها على تسويق منتجاتها او ارتفاع شديد في أسعار مواردها المالية؛

-الاعتماد المفرط على هذا النوع من المصادر يؤدي الى النمو البطيء وحرمان المؤسسة من الاستفادة من الفرص الاستثمارية المربحة؛[1]

-افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وينجم عن ذلك في اغلب الأحيان عن فقدان صاحب المؤسسة لوسيلة الاقناع لدى المؤسسة التمويلية؛

-افتقار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخبرة في اساسيات المعاملات المصرفية؛

-انخفاض القدرة على تسويق المنتجات مما ينعكس سلبا على المشروع ؛

-ضعف الجهاز المصرفي ويتجلى من خلال قلة العدد القليل للبنوك من ناحية وضعف مجال تواجدها من ناحية أخرى ، وضيق مجالات تدخلها بالإضافة الى نقص موارد هذا القطاع ؛

[1]-احمد بوراس، تمويل المنشات الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008، ص 32.

-عدم توفر الضمانات الكافية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمنحها التمويل اللازم [1]

المطلب الثالث :اليات التمويل الحديثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نظرا لمحدودية وقدرة اليات التمويل التقليدية وفشلها في يعض الأحيان لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بات من الضروري البحث عن مصادر تمويل حديثة تتماشى مع احتياجات هذا النوع من المؤسسات نذكر منها:

-أولا: التمويل التأجيري

يعرف التمويل التأجيري على انه " :اتفاق بين طرفين يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الاخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، المؤجر الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل، في حين ان المستأجر هو الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده لأقساط التأجير للمؤجر.[2]

ولقد أدرج المشرع الجزائري التمويل التأجيري من خلال قانون خاص بهذا النوع من التمويل وذلك وفقا لأمر 09-96 بتاريخ 10/01/1996 المتعلق بالتمويل الايجاري.[1]

---

[1]–محمد فرحي، " التمويل المستديم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعبئة المدخرات العائلية"، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-18 أفريل 2006، ص 345.

[2]-بلعوج بلعيد، تأجير الأصول الثابتة كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، 09-04-2002، جامعة ثلجي عمار، الاغواط، ص 08.

[1]-الامر 96-09 المؤرخ في 1996/01/10 المتعلق بالاعتماد الايجاري.

الذي تناول قرض الايجار من جوانب عديدة حتى يسهل اعتماده واستعماله، حيث يعتبر ان هذا النوع من القروض كعملية تجارية ومالية محققة من طرف البنوك والمؤسسات المالية او من طرف شركة قرض تأجيري وخيرا التعليمة 07-96 في 1996/10/22، التي حدد فيها البنك الجزائري طرق تأسيس شركات الايجار وكذلك اعتمادها [2]، واهم شركاته:

-الشركة العربية للإيجار المالي(10/10/2001) ALC ؛

-الشركة الجزائرية للايجارات المنقولة(SALAM) ؛

-الشركة الجزائرية السعودية للقرض الايجاريASL ؛

-شركة المغرب للإيجار الجزائريةMLA ؛

-الشركة الوطنية للإيجار المالML ؛

-شركة إعادة التمويل البترولي SRH ؛

وللتمويل الإيجاري عدة أنواع منها:

1-البيع ثم الاستئجار :بموجب هذا العقد تقوم المؤسسة ببيع احد الأصول الثابتة التي تمتلكها الى مؤسسة أخرى ، وفي الوقت نفسه تجري ترتيبات لاستئجاره من المالك الجديد كمدة محددة من الزمن ،

[2]-الامر 96-07 المؤرخ في 1996/10/22 المتعلق بطرق تأسيس الايجار واعتمادها.

وبموجب هذا الأسلوب فان المؤسسة البائعة تستلم قيمة الأصل بالكامل ، وتقوم بتسديد دفعات الايجار الدورية مقابل استئجاره من المالك الجديد[1].

2-التأجير المباشر :يشير هذا النوع الى قيام المؤسسة باستئجار أصل جديد يتم الحصول عليه عادة من الشركة المنتجة او من بعض الوسطاء كالمؤسسات المتخصصة في عملية التاجير الأصول والتي تقوم بشراء الأصول من منتجاتها ثم تقوم بعرضها للاستئجار بأقساط ميسرة[2].

3-الاستئجار الرفعي :هنا يدخل ثلاثة اطراف في العقد المؤجر، المستأجر، المقرض، ويرتبط التأجير الرفعي بالاصول مرتفعة القيمة ويمكن للمؤجر أيضا خصم أقساط الاهتلاك بغرض حساب الضريبة ، ولكن وضعه يختلف عن الحالات السابقة ، فشراء الأصل يمول جزئيا من حقوق الملكية ، والباقي من الأصول المقترضة[3].

4-التأجير التشغيلي : ويتم فيه تأخير الأصل لمدة تقل عن مدة الأصل يقوم خلالها المستأجر بالاستفادة من الأصل ويكون مسؤولا عن الأعطال التي تحدث له او عن أجراء تصليحات فيه ، حيث أنه على المأجر

[1]-محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، سيد الصيفي، أساسيات ومبادئ الإدارة المالية، الدار الجامعية، للنشر والتوزيع، مصر 2007، ص244.

[2]-عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص160.

[3]-زغيب مليكة، دور وأهمية قرض الايجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد الخامس، 2005، ص 177.

العمل على ان يظل صالحا للاستخدام ، وبالتالي تكون العلاقة التعاقدية القائمة بين المأجر والمستأجر لتشغيله والانتفاع منه ، ويلتزم المؤجر بأداء الخدمات الملحقة.[1]

-ثانيا: عقد تحويل الفاتورة:

عقد تحويل الفاتورة هو تقنية تمويل حقوق قصير المدى، حيث تقوم المؤسسة بالتخلي على كل حقوقها)الفواتير (الى شركة عقد تحويل الفاتورة الذي يختلف عن البنك وهي غالبا فرع من بنك كبير تقوم عذه الأخيرة بتغطية الفواتير، متابعة المدينين وتامين المتابعة القضائية في حالة عدم الدفع.[2]

-ويعتمد عقد تحويل الفاتورة على ثلاث اطراف هم :المورد ، الزبون ، الفاكتور ، ضمن ثلاث عمليات ومراحل ، ابتداء من تحرير الفاتورة الى غاية تحصيلها او تغطيتها نهائيا . ولهذه العملية عدة أنواع نذكرها:

-خدمة كاملة: يقصد بها انه الى جانب قيام الفاكتور بعملية التمويل يقوم بإبلاغ المدين عملية مسك دفاتر العميل بالقيام بتحصيل مباشرة من طرف مدين العميل.

-خدمة كاملة ما عدى حمل المخاطر

-خدمة جزئية، تتضمن فقط التمويل وإبلاغ مدين العميل.

-خدمة كاملة ما عدى التمويل.

---

[1]-عبد الباقي روابح، خالد طالبي، "القرض الايجار كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر، ملتقى وطني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنمية والواقع وأفاق، 13-14 نوفمبر2012 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم بواقي، ص 09.

[2]-زواري فضيلة، "تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق ميكانيزمات جديدة في الجزائر-دراسة حالة سونلغاز-"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس ، 2009، ص85.

-خدمة التمويل فقط.

-خدمة جزئية تتضمن التمويل والمخاطرة أحيانا[1].

-ثالثا: التمويل عن طريق البورصة.

يعتبر قرار تمويل المؤسسة عن طريق البورصة، قرارا مهما يحتاج الكثير من الدراسة والتحليل، وهو بمثابة انتقال المؤسسة من حالة رأس مال مغلق يحوزه مجموعة قليلة من المساهمين، الى حالة انفتاح لراس المال ، يمكن ان يشترك في حيازته مجموعة كبيرة من المكتتبين ن يتمثلون أساسا في العائلات ، المستثمرين ، التأسيسيين والمتعاملين المحتملين ، مثل الجمعيات ذات الطابع الغير ربحي ، المؤسسات والبنوك.

تعرف بورصة القيم المتداولة على انها " : مكان او سوق يلتقي فيه دوريا أعوان مختصين معتمدين ، حيث يقومون بابرام صفقات بالبيع والشراء للقيم المتداولة) أوراق مالية، سندات ، اسهم (، تحت نظر الأطراف المتعاقدة بأسعار متفاوض عليها تعرف تسعيرة البورصة ، والتي يمكن ان تكون بالتقايض) عمليات عاجلة (او بصفة آجلة شريطة ان تكون كل العمليات في البورصة تحت مراقبة السلطات العمومية ، ضمانا لحرية التعامل والعلانية والالتزام بالمثل الأخلاقية.

[1]—فادية بن بلقاسم، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، في حقوق والعلوم السياسية، جامعة أم بواقي، الجزائر، 2013-2014، ص 60.

ان دخول المؤسسة للبورصة يمنح المساهمين فيها إمكانية تحويل أسهمهم الى سيولة عند الحاجة ، فضلا عن إمكانية تسعير اوراقهم في البورصة وتحقيق فوائض القيمة، كما يتم تحديد وتوسيع دائرة الساهمين عند اشراك كل من المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الاستثمارية التي تقدم دعما ماليا معتبرا.[1]

-رابعا: تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق التمويل الإسلامي الذي يعتبر كبديل مستحدث للتمويل ويتم بعدة صيغ أهمها:

1-المضاربة :تعرف المضاربة على انها عقد اشتراك بين أصحاب راس المال وبين اهل الخبرة في الاستثمارات فيقدم رب المال ويقوم المضارب بالاستثمار، والمضاربة في أساسها مشاركة بين طرفين أحدهما رب المال الذي يقدم المال والأخر العامل او المضارب الذي يقدم جهده وخبرته، على ان يتم تقاسم الأرباح بين الطرفين حسب نسبة شائعة من الربح يتفق عليها طرفي عقد المضاربة، وإذا حصلت الخسارة فتكون على رب المال، وتكون خسارة العامل بمقدار جهده الذي بذله ن بشرط ثبوت عدم التقصير في أداء مسؤولياته.[2]

2-المشاركة :يعتبر التمويل بالمشاركة من اهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية بفاعلية واخذ نواحي تميزها وتفردها عن البنوك التقليدية، حيث يتم تقديم التمويل الذي يطلبه المتعامل معه دون ان يتقاضى البنك فائدة محددة من قبل وانما يشارك البنك في الناتج المحتمل سوآءا كان ربحا او خسارة

[1]—دباح هشام ، المفاضلة بين التمويل المباشر والغير مباشر في تمويل المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، في العلوم الاقتصادية جامعة أحمد بوقرة, بومرداس ، 2011-2012 ، ص ص 25-26.

[2]—أحمد سليمان نصاونة، المصارف الإسلامية، علم كتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 82.

حسب أسس توزيعية متفق عليها بين البنك وبين العميل ومن هنا تكون العلاقة بين الأطراف علاقة شراكة.[1]

–المرابحة :تعتبر المرابحة احدى صور البيوع المعروفة في الشريعة الإسلامية التي يشترط فيها ان يكون راس المال او تكلفة البضاعة على البائع معلومة لدى المشتري) العميل (ويضاف اليها الربح المتفق عليه ويمكن ان يتفقا على الدفع نقدا ومقسطا او مؤجلا.[2]

–خامسا: التمويل عن طريق رأس المال المخاطر

يعتبر التمويل بتقنية رأس المال المخاطر من البدائل التمويلية في الاقتصاديات المعاصرة حيث هومن اهم وسائل الدعم الفني للمشروعات الجديدة، لما تتميز به هذه المؤسسات من قدرة على التعامل مع المخاطر بأسلوب سليم يرجع الى خبرتها وامكانيتها الواسعة، ولما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد الكلي، وتحقيق التطور الهيكلي والمتقدم، زيادة لدورها في مجال محاربة البطالة [3]، واما بالنسبة لتشاط هذه التقنية يتمثل في شركات رأس المال المخاطر التي سوف نتطرق اليها بالتفصيل في الفصل الاحق.

[1]–محمد عريفات حزبي، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص ص 163-162

[2]–عابد فضل الشعراوي، المصارف الإسلامية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، 2007، ص 412.

[3]–زواري فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص 86.

خلاصة الفصل

لقد حاولت في هذا الفصل على تحديد الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تمثل في ان هذا النوع من المؤسسات لا يوجد له تعريف موحد، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى تعتبرها الدول النامية كبرى، لذلك وجدت عدة معايير على أساسها يحدد تعريف بالنسبة لكل دولة ونظامها ويختلف باختلافها وبطبيعة الامر انه كذلك يوجد تعدد كبير لأنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك اكتسبت أهمية كبيرة في الاقتصاد المحلي وحتى العالمي وكذلك تطرقت الى مكانتها وحيطها وعلى اهم المعوقات التي تواجهها وتعرقل نشاطها وتطورها حيث بطبيعة الحال مثلها مثل باقي المؤسسات لا تخلو من المشاكل المختلفة التي من أهمها التمويل الذي بدوره ينقسم الى مصدرين :المصدر التقليدي الذي يعتمد على التمويل الذاتي او اللجوء الى القروض البنكية ، او المصدر الحديث الذي يعتمد على التمويل التأجيري، وبورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وعقد تحويل الفاتورة ، التمويل الإسلامي والتمويل عن طريق رأس المال المخاطر.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: مساهمة رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يعتبر أسلوب رأس المال المخاطر تقنية حديثة لتمويل المشاريع الاستثمارية، حيث تختلف هذه التقنية عن الاليات الأخرى، لأنها لا تقوم كما التمويل المصرفي على تقديم النقد فحسب، بل على أساس المشاركة، وبتمويل المشروع دون ضمان العائد ولا مبلغه، فهي تعتبر بذلك مخاطرة إذ تعتمد في نشاطاتها على شركات تسمى بشركات رأس المال المخاطر.

وبناءا على ذلك فهي تناسب بشكل كبير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات في هذا المجال.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: المقاربة النظرية لرأس المال المخاطر

المبحث الثاني: شركات رأس المال المخاطر وتمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني: مساهمة رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: المقاربة النظرية لرأس المال المخاطر

المطلب الأول: نشأة ومفهوم رأس المال المخاطر

تمهيد

يعتبر أسلوب رأس المال المخاطر في الاقتصاديات المعاصرة من أهم وسائل الدعم المالي والفني للمشروعات الصغيرة، لما تتميز به هذه المؤسسات من قدرة التعامل مع المخاطر بأسلوب سليم ويرجع الى خبرتها وامكانياتها الواسعة، ولما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد الكلي، زيادة دورها في مجال محاربة البطالة

-أولا: نشأة رأس المال المخاطر

يرجع أصل نشأة فكرة رأس المال المخاطر الى اليوناني طاليس دوميلية، مؤسس علم الهندسة، وكان أول مقاول في الزراعة لأنه وضع أحسن زراعة للزيتون تتمثل في استخراج الزيت من الزيتون بفضل القروض التي حصل عليها، والتي لولاها ما مكنه من انشاء او تطوير مشروعه، فقد اعتبر أصحاب الأموال مقرضين مخاطرين.[1]

حيث ظهرت أيضا فكرة قيادة وتحمل مخاطر عن طريق مساعدة مالية من أطراف أخرى سنة1492, عندما نجح كريستوف كولومبس في اقناع الامبراطور الاسباني فردناد الثاني وايزابيل الأولى، بعد سبع سنوات من الضغط على تمويل رحلته البحرية الى الشرق، فقد كان هدفه فتح طريق جديد وقصير الى الهند، دون أن يعرف أنه قام بهندسة لعملية رأس المال المخاطر، بعد هذه العملية ظهر نشاط راس المال المخاطر

[1]–زينب خلفة ساهل، حوكمة الشركات الممولة برأس المال المخاطر، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد1، جوان 2018، جامعة 20 أوت، سكيكدة، ص .230

بشكل منتظم في الولايات المتحدة الأمريكية في حدود سنة 1930، بفضل هذه الطريقة التي حصل عليها، استطاع كريستوف كولومبس فتح الطريق للسفر والتسوق، وقد تكررت تجربة التمويل بالمخاطرة مع رحلات الاسبانيين والبرتغاليين خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، لذا اعتبرت هذه التجربة صورة مبسطة واساسا أوليا لنشأة رأس المال المخاطر.[1]

اما النشأة الحديثة لرأس المال المخاطر فتنتسب الى الجنرال الفرنسي "دوريو" الذي أنشأ في أمريكا عام 1946 أول مؤسسة متخصصة في راس المال المخاطر في العالم وهي مؤسسة تخصصت في تمويل الشركات الالكترونية، وهكذا بدأ نشاط راس المال المخاطر في الولايات الامريكية المتحدة في الخمسينيات استجابة لاحتياجات التمويل بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة والثورة الجديدة في مجال التقدم التكنولوجي وخاصة في صناعة الكمبيوتر، ونمت مؤسسات راس المال المخاطر نموا مذهلا واستطاعت ان تحقق قفزة نوعية، فقد استطاعت تلك المؤسسات تجميع 2.5 مليار دولار تضاعفت بعد عشر سنوات بمقدار 12 مرة، اذا بلغ حجم المساهمات في مؤسسات راس المال المخاطر نهاية 1987 نحو29 مليار دولار. [2]

اما في أوروبا فقد عرفت مؤسسات رأس المال المخاطر في تاريخ أحدث، لكنها لاقت عناية كبيرة من الجماعة الأوروبية التي تأسست في بروكسل عام 1983، الجمعية الأوروبية لراس المال المخاطر اذ تطور بفضلها نشاط راس المال المخاطر خلال أربع سنوات منذ انشائها، حيث عرفته إنجلترا أولا ثم فرنسا

[1]–أحلام بوقفة، " راس المال المخاطر كنموذج تمويل للمشاريع الاستثمارية –حالة sofinance –"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، ص .75

[2]–عبد الله بلعيدي، "التمويل برأس المال المخاطر، دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، في العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص89.

وهولندا، ثم انتشر بداية من 1992 في ألمانيا وباقي الدول الأوروبية، وانتقل أيضا للدول العربية مثل مصر وتونس وفي مطلع القرن الحالي الى باقي دول العالم كالجزائر والمغرب، ودول الخليج، استجابة لاحتياجات التمويل الاستثماري

-ثانيا: مفهوم المخاطرة

ان مفهوم المخاطرة في الاقتصاد هي احتمال الفشل في العائد المتوقع، والمخاطرة هي المغامرة واحتمال الخسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة.[1] تعرف أيضا المخاطرة على انها فرصة تكبد أذى أو تلف أو ضرر أو خسارة، أي التعرض لظرف معاكس من النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة، ويوصف الحدث غير المرغوب بأنه انحراف معاكس عن نتيجة منشودة تكون متوقعة أو مأمولة فالمخاطرة في هذه الحالة عبارة عن حالة أو وضع في العالم الواقعي فهو مزيج من الظروف البيئية الخارجية، وان في هذا المزيج من الظروف توجد إمكانية لحدوث خسارة، وعندما نقول أن حدثا ما ممكن الوقوع نعني أن له احتمالية تتراوح بين صفر وواحد، فهو ليس مستحيلا كما انه ليس مؤكدا، ونلاحظ أنه لا يشترط. ان يكون الاحتمال أو الامكانية قابلة للقياس بل أن توجد فقط، فقد نستطيع أو لا نستطيع قياس درجة المخاطرة، ولكن احتمالية النتيجة المعاكسة يجب ان تتراوح بين الصفر وواحد.[2]

[1]—صالح بن عبد الرحمن، ريم بنت علي بن مسفر أل مشيعل، "الاستثمار براس المال الجرئ مقارنا مع الاستثمار بالمشاركة في الفقه الإسلامي: دراسة استكشافية في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، العدد2، سنة 2019، ص 14.

[2]—طارق عبد العال حمد، "إدارة المخاطرة (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية،، سنة2013، ص ص 16-17.

الفصل الثاني: مساهمة رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-ثالثا: مفهوم راس المال المخاطر

رأس المال المخاطر تقنية تمويلية حديثة ومتميزة، يقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات سرعة كبيرة لاستيعاب التكنولوجيات العالية، وفيما يلي بعض تعريفات هذا الأسلوب:

1-حسب الجمعية الأوروبية: "كل رأس مال يوظف بواسطة وسيط مثالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مختلفة، تتميز باحتمال نمو قوي لكنها لا تنطوي في الحال على يقين الحصول على دخل او التأكد من استرداد راس المال في التاريخ المحدد املا في الحصول على فائض قيمة في المستقبل البعيد نسبيا حال بيع حصة هذه المؤسسة بعد عدة سنوات.[1]

2-حسب الجمعية الفرنسية للمستثمرين براس المال AFIC: هو استثمار محقق من طرف مستثمرين بواسطة الأموال الخاصة وشبه الخاصة في مؤسسات شابة أو في طور الانشاء، تتضمن محتوى تكنولوجي كبير.[2]

[1]– عبد الله إبراهيم، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكل التمويل"، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، 17-18 أفريل2006، ص 389.

[2]– زينب خلفة ساهل، مرجع سبق ذكره، ص 229.

-الجمعية الفرنسية للمستثمرين براس المال أنشأت سنة 1984، تضم 240 منخرط من بين مؤسسات رأس المال المخاطر القائمة في فرنسا، و 160 منخرط يمارسون نشاطات مختلفة، تعمل على إيصال المشاكل التي يمر بها نشاط رأس المال الاستثماري والمؤسسات الاقتصادية في البلاد بصفة عامة وتحاورها في إيجاد الحلول المناسبة ، فهذه الجمعية بمثابة أداة ربط ما بين كل من الدولة والمستثمر والمؤسسات الباحثة عن تمويل.

3-حسب الجمعية الوطنية لرأس المال المخاطر NVCA للولايات المتحدة: هو استثمار نشط بالأموال الخاصة طويلة الأجل، في مؤسسات تملك استعدادات قوية، منجز من طرف مستثمرين مختصين.[1]

4-حسب البنك المركزي الألماني: بمفهومه الضيق، راس المال المخاطر يمثل في الغالب، الحصص المأخوذة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة، المبتكرة تكنولوجيا، غير المدرجة، التي رغم انخفاض ربحيتها المالية، بقدر ان تمتلك استعدادات نمو واسعة وكافية، كما أن مؤسسات رأس المال المخاطر لا تزود المشاريع الناشئة بالأموال الخاصة فقط، لكن أيضا بالخبرة في التسيير الواسعة وخدمة النصائح.[2]

[1]-إسماعيل بن راس، "رأس المال المخاطر كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصد مرباح، ورقلة، 2013، ص 14.

[2]-محمد سبتي، " فعالية راس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص41.

-تأسست الجمعية الوطنية لرأس المال الاستثماري في 1973، وهي منظمة من شركات رأس المال الاستثماري وداعمي الشركات، تعمل على تعزيز الفهم الأكبر لضرورة الاستثمار في الشركات الناشئة ودورها في الاقتصاد ،كما تهدف الى التواصل الهيئات المخاطرة في جميع الولايات المتحدة ، وتسعى جاهدة الى لدعم هذه الأنشطة.

5–حسب المشرع المصري: توجد المادة 123 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم 135 لسنة 1993، تعرف هذه المادة نشاط راس مال المخاطر بانه: "يتضمن راس المال المخاطر تمويل نشاط الشركات التي تصدر أسهما أو توفير الدعم لها، أو يقوم بتوفير الخدمات الفنية والإدارية، أ, يسهم في ويقوم بتطوير المشروعات والمؤسسات بغرض تحويلها الى شركات مساهمة أو شركات توصية بالأسهم، شريطة أن تكون هذه المشروعات والشركات ذات طبيعة تتسم بنسبة مخاطرة عالية أو تفتقر الى التمويل، مما ينتج عنه دورة استثمار طويلة الأمد [1].

6–حسب المشرع التونسي: فعرفه ضمن القانون 87/95 في الفصل 21 (جديد) المتعلق بشركات الاستثمار كما يلي: "يتمثل غرض شركات رأس مال الاستثمار ذات راس مال التنمية في المساهمة لحسابها او لحساب الغير ويهدف إعادة احالتها في حالة تدعيم الأموال الذاتية للمؤسسات واساسا مؤسسات الباعثين الجدد كما وقع تحديدها بالمجلة المذكورة و المؤسسات موضوع عمليات التأهيل أو المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية والمنتفعة بإجراءات التسوية طبقا للتشريعات سارية المفعول والمؤسسات التي تقوم باستثمارات تمكن من تطوير التكنولوجيا او التحكم فيها وكذلك الابتكارات في كل القطاعات الاقتصادية، كما يمكن لشركات الاستثمار ذات راس مال التنمية أن تقوم بالعمليات التي لها علاقة بغرضها بعد موافقة السوق المالية.[2]

[1]– سامي عبد الباقي، " دليل المستثمر لمفهوم ونشاط رأس المال المخاطر"، سلسلة توعية للمستثمر المصري في مجال سوق المال، الهيئة العاملة للرقابة المالية، جويلية 2010، ص 24.

[2]– قانون 87/95 المتعلق بشركات الاستثمار، الرائد الرسمي، "الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية"، الصادرة 1995/11/7، العدد87، 1995.

7-يعرف أيضا رأس المال المخاطر انه أسلوب من أساليب التمويل لكن بتقنية وصيغة خاصة فهو يجمع بين تقديم النقد وتقديم المساعدة في إدارة الشركة مما يحقق تطورها، ويمثل صورة من صور الوساطة المالية من خلال رؤوس الأموال التي يرغب الادخار العام او ادخار المؤسسات (بنوك، شركات تأمين، مؤسسات، سلطات عمومية)، باستثمارها بمخاطر مرتفعة مع توقع تحقيق عائد مرتفع، قد يصل في بعض البلدان كأمريكا من 30% الى 40 %.[1]

8-يعرف BATTINI رائد راس المال المخاطر في فرنسا من مصطلح capital de risque ليس معناه venture capital الأمريكي أو الإنجليزي، حيث فسر المصطلح الأول بانه كل العمليات التمويلية التي تتضمن قدر معين من المخاطرة، وفسر المصطلح الثاني بانه راس المال المشارك في المغامرة، ونهج كثير من الباحثين نفس المنهج معتبرين أن المصطلح الثاني هو الأنسب لأنها تتناسب المخاطرة من جانبها الإيجابي، ويحضر فيه معنى البذل والتضحية والعطاء، وهذا المعنى حقيقة يظهر في الممول الذي يدفع ماله متحملا اقصى المخاطر، من أجل ان يعود عليه المشروع بعائد مرتفع اعلى من معدل العائد في السوق.[2]

[1]– رحيم حسين، "التجديد التكنولوجي كمدخل استراتيجي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية– حالة الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–"، ورقة علمية مقدمة في ملتقى دولي، تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 29-30 أكتوبر 2002، ص 53.

[2]–عبد الله بالعيدي، عاشور مقلاتي، "مقارنة بين راس المال المخاطر وحاضنات الاعمال في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، جامعة باتنة، 2017، ص 233.

9-حسب المشرع الجزائري: في الفصل الأول من القانون رقم 06-11 الصادر في 24 جوان 2006 يعرف المشرع الجزائري شركات رأس المال الاستثماري بأنها شركات تهدف للمشاركة في راس مال الشركة، وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة او شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس او النمو أو التحويل أو الخوصصة.[1]

بناءا على ما سبق من مختلف التعاريف السابقة يمكن تقديم العريف التالي:

"هو استثمار نشط بالأموال الخاصة، يقوم به مستثمرون بأخذ مساهمات (مساهمات أو طويلة الأجل)، في رأسمال المشاريع الناشئة ذات تكنولوجيا عالية، ومتضمنة عادة مخاطر عالية، وذلك مقابل الحصول على عائد مرتفع".

- رابعا: خصائص رأس المال المخاطر

تتمثل أهم خصائص رأس المال المخاطر في:[2]

- يعد نشاط رأس المال المخاطر من الأنشطة طويلة الاجل، والتي تتراوح فيها مدة مشاركة رأس المال المخاطر من 5 الى 7 سنوات؛
- يتميز رأس المال المخاطر بوجود أفق زمني محدد مقدما للتمويل.

[1]-المادة 02 والمادة 03، من القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006، المتعلق بشركات المال الاستثماري.

[2]-نبيلة قدور، حمزة العرابي، "التمويل برأس المال المخاطر واهم تجاربه في بعض دول العالم"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة، العدد السابع، جوان 2017، جامعة البويرة، ص886.

- يتم اتخاذ القرار الاستثماري من جانب المستثمر بناءا على النتائج المتوقعة للمشروع الذي يتم تمويله، وفي تاريخ مستقبلي وتتمثل النتائج في العائد خلال فترة التمويل؛

-يتم تحقيق العائد على رأس المال المخاطر في نهاية مدة بقاء رأس المال المخاطر بالمشروع موضوع التمويل، ولا تشكل الأرباح التي يتم توزيعها خلال هذه المدة الا جزءا قليلا من هذا العائد، وبعبارة أخرى يتم تحصيل العائد عند خروج رأس المال المخاطر، وعندئذ يحصل المستثمر في مجال رأس المال المخاطر على الأصل بالإضافة للعائد الرأسمالي المتوقع وهو العائد الأساسي المستهدف من الاستثمار؛

-يتدخل رأس المال المخاطر لتمويل قائمة المشروعات صغيرة أو متوسطة أو تميل الى التوسع في مشروعات قائمة أو لإعادة هيكلة شركات قائمة، أو لتمويل عمليات التعثر المالي، غالبا ما تكون ذات مخاطر مرتفعة، ولكن العائد المتوقع لها يكون كبير؛

-غالبا ما يتدخل رأس المال المخاطر لتمويل مشروعات لها أسواق واحدة من ناحية التنمية الاقتصادية، كما أنها غالبا ما تكون مشروعات وضع أفكار وأبحاث علمية أو تكنولوجية موضع التنفيذ على أرض الواقع والتي لا يتوافر لأصحابها الأموال لمثل هذا التنفيذ؛

– خامسا: الفرق بين رأس المال المخاطر وباقي المصادر التمويلية الأخرى

يختلف رأس المال المخاطر عن باقي المصادر التمويلية في مجموعة من النقاط التي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): مقارنة بين راس المال المخاطر والقروض التقليدية

وجه المقارنة	راس المال المخاطر	القروض التقليدية
المبدأ	المشاركة في الملكية	الاستدانة
مصدر التمويل	شركات راس المال المخاطر وصناديق راس المال المخاطر	المصارف التجارية والمتخصصة
هدف الممول	تنمية المشروع للحصول على الربح بواسطة أليات تخارج رأس المال المخاطر	الحصول على الفائدة في الوقت المحدد
نوع التمويل من حيث المدة	طويل الأجل	طويل ومتوسط وقصير الاجل
المشاريع المستهدفة واتخاذ قرار التمويل	يستهدف مشاريع إبداعية وابتكارية في مرحلة التأسيس أو التوسع ويعتمد قرار التمويل على معايير مستقبلية مرتبطة بإمكانية تطبيق ونمو المشروع أو الفكرة	يستهدف في الغالب مشاريع تقليدية وشركات قائمة ويتخذ قرار التمويل عند توفر الشروط والضمانات المطلوبة
الخدمات المضافة	يقدم المستثمر خدمات مضافة مثل الدعم والاستشارات التسويقية والاستراتيجية والمشاركة الادارية	لا توجد

المصدر: محمد سعد الناصر، رأس المال المخاطر: نموذج واعد لتمويل المشروعات الريادية في المملكة العربية السعودية، بحث مكمل لمرحلة الماجستير مدعوم من برنامج دعم أبحاث ورسائل طلاب الدراسات العليا في كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية مشروع رقم(01-21)، 2012، ص 40.

- **سادسا: الفرق بين راس المال المخاطر واشكال التمويل التقليدية الأخرى**

لا يندرج راس المال المخاطر ضمن أشكال التمويل التقليدية ولكنهما يختلفان من حيث التدخل، درجة المخاطرة، مراحل الدعم المالي، المكاسب...، وبشكل عام النقاط الموالية هي الفواصل الرئيسية بين النوعين من التمويل:

-تقوم سياسة مؤسسات راس المال المخاطر على المساهمة أو المشاركة في راس مال او شبه راس مال المؤسسة، ولا تقدم القروض الا نادرا؛

-يختلف رأس المال المخاطر في معاييره عن التمويل التقليدي للمقرضين حيث تبنى على المستقبل لا على الماضي و لا تأخذ بعين الاعتبار النتائج الماضية كامر مهم، وانما بالكفاءة والفعالية، والتكنولوجيا المستخدمة، خبرة وكفاءة الإدارة، خصائص السوق الذي تنشط به ، والزبائن ....؛

-يتدخل راس المال المخاطر عادة بعد اللجوء الى المؤسسات التمويلية التقليدية التي لا تتطابق معاييرها ومعطيات المؤسسة المتقدمة اليها؛

-يسعى راس المال المخاطر الى تحقيق الربح الراسمالي المتوقع بعد الخروج من المشروع، في حين تهدف المؤسسات التقليدية الى تحقيق عوائد جارية أي فوائد على القروض المقدمة؛

-يتميز راس المال المخاطر كونه شريك نشط وايجابي، يقوم بتقديم النصح والرشد للمشروع والمتابعة الإيجابية لا السلبية الى جانب العمل التمويلي طبعا؛[1]

[1]–أحمد طرطار، شوقي جباري، "الوقف المخاطر(الريادي): مساهمة لتنويع مصادر تمويل المشاريع الريادية"، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي، أليات دعم وانشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أيام 05/04/03 ماي 2011، ص7.

– سابعا: علاقة راس المال المخاطر بالنظريات المالية

يمكن ربط راس المال المخاطر بعدة نظريات مالية تتمثل في[1]:

1–نظرية الوكالة كإطار عام لراس المال المخاطر

يقود عدم تماثل المعلومات بين صاحب راس المال المخاطر والمقاولين او مسيري المؤسسات الممولة الحديثة عن نظرية الوكالة، التي تقر بوجود فصل بين ملكية المؤسسة والرقابة على التسيير في المؤسسات الحديثة، بحيث الرئيس (المالك) يتحمل الخطر العام، لكن الوكيل(المسير) يوجه ويسير المؤسسة، وحتى يصرف الرئيس (المالك) الوكيل (المسير) عن الاهتمام بمصالحه الخاصة، تقوم مؤسسة راس المال (الرئيس) بتحفيز الوكيل (مسير المؤسسة الممولة عن طريق راس المال المخاطر) من خلال تمليكه جزء من المؤسسة أو منحه دخل متغير مرتبط بنسب أداء عالية.

هناك ثلاث أنواع لعلاقة الوكالة في راس المال المخاطر، أولا شركة راس المال المخاطر لها حافز لتفضيل مصالحها الخاصة على مصالح المستثمرين فيها، فهي تعد كوكيل بالنسبة للمستثمرين فيها، ثانيا، المقاول له حافز لتفضل مصالحه الخاصة على مصالح شركة راس المال المخاطر، ثالثا، يمكن لشركة رأس المال المخاطر أحيانا حافزا لتفضل مصالحها الخاصة على مصالح المقاول ومنه يمكن ان تكون كوكيل لهذا الأخير.

2–الخطر المعنوي

يصف الخطر المعنوي الظروف التي يقوم التي يقوم فيها الوكيل باستغلال معلومات لا يلحظها الرئيس (معلومات مخفية)، أو أن يقوم بأفعال لا يلحظها الرئيس (أفعال مخفية)، لكي يرفع من منفعته التي تنافي

[1]–محمد براق، محمد الشريف بن زاوي، مداخلة : الهندسة المالية الإسلامية: سوق رأس المال المخاطر، المدرسة العليا للتجارة، ص ص 8، 9.

مصالح الرئيس، فاذا كان المستثمر هو الرئيس فهو يلاحظ نجاح المؤسسة في الأخير فقط لكنه لا يستطيع ملاحظة سلوك الوكيل بالكامل.

يستطيع الرئيس ملاحظة الجهد الذي يقوم به الوكيل لكنه لا يستطيع التحقق منه، ومن غير الممكن ارغام الوكيل على القيام بجهد اكبر لكنه من الممكن تحفيزه على بذل جهد اكبر، في اطار التمويل عن طريق رأس المال المخاطر التحفيز جد مهم، لان جهد صاحب رأس المال المخاطر والمقاول عبارة عن دالة متزايدة لمساهمتها في الأرباح، وعدم القيام بالجهد اللازم يعرض مصالح كل منهما للخطر.

3-الاختيار المعاكس

يشير الخطر المعنوي الى مشكل الوكالة الذي يمكن ان يقع بعد امضاء العقد بين الرئيس والوكيل (ex-post)، لكن مشكل الوكالة يمكن ان يوجد أيضا قبل امضاء العقد (ex-ante)، يعرف هذا النوع من مشكل الوكالة بالاختيار المعاكس.

تعتبر عائدات المؤسسات الممولة عن طريق رأس المال المخاطر معرضة للخطر المعنوي، لان نجاح هذه المؤسسات يعتمد على الجهد المبذول من طرف المقاول ورؤوس الأموال المخاطرة، لكن هذه العائدات معرضة أيضا للخطر عند التنازل عن الاستثمارات من طرف رؤوس الأموال المخاطرة، لانه قد تملك شركة راس المال المخاطر معلومات لا تعكس القيمة الحقيقية لهذه الاستثمارات، وهذا ما يجهله أصحاب هذه الاستثمارات او المساهمين، لهذا من الضروري على شركات راس المال المخاطر تأسيس سمعة تصف سلوكها.

4-حوكمة راس المال المخاطر

كتكملة لنظرية الوكالة، تعبر حوكمة المؤسسات عن مصطلح يشمل كل الاليات التي من خلالها يطبق ملاك المؤسسة رقابة على التسيير لحماية مصالحهم الخاصة، ويظهر ان هيكلة حوكمة المؤسسات أصبحت أكثر اتقانا نظرا للزيادة الملحوظة في خطر الوكالة إضافة الى الخطر المرتبط بالسوق.

يجب ان يعكس نظام الحوكمة بصفة مثلى الظروف التي تأثر على مؤسسة معينة، كما يجب ان يتضمن عمل المسيرين لمصلحة المساهمين ككل، في إطار راس المال المخاطر، لشركة راس المال الخاطر الحق في رئاسة المجلس التنفيذي كما يمكنها استبدال المدير التنفيذي للمؤسسة في بعض الظروف.[1]

المطلب الثاني: أهمية وأهداف رأس المال المخاطر

-أولا: أهمية راس المال المخاطر

تتجلى أهمية راس المال المخاطر في العديد من العناصر نذكرها:

- زيادة الأموال الخاصة للمؤسسة نظرا لمشاركة شركة راس المال المخاطر في رأسمالها؛
- يتم التمويل برأس المال المخاطر عبر مراحل وليس دفعة واحدة، فبعد انتهاء أي مرحلة تلجأ المؤسسة من جديد الى شركة راس المال المخاطر(في حالة استمرار احتياجاتها للتمويل)، وهذا ما يضمن جدية الاستثمار من خلال عرض نتائج الاعمال المنجزة لكل مرحلة ممولة، مما يعطي فرصة جديدة للمؤسسة لتدارك فشلها قبل تراكم الخسائر عليها؛[2]

[1]– محمد براق، محمد الشريف بن زاوي، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2]–تغريد الأغا، حشماوي محمد، "أهمية التمويل برأس المال المخاطر في دعم المؤسسات الناشئة، دراسة حالة الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجله المدرسة العليا للتسيير والتجارة الدولية، العدد 3، جوان 2016، جامعة الجزائر 3، ص 12.

- لا تنسحب شركة راس المال المخاطر من المؤسسة الا بعد أن تصبح هذه الأخيرة قادرة على الإنتاج والنمو بنفسها؛
- تلعب هذه المؤسسات دزرا هاما في تأمين العمالة المؤهلة لتطوير مختلف الصناعات؛
- تتمتع بمرونة إدارية وقلة في البيروقراطية ولذلك نجدها تستجيب بشكل أفضل وأسرع مع قرارات الحكومة وسياساتها من تلك المؤسسات الكبيرة؛
- تعطي فرصا أمنة لرجال الأعمال بان يطوروا مواهبهم وقدراتهم الفردية، مما يؤدي لزيادة المنافسة في السوق، وخلق بيئة جيدة لفرص العمل، إضافة لتامين منافذ إنتاجية لرجال الأعمال الشباب مما يساهم في تطور الاقتصاد والثروة؛[1]

ويمكن حصر أهميته بالإضافة للأهمية السابقة:[2]

-تدعيم برامج الإصلاح الاقتصادي: نجد أن الدول التي تطبق الإصلاح الاقتصادي والتي تحتاج الى رؤوس أموال ذات طبيعة خاصة والى هيكلة مالية وفنية، تلعب هذه الشركات دورا حيويا في توفير التمويل والخبرة الفنية والإدارية اللازمة لهذا القطاع، وتساهم في الحد من الاثار التضخمية حيث توفر التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية؛

-دعم تمويل المؤسسات الجديدة: يمثل دعم المؤسسات الجديدة المجال الطبيعي لنشاط شركات راس المال المخاطر حيث تقدم الدعم المالي والفني والإداري، وكذلك الارشاد والمتابعة للمؤسسات الجديدة، وخاصة في بداية انطلاقتها وتمويلها دون اشتراط ضمانات وقيود على هذا التمويل،

[1]– عامر خربوطلي، "ريادة الاعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص 59.

[2]– نبيلة قدور، حمزة العرابي، مرجع سبق ذكره، ص .888

بخلاف كفاءة فكرة المشروع وفاعلية اشخاصه وهذه الوظيفة هامة جدا لتلك المشروعات في مقابل عزوف المؤسسات البنكية عن تمويل مثل هذه المشاريع؛

-دعم المؤسسات المتعثرة: تساهم شركات راس المال المخاطر في توفير الدعم المالي والفني اللازم وكذلك الإداري للمؤسسات المتعثرة وجذب الاستثمارات اليها، لأنها شريكة فيها، فهي تحرص أشد الحرص على المتابعة الفنية والمالية الضرورية لإصلاح مسارها، لتحفيز المستثمرين وبث روح الطمأنينة في نفوسهم على الاستثمار للاستفادة من الربح الرأسمالي المتوقع أن يحدث في المستقبل بعد ان ينمو نشاطها ويزدهر؛

-ثانيا: أهداف رأس المال المخاطر:

يمكن استنتاج أهداف رأس المال المخاطر من خلال النقاط التالية:[1]

- مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل المخاطر؛
- التغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشروط ملائمة من المؤسسات المالية القائمة؛
- توفير التمويل للمشروعات الجديدة أو عالية المخاطر والتي تتوافر لديها إمكانيات نمو وعائد مرتفع،

[1]-بريبش عبد القادر، عابد نصيرة، "راس المال المخاطر كمدخل استراتيجي لتدعيم التمويل الاستثماري في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، العدد 19، المجلد 14، 2018، ص 212.

وبذلك فان راس المال المخاطر هو طريقة لتمويل الشركات الغير قادرة على تدبير الأموال من إصدارات الأسهم العامة أو أسواق الدين عادة بسبب المخاطر العالية المرتبطة بأعمالها وهذه الاستثمارات هي لأجال طويلة وغير سائلة وذات مخاطر عالية لكن بعوائد نسبيا؛

- توفير المعونة الفنية والإدارية لأصحاب المشاريع، وتضمن لهم الموافقة الحسنة لمشاريعهم، خاصة المقاولين الذين يملكون الخبرة الكافية في مجال الاستثمار؛
- كما أن انشاء وتدعيم شركات رأس المال المخاطر له أهداف أخرى، وهي أهداف تساعد القطاع المصرفي وتتمثل في:

– مساعدة البنوك على توظيف السيولة الزائدة التي تملكها، ولا تستطيع في بعض الأحيان توظيفها بسبب ارتفاع المخاطر والقيود التي يفرضها عليها النظام المصرفي؛

– تمويل الابتكارات الجديدة وصناعة البرمجيات والتي لا تستطيع البنوك تمويلها لدرجة مخاطرها العالية وكذلك عدم امتلاكها للضمانات الكافية؛[1]

المطلب الثالث: مزايا وعيوب رأس المال المخاطر

– أولا: مزايا رأس المال المخاطر

تحقق مزايا عديدة نذكر منها:

- **المشاركة:** حيث أن شركة راس المال المخاطر تكون شريكة لأصحاب المؤسسة الأصليين وتأخذ نسبة من الأرباح تتراوح من 15% الى 30% بالإضافة الى 2،5% مقابل المصاريف سنويا، كما

[1]–عمر ولد عابد، نصيرة عابد، هشام سفيان صلواتشي، "حوكمة التمويل برأس المال المخاطر–دراسة حالة شركة رأس المال المخاطر الناشئة في الجزائر–" مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة شلف، العددرقم8، 2018، ص 105.

تتحمل جزءا من الخسارة في حالة حصولها، كما أن الدعم العملي الذي يقدمه مفيد للشركة ويساعد على نجاحها وهي تفتح المجال للمشاركة طويلة الأجل حيث لا تباع الحصة الا بعد أن تصبح قادرة على الإنتاج والنمو وهذا لا يتوفر في الديون قصيرة الاجل؛

- **المرحلية:** من خصائص التمويل براس المال المخاطر أنه لا يتم دفعة واحدة وانما يتم عبر مراحل، بانتهاء كل مرحلة يلجأ المستفيد الى الممول، وبالتالي يكون هناك ضمان للنتائج المحققة خلال كل مرحلة وإعطاء فرصة جديدة في حين فشل المشروع تفاديا لتراكم الخسائر؛
- **الانتقاء:** أمام الممول فرصة اختيار المشروع، فكثير من المشاريع الجديدة تكون عالية المخاطر وكذلك ذات أرباح متوقعة عالية، وقادرة على رفع قيمة أصولها بينما في حالة الرفض تبحث عن المؤسسات القادرة على السداد وبالتالي فهي تمنح القروض للمؤسسات الكبيرة التي لم تعد تمتلك طاقات ابتكار؛[1]
- **التنويع:** يمكن للممول أن يوزع تمويله على عدة مشاريع مختلفة المخاطر بحيث ما تخسره في مشروع تعوضه في الأخر. إضافة الى المشاركة في الخسائر فذلك يقلل منها فضلا على أن المراقبة من الشريك تجنب المشروع الدخول في عواقب غير مؤمنة ؛[2]

[1]–منير خروف، ريم ثوامرية، " راس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، –عرض تجربة و.م.أ. والدروس المستفادة بالنسبة للجزائر"، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد، 04، 2017، ص 384.

[2]– كريمو دراجي، "شركات رأس المال المخاطر كألية لتمويل المؤسسات"، مجلة الحقوق والعلوم الاقتصادية–دراسات اقتصادية– العدد 25، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، ص 49.

- **التنمية والتطوير**: ان هذا النوع من المشاركة قادر على تمويل مشاريع عالية المخاطر ومن ثم يستطيع ان يفتح مجالات للاستثمار لا يطرقها الا الرواد القادرون عن هذا الخطر ما يتحقق من مكاسب وعائد كبير، لقد ثبت هذا في تمويل شركات مبتدئة "كأبل" و" مايكروسوفت" و" كومباك" ... وغيرها وكانت التقنية القائمة شبه مجهولة ولم تتحمس لها مصادر التمويل التقليدية؛

- **توسيع قاعدة الملكية**: يستمر التمويل حتى تنضج الشركة وتستوي وبعدئذ يمكن أن تباع لمستثمر أخر يشد نجاح الشركة ونوع نشاطها أو تطرح كأسهم على المساهمين وبمول العائد من ارتفاع رأس المال مشاريع أخرى جديدة.[1]

بالإضافة الى مجموعة أخرى من المزايا التي تحققها مؤسسات رأس المال المخاطر للمشروعات التي تساهم فيها:

-زيادة الأموال الخاصة، بسبب مشاركة المخاطرين بحصة معتبرة من رؤوس الأموال.

-اكتساب المشروع شخصية اعتبارية مستقلة عن المساهمين وهذا يشكل نوعا من الحماية القانونية للمشروع من تفكيكه بسبب الشكوك والاوهام الناتجة عن تقلبات في تحليل الأوضاع الاقتصادية.

-النمو السريع للمؤسسة واحتفاظها على ربح واحد.

[1]—روينة عبد السميع، حجازي إسماعيل، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات راس المال المخاطر"،ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي ،"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، في 17-18 افريل 2006.

ثانيا: عيوب التمويل براس المال المخاطر

يمكن حصر عيوب راس المال المخاطر في ما يلي:[1]

- المشاركة في قرارات المشروع فقد تتمثل شركات راس المال المخاطر عبئا على المشروع يرجع الى تدخلها في الادارة وفي اتخاذ القرارات والتدخل في توجيه المشروع من قبل مؤسسات راس المال المخاطر يعد حقا لها، باعتبارها مالكة لجزء من راس المال الشركة.
- استرداد حصص المخاطرين في حالة نجاح المشروع بطلبها مبالغ مرتفعة، تغطي وتقابل المجازفة التي قبلها المخاطرون وقت الانشاء والتي كان من الممكن أن تعرضهم لفقد كافة أموالهم التي شاركوا بها في المشروع.
- **ثالثا: أثر رأس المال المخاطر على التنمية الاقتصادية**

ان لراس المال المخاطر دورا إيجابيا في تنمية اقتصاديات الدول خاصة في المجالات التالية:

-تزويد أصحاب المشروعات بالتمويل اللازم لتحويل افكارهم الى مؤسسات عاملة حين يصعب عليهم الوصول الى مصادر مالية أخرى؛

- رفع مستويات التطوير والابتكار بسبب المستوى المرتفع لدور البحث والتطوير؛

-المساعدة في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة؛[2]

[1]—عبد الله بلعيدي ، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[2]—وزارة المالية لجمهورية مصر العربية، تطبيق تجربة رأس المال المخاطر مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مصر، 2004، ص 20.

-توازن هيكل النشاط الإنتاجي: تعاني الدول النامية من غياب قاعدة قوية من المنشات الصغيرة التي تقوم بتدعيم المؤسسات الكبرى، مما يخلق توازن في النشاط الإنتاجي، لهذا فراس المال المخاطر من شأنه تدعيم توازن النشاط الإنتاجي بواسطة تدعيم المشاريع الناشئة؛

-تدعيم المشاريع الكبرى: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعامة قوية للمؤسسات الكبرى، لذا فخلق مؤسسات صغيرة متعددة من شانه ان يوفر مصادر للمواد الأولية والوسيطية للمؤسسات الكبرى؛

- توفير فرص عمل حقيقية منتجة ومكافحة للبطالة: من خلال تمويل راس المال المخاطر الذي من شانه خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة عديدة وبالتالي امتصاص البطالة من المجتمع؛

-استثمار المدخرات المحلية الصغيرة: عملية خلق مصادر تمويلية جديدة كراس المال المخاطر من شانه تشجيع المقاولين في انشاء مؤسساتهم الخاصة وبالتالي استثمار المدخرات العائلية واسهامها في الدورة الاقتصادية؛

-المساهمة في تخفيض الواردات: عملية تدعيم المشاريع الناشئة من شانها خلق انتاج محلي وبالتلي التخفيض من نسبة الواردات والمساهمة في رفع قيمة الصادرات؛[1]

[1]-نصيرة عابد، عبد القادر، " راس المال المخاطر كمدخل استراتيجي لتدعيم التمويل الاستثماري في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، مجلد 14، العدد 19، 2018، ص ص 213، .214

الفصل الثاني: مساهمة رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: شركات رأس المال المخاطر وتمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

تعتبر شركات راس المال المخاطر من أهم وسائل التمويل المالي الحديث للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي توفر لها الدعم المالي الضروري والاساسي لمزاولة نشاطها، حيث تتميز شركات راس المال المخاطر بالقدرة والمرونة على مواجهة المخاطر التي تتعرض لها تلك المؤسسات، وذلك بطرق ووسائل سليمة وذلك لخبرتها الكبيرة وتوفرها على إمكانيات عديدة باعتبارها متخصصة في هذا المجال.

المطلب الأول: مفهوم شركات رأس المال المخاطر وأنواعها

للقيام بعملية التمويل عن طريق راس المال المخاطر لا بد من توفر طرق لذلك وجدت شركات راس المال المخاطر للتوفير كل ما تحتاجه العملية، بمختلف أنواعها.

-أولا: تعريف شركات راس المال المخاطر

هي عبارة عن شركات يتمثل مجال تخصصها ومهمتها في تمويل الأنشطة الاستثمارية الواعدة والمؤسسات الصغيرة، أي التي تتميز بارتفاع عنصر المخاطرة، والتي لا يملك أصحابها كفايتهم من المال اللازم للتشغيل، ولكن افاق نموها المحتملة كبير بحيث يتوقع أن يحقق الاستثمار فيها فائض قيمة ناتج عن إعادة بيع الحصص، وتتعامل شركات رأس المال المخاطر مع هذه الاعمال بالمشاركة و من ثم تعتمد على أسلوب الجدوى الاقتصادية للمشروع وربحيته وكفاءة إدارة المشروع، كبديل عن أسلوب البنوك التقليدية في تركيزها على الضمانات وسابقة الاعمال وحجم القوائم المالية، ذلك أن رأس المال المخاطر يتم استرداده في نهاية

برنامج الاستثمار بعد ادرار عائد يحسب على أساس الربح المحقق ومن دون تقديم أي ضمان عند ابرام عقد المشاركة ، ويتحمل المستثمر المخاطر كليا أو جزئيا الخسارة في حالة فشل المشروع الممول.[1]

-ثانيا: أنواع شركات رأس المال المخاطر

تتمثل مختلف أنواع شركات راس المال المخاطر فيما يلي:

1-شركات راس المال المخاطر

يتمثل مجال تخصصها في تمويل الأنشطة الاستثمارية الواعدة الخطرة، أي التي تتميز بارتفاع عنصر المخاطرة ولكن أفاق نموها المحتملة كبيرة، بحيث يتوقع أن يحقق الاستثمار فيها فائض قيمة، ناتج عن إعادة بيع الحصص محل الاعتبار، وعلى ذلك ينصب اهتمام شركات راس المال المخاطر على نوعين من المشروعات:[2]

- المشروعات الجديدة ذات المخاطر المرتفعة؛
- المشروعات القائمة المتعثرة التي لا تحقق العائد المطلوب منها، اما لنقص التمويل أو لقصور في الإدارة أو في الأساليب الفنية الإنتاجية أو غيرها من الأساليب؛

وتقوم شركات راس المال المخاطر، من خلال المشاركة في المشروعات الخطرة، بتقديم العون اللازم لتحسين فعاليتها، سواء تمثل ذلك العون في تقديم المساندة المالية أو الفنية، وحتى اذما أصبحت تحقق عوائد عالية

[1]- فايزة بن زيو، لبنى بوطرفة، "حوافز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأسلوب راس المال المخاطر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2012-2013، ص 18.

[2]- بلعيدي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 99.

تقوم بإعادة بيع انصبتها في هذه المشروعات محققة فائض قيمة مرتفع يتناسب مع درجة المخاطر المبدئية التي تعرضت لها.

ومما يندرج تحت نشاط رأس المال المخاطر ما يلي:[1]

- تمويل نشاط الشركات والمشروعات أو المشاركة في راس مالها او دعمها فنيا واداريا أو المشاركة في تنميتها بقصد تحويلها الى شركات مساهمة أو توصية بالأسهم، متى كانت هذه الشركات عالية المخاطر، أو تعاني قصورا في التمويل وما يتبعه من طول دورة الاستثمار؛
- تدبير التمويل اللازم للفرص الاستثمارية الجديدة، ويطلق على هذا النوع من التمويل "تمويل بذرة رأس المال؛
- تدبير التمويل اللازم للمشروعات القائمة المتعثرة وكذا العون الفني لتصويب مسارها وزيادة قيمتها؛

2-صناديق الاستثمار المباشر

صندوق الاستثمار هو وعاء مالي يجمع المال من عدة مستثمرين بغية انشاء صندوق استثماري كبير وبكفاءة الجهاز الإداري، تستثمر هذه الأموال في مشاريع مختلفة، وبينما ينمو المال بمرور الوقت، ستنمو بالمثل قيمة الاستثمارات، ويستطيع أي صندوق استثمار، أن يستثمر في العديد من مختلف

[1]—دربال عبد القادر، " راس المال المخاطر كألية حديثة في دول المغرب العربي تونس، المغرب و الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، في العلوم الاقتصادية، جامعة تيموشنت، تيموشنت، 2013-2014، ص 50-51.

الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى، فعندما يقوم المستثمر بشراء أسهم في الصندوق، يصبح أحد ملاك تلك الاستثمارات.[1]

ولصناديق الاستثمار أهداف رئيسية نوجزها في النقاط التالية:[2]

- تدوير محافظ الأوراق المالية للبنوك بهدف تحقيق ربحية عالية للبنك الذي يؤسسها وكذلك زيادة فاعلية محفظة الأوراق المالية التي يمتلكها البنك حيث أن تحويل المحفظة سيؤدي الى بيع اسهم وشراء غيرها؛
- انشاء صناديق الاستثمار يؤدي الى فتح المجال حتى امام صغار المدخرين للتعامل مع أسواق المال وهؤلاء حرموا لسنوات طويلة من التعامل مع سوق الأوراق المالية الذي كان حكرا على كبار المدخرين؛
- زيادة الربحية والعوائد لجميع الأطراف المتعاملين مع صناديق الاستثمار؛
- تحقيق مرونة الانتقال بين الأدوات الاستثمارية المختلفة من صندوق لأخر وفقا لما يتوافق وأوضاع المستثمر؛
- تنشيط بورصة الأوراق المالية لأنه من خلال سوق مالي قوي ونشط يمكن تحقيق اهداف الإصلاح الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بعملية الخصخصة التي يتحقق لها النجاح اذا لم يكن هناك سوق مال قوي ونشط ومؤهل، يسهل عملية توسيع قاعدة الملكية ومشاركة المواطنين في الممارسات الاقتصادية للدولة؛

[1]—منى قاسم، "الاستثمار للبنوك والمستثمرين"، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2000، ص 47.

[2]—جولييت فيرلي، "استثمر أموالك في صناديق الاستثمار"، ترجمة: خالد العامري، دار القانون للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 21

- تجميع أموال المدخرين وتوجيهها لمختلف مجالات الاستثمار، وهذا من شأنه أن يؤدي الى زيادة نشاط وفاعلية سوق الأوراق المالية وكذلك حماية مدخرات الأفراد وذلك بإتاحة وسائل استثمار مرتفعة العائد.
- مراعاة اعتبارات الأمان حيث ان منهج وأسلوب عمل صندوق الاستثمار يهدف تماما الى تقليل وتوزيع مخاطر الاستثمار من خلال تعدد منافذ الاستثمار وقيام المستثمر باختيار المدى الزمني المناسب له إذا كان طويل الأجل او قصير الأجل وفقا لاحتياجاته اذ ان رغبات المستثمر تحدد الأوراق المالية التي سيتعامل معها من خلال صندوق الاستثمار؛
- التحول نحو العالمية من خلال تدويل البورصة مستقبلا، فتنشيط البورصة وتقويتها ما هو الا خطوة مبدئية نحو هدف أكبر وهو تدويل البورصة.

وتنقسم صناديق الاستثمار ومحافظها من حيث الهيكل التمويلي لها، الى قسمين رئيسيين وهما[1]:

-صناديق الاستثمار ذات النهاية المغلقة

هي الصناديق التي تكون حجم الموارد المالية المستثمرة في وثائقها من قبل الجمهور محددا، بمعنى أن هذه الصناديق تصدر عددا ثابتا من الوثائق المالية "الوحدات" يتم توزيعها على المستثمرين فيها كل حسب حصته وطبقا لنظام هذه الصناديق لا يجوز لمالكي هذه الوثائق استرداد قيمتها من الصندوق المصدر لها، واذا رغب أحد مالكي هذه الوثائق التخلص منه، فالطريق الوحيد المتاح له هو أن يبيعها في السوق المالية المنظمة (البورصة) التي يتم تداول هذه الوثائق او في السوق غيرالمنظمة (السوق الغير رسمية) وذلك من

[1]-أحمد بن حسن بن أحمد الحسني، "صناديق الاستثمار دراسة وتحليل من منظور الاقتصاد الإسلامي"، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص ص 8-9.

خلال التجار وبيوت السمسرة ولذلك يطلق البعض على هذه الصناديق "الصناديق ذات التداول العام"، ومن هنا تنشر بعض الصناديق القيمة السوقية لوثائقها في صحف المال يوميا، وتنشر قيمة الأصل الصافية في الصحف أسبوعيا، وتقوم إدارة هذه الصناديق بتوزيع عوائد استثماراتها إضافة الى الأرباح الرأسمالية التي تحققها على حملة وثائقها وفقا للشروط المبينة في نشر الإصدار.

-صناديق الاستثمار ذات النهاية المفتوحة

هي الصناديق التي لا تحدد حجم الموارد المالية المستثمرة في وثائقها من قبل الجمهور، ولا تحدد عدد الوثائق المالية المصدرة منها، اذ يجوز لها اصدار وبيع المزيد من هذه الوثائق تلبية لحاجات المستثمرين وإدارة هذه الصناديق مستعدة لإعادة شراء ما أصدرته من وثائق اذا رغب أحد مالكي هذه الوثائق في التخلص منها جزئيا أو كليا ولذلك فهي تحرص دائما على توفير نسبة ملائمة من السيولة تمكنها من دفع قيمة الوثائق المطلوب استردادها في أي لحظة يطلب منها المستثمر ذلك، هذه الميزة جعلت صناديق الاستثمار ذات النهاية المفتوحة أكثر جاذبية لدى الجمهور بالمقارنة بالوثائق غيرالقابلة للاسترداد كما هو الحال في صناديق ذات النهاية المغلقة، ومن هنا فان وثائق الصناديق ذات النهاية المفتوحة لا تتداول في الأسواق المالية، وليست لها قيمة سوقية، ويمكن للمستثمر فيها أن يحصل على الدخل والعوائد الناتجة عن استثمارات الصندوق على دفعات شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية، حسب الشروط التي تبينها نشرة الإصدار في هذه الصناديق، كما يحق للمستثمرين إعادة استثمار ذلك الدخل أو العائد اذا أراد ذلك.

وكلا النوعين سواء كانت صناديق الاستثمار ذات النهاية المغلقة أم صناديق الاستثمار ذات النهاية المفتوحة، تباشر نشاطها الاستثماري المتمثل في تكوين واقتناء محفظة متنوعة من الأوراق المالية المتداولة، اما في أسواق راس المال أو في أسواق النقد، ويتسم راس المال الصندوق بثقل مالي نسبي، حيث لا ينبغي ألا

الفصل الثاني: مساهمة رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يقل رأس المال الصندوق عن مليون ونصف المليون دولار تدفع بالكامل، ولا يجوز طرح أسهم الصندوق أو تلقي المستثمرين عن طريق الاكتتاب العام، ويتم توزيع الأرباح بين مالكي أسهم الشركة وحاملي وثائق الاستثمار وفقا للقواعد التي تضعها الهيئة، كما يجب أن يتضمن النظام الأساسي للصندوق أوجه نشاطه.

المطلب الثاني: مراحل تمويل شركات راس المال المخاطر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك مراحل تمويلية براس المال المخاطر عديدة يمكن أن تلعب دور كبير في حياة المشروع الاقتصادي، وهي تدور بصفة عامة حول أربعة مراحل رئيسية وهي:

1- مرحلة الانشاء: في هذه المرحلة يتم توفير الغطاء التمويلي للمشروع في بدايته، وهذا التمويل ينقسم الى قسمين: [1]

- **رأس المال قبل الانطلاق:** هو رأس المال الموجه لتغطية مرحلة البحث والتطوير، كتمويل دراسة تنفيذ فكرة أو اقتراح جديد وتنفيذ النموذج الأصلي؛
- **رأس المال الانطلاق:** هو راس المال للمرحلة الأساسية لتدخل راس المال المخاطر، وهو يخصص لتمويل المشروعات التي دخلت مرحلة الانشاء وفي بداية النشاط أي في السنوات الأولى من التواجد، حيث تكون في حاجة الى تمويل تنمية منتج، او سوق أولي، أو تغطية نفقات تسويق المنتجات، أو البدء في التنفيذ التصنيعي وتشير في هذا الموضع دخول المشروعات التي انتهت من تطوير منتجاتها في هذه المرحلة، لكنها في حاجة الى التمويل لانطلاق التصنيع والتسويق حيث لم تتمكن بعد من توليد اية مكاسب، ويتفرغ راس المال الانطلاق الى مرحلتين: مرحلة الانطلاق او

[1]– منير خروف، مرجع سبق ذكره، ص 382.

البداية التي تغطي مرحلة ما قبل البداية التجارية لحياة المشروع، ثم المرحلة الأولى من التمويل التي تغطي نفقات البداية التجارية؛

وتجدر الإشارة الى ان مرحلة الانشاء تعتبر من أصعب المراحل التي يمر بها المشروع من الناحية التمويلية، لأنها تجمع كل المخاطر التي يعرفها أي مشروع جديد، وذلك لتعلقها بمشروع يعمل في مستوى أدنى من المرحلة اللازمة للوصول الى الاستغلال، ومن ثم فانه لا يقدم أدنى ضمانات لممولية، ولهذا السبب تكون حاجاته التمويلية غير مقبولة من مؤسسات التمويل التقليدية بحيث تمثل مؤسسات راس المال المخاطر المصادر المالية الوحيدة التي تقبل تمويل هذه المرحلة بالكامل.

2- التنمية: عند بلوغ المشروع مرحلة الإنتاجية وتوليد الإيرادات تأتي هذه المرحلة التمويلية لتقابل ضغوطا مالية ترجع الى اتساع وعمق حاجات المشروع المالية لتمويل النمو والتوسع الذي يتراوح متوسطه بين 5 % الى 10% سنويا، كزيادة القدرات الإنتاجية أو زيادة راس المال الجاري، أو زيادة قدرات البيع، أو تطوير منتجات جديدة، أو اكتساب مشروع أو فرع جديد أو تنويع أسواق التصريف؛

وتنقسم هذه المرحلة الى قسمين: [1]

- **مرحلة التوسع**: في هذه المرحلة نجد المشروع لا يزال عاجزا عن توفير التمويل ذاتيا، رغم أن المخاطر هنا تتميز بأنها ذات مستوى أقل، فنموه سريع وهو في حاجة الى أموال للاستثمار والتدوير الذي يمكنه من الوصول الى نقطة الاستغلال الكامل، وهنا تكون شركات رأس المال المخاطر أكثر استجابة وأقل صعوبة من طرق التمويل التقليدية الأخرى؛

[1]– دربال عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 47-48.

- **مرحلة التطور والنضج**: ان المخاطر في هذه المرحلة تتجه الى التناقض بطريقة واضحة اذ يتغير الوضع بطريقة كبيرة، وتكتسب المشروعات القدرة على استدانة، حيث تضمن امكانياتها الذاتية سداد أعباء القروض مما يبدا معه تقلص وانحصار دور مؤسسات راس المال المخاطر في التمويل، تاركة الساحة شيئا فشيئا لوسائل التمويل التقليدية وهذا ما يحدث للمشروعات التي لديها معدل ايراد مرتفع وتطور متوقع مأمول، أما بالنسبة للمشروعات التي تتطلب متابعتها تكلفة إدارية مرتفعة جدا وذات مخاطر مرتفعة نسبيا، فيبقى تمويلها مقرونا دائما بمؤسسات رأس المال المخاطر

3- مرحلة تحويل الملكية: وهو ما يطلق عليه أيضا رأس المال الانهاض أو الاستدارة ويخصص هذا التمويل للمشروعات التي هي بحاجة للتقويم وتواجه صعوبات خاصة لكنها تتوفر على الإمكانيات الذاتية لإعادة ببعث نشاطها، فتتولاها شركة رأس المال المخاطر حتى تستقر في السوق وتحقق أرباح[1]، مثل شراء المشروع من طرف الاجراء أو وارث واحد أو فريق جديد من الملاك كالشراء بواسطة مشروع أخر، وما يلفت الانتباه عادة اصطدام رغبة تحويل الملكية لأي سبب من الأسباب، بنقص الإمكانيات المالية، وفي هذه المرحلة تتدخل مؤسسات رأس المال المخاطر، ويتم عن طريق تكوين شركة مالية قابضة تتولى الاشراف، ومنح هذه الشركة قروض الشركاء، وبعد سداد الالتزامات المالية المتفق عليها تنتقل الملكية الى الشركاء المستثمرين في الشركة المتفرغة.

4-مرحلة التقويم: ان المشروعات القائمة قد تمر بصعوبات خاصة ولكن لديها إمكانيات ذاتية للنهوض مرة أخرى والتغلب على هذه الصعوبات، لذا يخصص لها راس مال التقويم للنهوض ماليا، فلا تجد أمامها

[1]-مباركي محمد الصديق، عميروش الياس، " سوق رأس المال المخاطر كاستراتيجية بديلة لتمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر، -خلال الفترة من 2002-2014-" مذكرة لنيل شهادة الماستر، في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015-2016، ص 49.

سوى مؤسسة راس المال المخاطر لتأخذ بيدها حتى تعيد ترتيب أوضاعها، وتستقر في السوق، وتصبح قادرة على تحقيق مكاسب، والجدول التالي يوضح الأسباب الرئيسية التي قد تطرأ على الشركات القائمة.[1]

المطلب الثالث: استراتيجيات التمويل عن طريق رأس المال المخاطر

تتبع شركات راس المال المخاطر في تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الاستراتيجيات، التي تساعدها في القيام بنشاطاتها المختلفة، ومن بين هذه الاستراتيجيات نذكر:

-أولا: الاستراتيجيات التمويلية:

عندما يطلب مشروع ما من البنوك العون المالي، تطلب منه الاطلاع على ميزانيات نشاطه الماضية، اما عندما يتعامل مع مؤسسات راس المال المخاطر فتنشا علاقة من نوع أخر بينه وبين المخاطر المالي، لها قواعد وأهداف ومنطق وسلوكيات تختلف عن تلك المعهودة في التمويل التقليدي، فالمخاطر لا يعنيه كثيرا

الماضي وانما يضع في المقام الأول مستقبل المشروع لذا فانه يطلب منه "خطة تطور" مبين فيها بالتفصيل كافة مكوناتها.[2]

(الصناعية، التجارية والمالية) وسياسات المشروع وأهدافه، واستراتيجياته لتحقيق السياسة المحددة (طرق ووسائل الوصول على النجاح)، على أن يرفق بذلك (ان كان المشروع قائما من قبل) خياراته واستراتيجياته التي تمت في الماضي وأرقام عامة حول الممارسة الماضية

[1]– دربال عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص49.

[2]–عبد الباسط وفا ، "مؤسسات راس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة"، دار النهضة العربية،القاهرة ،2001، ص ص 97-98.

وبصفة عامة ينبغي ان تشمل خطة التطور على خمسة عناصر أساسية[1]:

- ما هو الهدف النهائي للمشروع؟ هل خلق الشراء، أو خلق منتج أو خدمة، أو التصنيع أم البيع، أم شغل حصص سوقية كافية للتمويل الذاتي في المستقبل؛
- ماهي السياسة العامة للمشروع، هل هي التخصص في منتج معين، ام تنوع المنتجات، ام تنويع الأسواق؛
- ماهي الأهداف الرقمية للمشروع؟ هل الوصول وحجم رقم الأعمال الى مرحلة تحقيق إيرادات، أم الوصول به لمرحلة أعلى من تحقيق ايرادية الاستثمارات؛
- ما هي استراتيجيات نجاح المشروع (الخيارات الصناعية والتجارية) وطرقها (النمو الداخلي والنمو الخارجي) ووسائلها المختارة (المادية والبشرية)؛
- ماهي الايرادية المالية المتوقعة للاستثمارات؛

هنا يتدخل خبراء ومتخصصون من مؤسسات رأس المال المخاطر ليقيموا طبيعة القطاع المراد الاستثمار فيه ومدى استخدام التكنولوجيا المعروفة في سوق الصناعة وكيف يمكن للمشروع أن يحتلمكانة في الصناعة والسوق... الى أخره، ومن ثمة استظهار نقاط الضعف والقوة للمشروع.

وبذلك تلعب الاستراتيجية التمويلية شركاترأس المال المخاطر دورا محل اعتبار في توفير الغطاء التمويلي للمشروعات المقبولة، ففي دراسة أجرتها الشركة الفرنسية للمستثمرين في راس المال AFIC عام 1997، واتضح أن نحو1200 شركة تقريبا يجري تمويلها سنويا عبر مؤسسات راس المال المخاطر وكانت قيمة العمليات التمويلية مختلفة حسب مراحل التطور، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

[1]– عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص 98.

جدول رقم (2-2): استثمارات رأس المال المخاطر تبعا لمرحلة التطور (معطيات 1997) بالمليون فرنك

مرحلة *التطور*	عدد العمليات	اجمالي قيمة الاستثمار	متوسط الاستثمار في كل شركة
قبل الانشاء، خلال الانشاء، نهاية الانشاء	536	1097	20.1
التطور	559	2507	4.5
تحويل الملكية	181	4022	22.2
شراء حصة الأقلية	575	631	2.2
الإجمالي	1841	8257	49

المصدر:عبد الباسط وفا ، "مؤسسات راس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 99.

– الاستراتيجيات غير التمويلية

ان المشروعات في مجملها ينقصها المعرفة والخبرة اللازمة للتوسع في أسواق التصدير، التنوع التجاري والصناعي والخبرة التقنية والعلم بالتكنولوجيا السائدة في الأسواق...، لتذليل في مثل هذه الصعوبات والنقائص، لابد من لجوئها الى مؤسسات راس المال المخاطر في شريك نشط، يراقب ويتابع ويوجه هذه المشروعات التي يشارك فيها، وهذه المتابعة الإيجابية تفيد المشروعات في كافة مجالات التوجيه، وتتمثل في المتابعة الإيجابية تفيد المشروعات في كافة مجالات التوجيه، وتتمثل في المتابعة في النزول الى مواقع العمل، واجراء تغيرات معينة على المشروعات أن اقتضت الضرورة ذلك، والعمل على توقيع المشكلات مقدما

وكيفية احتواءها ومعالجتها مع الوقت، واحتمال وتوقع مستقبل المشروعات من خلال المعاينة على الطبيعة، وان مثل هذه التدخلات تفيد المشروع في قيمة مضافة تتمثل في انقاص محسوس في المخاطر التي يقابلها المشروع وتعمل على تزويد المشروع بالمعرفة المتخصصة وافادته بصلات المؤسسات بالشركاء الاخرين، وامداده بالنصائح المتصلة بتسيير سبل التطور.[1]

ان متابعة مؤسسات راس المال المخاطر للمنشأة أهمية بالغة في تذليل عقبات هذه المنشأة وتحقيق التطور المنشود لها وبذلك تنفرد مؤسسات راس المال المخاطر بطبيعة مزدوجة تتمثل في تقديم التمويل بالإضافة الى معونات الإدارة ويمكن أن نميز بين نوعين من المتابعة وهما:[2]

- **متابعة عادية:** وهي التي تهدف الى إضافة قيمة للمشروع وهو الغالب في نوعي المتابعة؛
- **متابعة غير عادية:** وهي التي تهدف الى الرقابة والاشراف على المشروع، وبتوجيه القائمين على إدارة المشروع، قد تصل الى حد تغييرهم اذا كانت النتائج أقل مما هو منتظر، ويعتبر هذا النوع من المتابعة نادرا لدى مؤسسات رأس المال المخاطر لسببين هما:

- عدم وجود رغبة لدى مؤسسات راس المال المخاطر في الاشراف على المشروعات التي تساهم بها لسببين هما: أولهما عامل التكلفة المالية وثانيهما عامل الوقت الذي يتطلبه ممارسة هذا النوع من المتابعة؛

[1]–بلعيدي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 105-106.

[2]– عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص ص 102، 108.

- عدم وجود لدى هذه المؤسسات الموارد البشرية اللازمة لإجراء مثل هذا النوع من المتابعة ويمكن حصر طبيعة الخدمات المقدمة للمشروعات التي تتابعها مؤسسات راس المال المخاطر في ثلاثة مجالات رئيسية وهي:

✓ **المتابعة المالية**: ان تزويد المشروع لمؤسسات راس المال المخاطر بالمعلومات المالية يدفعها حتما الى انشاء رقابة إدارية ومالية ملائمة، ومن الممكن أن تساهم هذه الأخيرة في اعداد الموازنات المتوقعة واستبقاء البيانات والشروط المالية المطلوبة حال اقتراب دخول المشروعات في سوق البورصة، كما تتخذ المتابعة المالية البحث عن أفضل طرق التمويل المتاحة في تحسين وضع المشروع واظهاره في صورة افضل، خاصة حينما يقع في المشكلات، فراس المال المخاطر يواجه في هذه الحالة الوضع بمفرده، فهو يحرص على اجراء ترتيب جيد للمشروع من وجهة نظر المظهر المالي، حيث تقود الهياكل المالية للمشروعات طبقا لهندسة مالية متطورة تعالج مشكلاته المالية الطارئة من أموالها الخاصة، وبكل ما يقتضيه معالجة الظرف القائم من متطلبات الازمة لإظهار المشروع مرة أخرى في احسن صورة ممكنة؛

✓ **المتابعة الاستراتيجية**: بما أن تحقيق الربح الذي يعتبر الهدف النهائي لمؤسسة راس المال المخاطر مشروط بتطوير المشروعات فان خياراتها الاستراتيجية لا يمكن أن تتركها المؤسسات لمطلق رغبة المشروعات التي تساهم بها فهي تتدخل في تحديد الاستراتيجية للرقابة على تكاليف اللازمة لدفع المشروعات الى مزيد من التطور والانطلاق كوضع خطة التنمية، وانشاء نظام للرقابة على التكاليف ورسم سياسات النمو الخارجي، فانه تشتد في حالة المشروعا

التي ليست لديها رؤية واضحة وتصور عميق عن حالة الأسواق، خاصة الأسواق الأجنبية، وهناك حالات عديدة فعلا تم فيها تعديل المنتج ليتلاءم مع حالة السوق الذي سيطرح فيه، بفضل توجيهات مؤسسات راس المال المخاطر

✓ **متابعة علاقات المشروع:** تكمن أهمية المتابعة التي تجريها مؤسسات راس المال المخاطر في هذا المجال فيما تتضمنه من نصائح عديدة مفيدة للمشروع ومن أمثلتها: نصح المشروع ومساعدته على ترتيب وتنظيم مواعيد مع العديد من الشركاء المحتملين في الخارج، ومن أجل توسيع القدرة التمويلية ودخولها في اطار دولي رحب و فسيح وما يجب أن يوضع على مائدة المفاوضات في المرحلة التمهيدية الاتفاق، وما هي أفضل شروط نموذجية للعقد.[1]

ان المتابعة التي تجريها مؤسسات راس المال المخاطر لعبت فعلا وزنا كبيرا في رسم صورة المشروع والمحافظة على استمراره ودفع تطوره فقد ساهمت في تطور علاقات نحو 58 من المشروعات.

وتتطلب المتابعة وجود فريقين في مؤسسة راس المال المخاطر هما:

- فريق مالي لإدارة الشؤون المالية والتعديل الجغرافي لراس المال، والاسس القانونية والضريبية؛
- فريق صناعي لتوقع المشاكل ووضع الحلول الملائمة والمشاركة بفاعلية واقتدار في مساعدة المشروعات، فلا شك أن نجاح مؤسسات راس المال المخاطر في مهامها الغير التمويلية، يعتمد بدرجة أكبر على مجموعة متكاملة من الموهوبين والمتخصصين، وخبراء بالأسواق والقادرين على رسم التوقعات الخاصة بمستقبل المشروع؛

[1]– عبد الله بلعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

وتتعظم مهمة متابعة المشروعات في حالة التصدي لتمويل مشروع منشأ أكثر منها، في حالة التصدي لتمويل مشروع في حالة تطور ونمو، ففي الحالة الأولى نجد أن المشروعات المعينة لازالت في مهدها وفي حاجة الى نصح وارشاد، حيث مفهومها للوضع هو الأكثر أهمية، أما في الحالة الثانية ففي حاجة لتوسيع النشاط أو تطويره فقط لذا فان تدخلات وتوجيهات راس المال المخاطر تقل للغاية لتصبح أقرب ما يكون لتدخلات نصف نشطة.

المطلب الرابع: تجارب بعض الدول في مجال التمويل براس المال المخاطر

ان التمويل براس المال المخاطر أخذ في رسم طريقه في مختلف دول العالم سواء الدول المتقدمة او النامية فقد اخذ بالتوسع والتطور لتمويل مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفيما يلي بعض الدول التي كانت رائدة في هذا المجال:

– أولا: بعض الدول المتقدمة

1–التجربة الامريكية في مجال التمويل براس المال المخاطر:

تعتبر الولايات الامريكية من الدول الرائدة في مجال التمويل براس المال المخاطر اذ ما يزال يعتمد على منهج تمويل المبدعين والمبتكرين، ومما زاد من تطور هذا التمويل هي اهتمام الحكومة الامريكية بهذا النوع من التمويل خاصة في مجال ابتكارات المتعلقة أساس بالصناعات العسكرية في إطار الحرب الباردة للتفوق التكنولوجي أنذاك.[1]

[1]–رشيد حفصي، عبد الغفور دادن، "راس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد السادس، سبتمبر 2018، ص 173.

وفي دراسة تجربة أجريت على 500 شركة أمريكية تم تمويلها براس المال المخاطر، أكثر من النصف من هذه الشركات لا يتجاوز عمرها اربع سنوات و ما يقارب 80% منها يعمل في القطاع التكنولوجي، الحقل الخصب والمفضل لها، وبعد مقارنة هذه التجربة، بعدد مماثل من المشروعات المتوسطة و الصغيرة التي مولت ذاتيا عن طريق لصحابها، تم حصر نتائج دراسة هذه المقارنة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–3): مقارنة بين المشروعات الممولة براس المال المخاطر والمشروعات الممولة ذاتيا.(الولايات المتحدة الامريكية).

أوجه المقارنة	المشروعات الممولة براس المال المخاطر	المشروعات الغير ممولة براس المال المخاطر
-خلق عمالة كفئة (%)	**%56 +**	**%59+**
-العمالة المنشأة سنويا (%)	**%25+**	**%3–**
-نفقات البحث والتطوير بالنسبة للشخص الواحد سنويا(%)	**%67+**	**%33+**
-معدل الاستثمارات السنوية (%)	**%35+**	**%9+**
- معدل الإنتاجية السنوية(%)	**%12+**	**%5+**

المصدر:عبد الله بلعيدي، "التمويل برأس المال المخاطر، دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، في العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007–2008، ص112.

وقد بلغ حجم التمويل براس المال المخاطر سنة 1971 ما يقارب 134 مليون دولار ليصل الى ما يقارب 3320 مليون دولار سنة 1989 ومع ظهور الشبكة العنكبوتية وخاصة ما تعلق منها بالتجارة الالكترونية ازدهرت تقنية التمويل براس المال المخاطر ومن بين الصناديق المعروفة عالميا للتمويل براس المال المخاطر في الولايات المتحدة الامريكية نجد صندوق انتل للتمويل الذي استثمر ما يفوق 8 مليارات دولار سنة 2004 في الشركات الصغيرة والمتوسطة الناشئة وحقق ما يقارب 155 صفقة خروج ناجحة في اكتتاب عام في مختلف البورصات العالمية وهو يمتلك اكثر من 60% من راس المال خارج الولايات المتحدة الامريكية، وتشير اخر احصائيات الجمعية الامريكية لراس المال المخاطر والموجودة في التقرير السنوي الصادر عن ذات الهيئة لسنة 2016 انه تمويل ما يقارب 3709 شركة بقيمة اجمالية وصلت الى 59،1 مليار دولار في مختلف مراحل التمويل وقد أخذت حصة الأسد الشركات التي تتعامل في البرمجيات، وقد تصدرت في هذه الشركات المؤسسات التي تتعامل في مجال الفضاء بقيمة اجمالية للتمويل وصلت ما يقارب 42،1 مليار دولار ثم تلاته شركات التي تعمل في مجال صناعة الادوية والتكنولوجيا الحيوية اين وصلت قيمة التمويل براس المال المخاطر الى حدود 6،1 مليار دولار.

3-التجربة الفرنسية في مجال التمويل براس المال المخاطر

تعد التجربة الفرنسية من اهم تجارب راس المال المخاطر، حيث تطورت صناعة راس المال المخاطر يشكل باهر في وقت قصير نسبيا، لتحتل فرنسا مراتب ريادية خلف كل من الولايات المتحدة

الامريكية وبريطانيا، اللتانتعدان أولى الدول المحتضنة لهذه الصناعة تاريخيا والدولتان الرائدتان بدون منازع لحد اليوم، وقد تطور صناعة راس المال المخاطر الفرنسية بعدة مراحل قبل بلوغه مرحلة النضج.[1]

اعتمادا على تقرير بنك فرنسا ثم اختيار مجموعة من المؤسسات 38% منها تعمل في القطاع التكنولوجي (كالإلكترونيات والمعلوماتية) و30% منها فقط منشاة منذ 1990 والباقي منشأ منذ 1980، وتستخدم ما بين 100-499 عامل، هذه المجموعة ممولة براس المال المخاطر ومجموعة أخرى غير ممولة وكانت الفوارق واضحة كما في الجدول الموالي:

جدول رقم (2-4): مقارنة بين المشروعات الممولة براس المال المخاطر والمشروعات غير ممولة براس الممولة به في فرنسا:

االوجه المقارنة	المشروعات الممولة ب راس المال المخاطر	المشروعات الغير الممولة براس المال المخاطر
تطور رقم الاعمال	+34 %	+5،3 %
تطور حجم الصادرات	+67،8 %	+12 %
تطور حجم الاستثمار	+51،3 %	-4 %
تطور حجم العمالة	+19،9 %	3،4%
تطور معدل الإيرادات المتوسطة	+5،4 %	-3،5 %

المصدر: السعيد بريبش، " رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 05، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص 11.

[1]– محمد سبتي، " فعالية راس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة، –دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة–FINALEP–"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص .108

4-التجربة الهندية في مجال تمويل راس المال المخاطر:

لم ينطلق التمويل عن طريق راس المال المخاطر في الهند فعليا الا في سنة 1988، من خلال تأسيس شركة الهند لتطوير التكنولوجيا والمعلومات وفي منتصف التسعينيات من القرن الماضي تم ادخال مجموعة من القوانين والضوابط للتحكم في هذه التقنية، فمن اجل ضبط نمو سوق راس المال أعلنت لجنة القيم المنقولة بالهند عن مجموعة من الضوابط المتعلقة براس المال المخاطر الأجنبي، ومن اجل تحفيز المقاولين وتسهيل حصولهم على التمويل الازم وضعت الحكومة قانونا لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2003 فضلا عن المجموعات الأخرى من التحفيزات المالية والضريبة الصادرة من طرف المجلس المركزي للضرائب من اجل النهوض براس المال المخاطر، حيث تمثل مؤسسات رأس المال المخاطر المستقلة اغلبية مؤسسات راس المال المخاطر بالهند بنسبة 63% تليها مؤسسات راس المال المخاطر التابعة لمؤسسات مالية بنسبة 11،2% وبلغت استثمارات الهند في سوق راس المال المخاطر خلال الفترة 2004-2011 ما يقارب 43 مليار دولار، كما ساعدت هذه الصيفة على تمويل ما يقارب 1400 مؤسسة.[1]

الفرع الثاني: بعض الدول العربية

1-التجربة التونسية في مجال التمويل براس المال المخاطر

تعتبر تجربة تونس من اول التجارب وأكثرها تميزا في الوطن العربي في انشاء شركات راس المال المخاطر، حيث بادرت الحكومة التونسية سنة 1973 بإنشاء صندوق عمومي كان هدفه تقوية تدفق الأموال الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار سياسة تشجيع نقل المؤسسات من المدن الكبرى نحو

[1]—بن ساعد عبد الرحمان، صابور سعاد، "راس المال المخاطر ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد الخامس، فيفري 2019، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ص .21

داخل البلاد، وقد اطلق عليه تسمية " صندوق الترقية واللامركزية الصناعية (FOPRODI)"، وقد ظهر كاول صندوق عمومي لراس المال المخاطر ولعب دورا هاما في خلق وتطوير عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية.[2]

ثم صدر في عام 1995 قانون ينظم نشاط رأس المال المخاطر في تونس، وقد ساهم هذا القانون في تأسيس شركات راس المال المخاطر حيث وصل عددها 40 شركة بنهاية 2010، وتبلغ نسبة المشاريع الناجحة التي تم تمويلها براس المال المخاطر في تونس منذ عام 1995 حوالي 72%.[1]

وحسب اخر التقارير لهيئة الأسواق المالية التونسية ان عدد شركات راس المال المخاطر حتى نهاية 31 ديسمبر 2015 وصل الى 58 شركة بقيمة اجمالية وصلت الى 389،4 مليون دينار تونسي، وهذه الشركات مقسمة الى: 05 صناديق المناطق، 16 بنوك ومؤسسات مالية أخرى، 37 مجموعات صناعية، اما في ما يتعلق بالقيمة المالية الاجمالية لهذه الشركات فهي مقسمة بالنسب التالية: 35% صناديق المناطق، 32،1% موجودة في البنوك والمؤسسات المالية، 32،4% لمجموعات صناعية.

اما فيما يتعلق بالقطاعات التي قامت شركات راس المال المخاطر في تونس سنة 2015 بتمويلها ملخصة في الجدول التالي:

[2]–عبديش سامية، "شركات راس المال المخاطر ودورها في خلق وتمويل المشاريع الناشئة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة 1، 2013-2014، ص 19.

[1]– نبيلة قدور، حمزة العرابي، مرجع سبق ذكره، ص 895.

الجدول رقم (2-5): يبين القطاعات الممولة براس المال المخاطر في تونس

تمويل حسب النشاط		تمويل حسب التوجهات	
القطاع الفلاحي	4،9%	مقاولون جدد	26،1%
القطاع الصناعي	75%	مشاريع أخرى	58،5%
القطاع السياحي	3،4%	إعادة هيكلة	10،3%
قطاع الخدمات	16،7%	وخوصصة	5،1%
		استخدامات أخرى	

المصدر: رشيد حفصي، عبد الغفور دادن، "رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة، العدد 6، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص 177.

ما يلاحظ في هذا الجدول ان شركات راس المال المخاطر في تونس تهتم اكثر بالمؤسسات التي تعمل في المجال الصناعي وهذا بسبب اهتمام السلطات بتمويل الابتكار من اجل تطوير النسيج الصناعي ثم يليه المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات في حين انه بالرغم من انها وجهة سياحية الا ان هذه الشركات لا تهتم كثيرا بالمؤسسات العاملة في القطاع السياحي، اما فيما يتعلق بتوجهات هذه التمويلات فكانت بنسبة كبيرة موجهة الى الأسهم العادية 93،4% و 5،2%عن الحسابات الجارية .[1]

[1]– رشيد حفصي، عبد الغفور دادن، مرجع سبق ذكره، ص 177.

2-التجربة المصرية في مجال التمويل براس المال المخاطر

في مصر بدأ نشاط راس المال المخاطر بصدور قانون سوق راس المال رقم 92 لسنة 1995 والذي يعد اول تشريع ينظم مجال نشاط الشركات العامل في هذا المجال وفي عام 1996 صدر القرار الوزاري رقم 935 لسنة 1996 والذي أضاف صناديق الاستثمار الى مجال نشاط راس المال المخاطر، ولعل من اشهر هذه المؤسسات مجموعة هيرميس.

وفي سنة 2014 صدر قانون رقم 141 المتضمن تنظيم نشاط تمويل متناهي الصغر في مصر ليكون دافع جديد لشركات راس المال المخاطر، ومنذ انشائه عرفت نشاط تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حركية كبيرة حيث وصل عدد الشركات العاملة المرخص لها في تقديم راس المال المخاطر الى ما يقارب 755 مؤسسة في سنة 2016 بزيادة قدرها 7%عن سنة 2015 والتي وصل عدده الى ما يقارب 706 مؤسسة بواقع زيادة 49 جمعية أو مؤسسة أهلية، وقد تم تقسيم هذه المؤسسات الى أربعة مستويات[1]:

المستوى الأول يضم الجمعيات والمؤسسات الاهلية من الفئة (أ)، المستوى الثاني: الجمعيات والمؤسسات الاهلية من فئة (ب)، المستوى الثالث: الجمعيات والمؤسسات الاهلية من الفئة (ج)، المستوى الرابع: هي قطاع الشركات.

[1]– عبد الباسط وفا ، مرجع سبق ذكره، ص .13

الفصل الثاني: مساهمة رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلاصة الفصل:

ان شركات رأس المال المخاطر تعتبر احدى تقنيات التمويل المهمة في الوقت الراهن، نظرا لما تقوم به من دور حيوي في تقديم الدعم المالي والفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجالات الإستثمار عالية المخاطر لتحقق أرباحا رأسمالية. وكل ذلك بفضل اتباعها لمختلف مراحل التمويل أثناء حياة المشروع وأيضا الاستراتيجيات التي تتخذها هذه الشركات.

ولقد أثبتت التجارب الدولية نجاعة هذه التقنية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بروح الابتكار والابداع ولهذا على الدول النامية ان تستفيد من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال ولكن مع توفير وتهيئة المناخ لاستقبال أسلوب راس المال المخاطر.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: رأس المال المخاطر كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

ان أسلوب رأس المال المخاطر يعد من أبرز التقنيات التمويلية في العالم وذلك لما له من أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، حيث قامت الجزائر خلال تسعينات القرن الماضي، لانتهاج هذا الأسلوب من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الا انه لاقى انتشار محدود بطبيعة الحال لأنه واجه عدة صعوبات ومشاكل لتأقلمه، حيث تجسدت هذه التقنية في الجزائر من خلال ظهور عدة شركات في هذا المجال اهتمت به وعملت على تطويره.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني: تجربة الجزائر في مجال راس المال المخاطر

المبحث الثالث: واقع شركات راس المال المخاطر وتمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الفصل الثالث: رأس المال المخاطر كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد

بعد فشل النظام الاشتراكي الذي كان سائدا في الجزائر أدى الى التخلي عنه وانتهاج نظام اقتصاد السوق، الامر الذي فرض إعادة النظر في جميع الأنظمة الاقتصادية ومواكبة كل التحولات الاقتصادية التي كان يشهدها العالم آنذاك، فقد اخذت الجزائر تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لقناعتها بقدرة هذه الأخيرة على احداث تغيرات هامة في الاقتصاد الوطني، لذا وفرت لها جميع الظروف المناسبة لنجاحها وتطويرها.

المطلب الأول: تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم يكن معروفا إلا بعد دخول هذه الأخيرة في الإصلاحات الاقتصادية وبالضبط بعد توقيعها على الميثاق العالمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، اضطرت الجزائر اللجوء لهذا النوع من المؤسسات وخاصة لعد عقد اتفاق مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002، والشروع في تطبيقها سنة 2005.

لهذا اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على انها ، مهما كانت طبيعتها القانونية، بانها مؤسسة انتاج السلع/او الخدمات:[1]

- تشغل من واحد (1) الى مائتين وخمسين (250) شخصا.

[1]– المادة 05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02 ،الصادر بتاريخ 2017/01/11،ص ص 05-06.

– لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي أربعة (4)ملايير دينار جزائري، او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري.

–تستوفي معيار الاستقلالية كما هو محدد في النقطة 3 اعلاه

يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي:

1) **لأشخاص المستخدمون:** عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الاجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، اما العمل المؤقت او العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي.

السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط هي تلك المتعلقة باخر نشاط محاسبي مقفل.

2) **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الاعمال او مجموع الحصيلة:** هي تلك المتعلقة باخر نشاط مقفل مدة اثني عشر(12) شهرا.

3) **المؤسسة المستقلة:** كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة او مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

لقد حدد القانون رقم 17-02 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدة معايير، هناك ما تعلق بعدد العمال وهناك ما تعلق برقم الاعمال او الحصيلة السنوية، وانطلاقا من المعايير سابقة الذكر يمكن تصنيفها الى:

[1]– المادة 05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نفس المرجع السابق، ص ص 5-6.

-**المؤسسة المتوسطة:** هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين خمسين (50) الى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم اعمالها السنوي ما بين أربعة(04) ملاين دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوي ما بين مائتين (200) مليون دينار جزائري الى واحد (01) مليار دينار جزائري.

-**المؤسسة الصغيرة:** هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين عشرة (10) الى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتين (200) مليون دينار جزائري.

-**المؤسسة الصغيرة جدا:** هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين واحد شخص (01) الى تسعة (09) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي اقل من اربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوي لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.[1]

[1]–المادة 8-9-10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 02، الصادر بتاريخ 2017/01/11، ص 6.

الفصل الثالث: رأس المال المخاطر كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعمل الحكومة الجزائرية جاهدة لوضع مختلف الاليات والإجراءات والهيئات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقوم هذه الهيئات بإصلاحات ومعالجة الاختلالات والمشاكل التي تتعرض لها، وكل ذلك من أجل ترقيتها ونموها واستمرار نشاطها.

– أولا: هيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد اعتمدت الجزائر على عدة هيئات وظيفتها الأساسية الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على ترقيتها وتتمثل في:

1–وزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

انشات الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من سنة 1993، وهي مكلفة بما يلي: [1]

- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها وتعزيز قدرتها التنافسية، وتقديم الحوافز والدعم الازم لتطويرها؛
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترقية وسائل تمويله؛

[1]–زيتزني صبرين، "الشراكة الأجنبية كأداة لتاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2016-2017، ص 40.

- اعداد النشرات الإحصائية اللازمة، ونشر المعلومات الخاصة بالنشاطات الصناعية؛

وذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتم دمج وزارة الصناعة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2010، حيث أصبحت تدعى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير الاستثمار، والتي أوكلت اليها مهام جديدة تمثلت في:

- ضمان ومتابعة التدابير القانونية للقياسة والتقييس والامن الصناعي؛
- الحث على الابتكار وتعزيز التنافسية الصناعية؛
- تطوير النسيج الصناعي وترقية الاستثمار؛

وبالتالي فهذه الوزارة تساهم بشكل فعال في توجيه وتأطير ومراقبة هذه المؤسسات، ولذلك قامت بإنهاء عدة هيئات متخصصة متكاملة خدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل هذه الهيئات في:

أ-المشاتل وحاضنات الأعمال

تعرف المشاتل على انها: " مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، وتهدف لدعم وانشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتأخذ ثلاثة اشكال هي:[1]

- المحضنة: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛

[1]-عمار زردة، دور حاضنات الاعمال في تنمية قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، ورقة علمية مقدمة للملتقى دولي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة واقع وافاق"، جامعة العربي بن المهيدي ، ام البواقي ، يومي 13و 14 نوفمبر 2012، ص 18.

- ورشة الربط: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع المهن والصناعة الصغيرة والحرفية؛
- نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في ميدان البحث؛

ب –مراكز التسهيل

تعرف مراكز التسهيل على انها: " هي مؤسسات ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[1]، وفي هذا الإطار تتدخل مراكز التسهيل لمساعدة المؤسسات عن طريق ما يلي:

- مراقبة حسن التكامل بين المشروع وقطاع النشاط المعني؛
- اعداد مخطط التطوير ومخطط الاعمال عند الاقتضاء؛
- اقتراح برنامج تكوين او استشارة يتكيف مع احتياجاتهم الخاصة؛
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها؛
- مساعدتهم على هيكلة استثماراتهم على أحسن وجه؛
- مساعدتهم في مساعيهم الرامية الى تحويل التكنولوجيا؛
- مرافقتهم لدى الإدارات والهيئات المعنية من اجل تجسيد مشاريعهم؛[2]

[1]–المرسوم التنفيذي، رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية المؤرخة في 26 فيفري 2003، العدد 13، ص ص 47، 46.

[2]–نهلة بالبرادعة، الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص ص 53-54.

2-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

طبقا للمادة 21 من الامر المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001 والذي ينص على ان الوكالة مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،أنشئت في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن، وتتولى الوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار التي قد تكون في شكل انشاء مؤسسات جديدة او توسع قدرات الإنتاج او إعادة تأهيل وهيطلة المؤسسات ويستفيد المستثمر في اطار هذه الوكالة من تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على التجهيزات المستوردة وكذا من تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار[1]، وتقوم الوكالة بالمهام التالية:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين أو غير المقيمين واعلامهم ومساعدتهم؛
- تسهيل القيام بشكليات تأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي؛
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار؛

[1]– عبد الفتاح بوخمخم، صندرة سايبي، "دور المرافقة في دعم وانشاء المؤسسات الصغيرة التجربة الجزائرية"، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال ، المجلد 7، العدد، 3، 2011، ص 402.

- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛[1]

3-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابANSEJ

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وتم تحديد قانونها الأساسي حيث عدل وتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003، حيث تعرف الوكالة على أنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث تقوم بتشجيع وانعاش فئة الشباب من خلال إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة لإنتاج السلع والخدمات، ولها فروع جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة[2]، حيث تقوم الوكالة بالمهام التالية:

- تسخير كل المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر الشاب من اجل تسهيل نشاطاته؛
- تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات والتخفيضات في نسب الفوائد؛
- خلق برامج تدريبية للشباب المستثمرين من اجل ترقية وتنمية مهاراتهم واساليبهم الاستثمارية؛
- المتابعة والاشراف على الاستثمارات التي يديرها الشباب، والحرص على احترام البنود التي يتضمنها دفتر الشروط المتعلق بالوكالة؛
- تدعيم وتقديم الاستشارة للشباب المستثمر أصحاب المشاريع؛

[1]-نهلة بالبرادعة، مرجع سبق ذكره، ص .59

[2]-محمد أنور بعبوش، "فعالية أداء ودعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة ANSJ CNAC ANGEM-لولاية أم بواقي"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة ام بواقي، 2015-2016، ص .59

- إقامة العلاقات المالية المتواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في اطار التركيب المالي لتمويل المشاريع لإنجازها واستغلالها؛
- تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية؛
- الاشراف على دراسات الجدوى التي تقوم بها الجهات المتخصصة؛[1]

-صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة:

- التمويل الذاتي: في هذا النوع من التمويل يتشكل كليا من المساهمة الشخصية للشباب، والهدف من اللجوء للوكالة وهو القدرة على الاستفادة من الإعانات المقدمة من الوكالة والتي تتمثل في : الإعانات الجبائية والشبه جبائية، الإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة لشراء تجهيزات[2]؛
- التمويل الثنائي: في هذه الحالة يكون رأس المال الاولي عبارة عن مساهمة مالية من قبل المؤسسين، والثاني قرض بدون فائدة من قبل الوكالة؛
- التمويل الثلاثي: يلتزم فيه كل من صاحب المشروع والبنك والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وهذا النوع من التمويل يتشكل من:

1. المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع؛
2. قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة؛

[1]–نجية ضحاك، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الامس واليوم افاق تجربة الجزائر"، ورقة علمية مقدمة للملتقى الذولي، معطيات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، 17-18 أفريل2006، ص .05

[2]–مروة كرارزية، وسام عبران، "محددات منح القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، –دراسة حالة بنك الخارجي للتبسة –"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016، ص 27.

3. قرض بنكي تخفض الفوائد بنسبة 100% ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان اخطار القرض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع؛[1]

4-الصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة ANGEM

أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004 وهو بمثابة الية جديدة لضمان مخاطر القروض المصغرة، اذ يختص بضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85% من الديون و فوائدها في حالة فشل المشروع الممول، كما أنها تؤدي دورا كبيرا في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها بفضل الدراسات المقدمة والمتابعة المستمرة لنشاطاتها من اجل استمراريتها[2]، وهي تهتم ب:

- إدارة وتسيير القروض التي تمنح للمواطنين ذوي الدخل الضعيف ومنعدمي الدخل والتي تكون في حدود 50.000 دج ولا يزيد عن 000 400 دج؛
- تسدد القروض الممنوحة بين سنة و5 سنوات؛
- إقامة العلاقات المالية مع البنوك والمؤسسات المالية من اجل توفير التمويل المناسب للمشاريع؛
- ابرام الاتفاقيات مع الهيئات والمؤسسات من اجل الاعلام والتحسيس والتوعية والمرافقة للمستفدين من القروض المصغرة؛
- تتابع الأنشطة للمستفيدين في إطار التزامهم بدفتر الشروط؛

[1]– محمد دراف، "اليات وهيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،

[2]–المرسوم التنفيذي رقم 02- 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، المتضمن انشاء صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، ص 13-16.

- تقديم القروض بدون فوائد والاستثمارات والاعلانات للمستفيدين بمساعدة من الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر؛[1]

5- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

انشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 84-188 المؤرخ في جويلية 1994 مهمته دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة والذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد في مرحلة التسعينيات كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين بخلق نشاط خاص بهم لإعادة ادماجهم بعد ان يقدم لهم تكوينا خاصا في المجالات المهنية التي عليها طلب في سوق العمل.[2]

[1]–محمد الناصر مشري، "دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة –دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة–"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2011، ص .101

[2]–عمار علوني،"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، سنة 2010،ص182

6- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR

هو عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلال المالي، أنشئ هذا الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 بهدف ضمان القروض للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان تنجزها، يسير من طرف مجلس إدارة يتكون من ممثلي بعض الوزارات وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة[1]، يقوم بما يلي:[2]

- توفير الضمانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على القروض البنكية؛
- تحويل دور الدولة من مانحة للأموال الى ضامنة للقروض المقدمة؛
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛
- التكفل بمتابعة تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛

[1]– محمد حميدوش، "استراتيجية تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص .48

[2]– محمد زيدان، "الهياكل والاليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 7، ص ص 126، .127

-ثانيا:البرامج الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- برنامج ميدا MEDA لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يندرج هذا البرنامج في اطاره التعاون الأورو متوسطي، وقد شرع في تنفيذه في سبتمبر 2002، بغلاف مالي قدره 62.9 مليون دولار، ساهم فيه الاتحاد الأوروبي ب مبلغ قدره 57 مليون أورو، والحكومة الجزائرية بمبلغ قدره 3.4 مليون أورو، و 2.5 مليون أورو تمثل المؤسسات المستفيدة من هذا البرنامج، ويتمثل الهدف العام من هذا البرنامج في تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من خلال تقديم الاستشارة والتكوين، وذلك لضمان مشاركتها أكثر في احداث النمو الاقتصادي والاجتماعي، أما من ناحية الأهداف الخاصة فتشمل[1]:

- تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتمكينها من مواجهة متطلبات السوق؛
- المساهمة في تمويل افضل للاحتياجات المالية لهذه المؤسسات؛
- مساعدة هذه المؤسسات في الحصول على المعلومات المهنية؛
- تحسين المحيط التنظيمي والمؤسساتي؛

ويهدف هذا البرنامج في التدخل من اجل مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي لا يقل عمرها ثلاث سنوات، وتشغل من 10 الى 250 عاملا، وتملك سجلا تجاريا، وهو لا يقتصر على مؤسسات القطاع الصناعي، بل يشمل المؤسسات الغير صناعية، كما يمكن ان يتدخل بشكل غير مباشر لضمان قروض هذه المؤسسات لدى البنوك.

[1]-إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، "التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي ، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 25-28 ماي 2003، ص .843

2- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان عملية التأهيل هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات الهدف منها تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، خاصة في ظل عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية مع السياسات الاقتصادية الدولية، وهي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب، بل تتعدى ذلك الى المحيط الاقتصادي ككل.

ولتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من مسايرة التطورات الحالية والنهوض بها، أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية برنامجا وطنيا لتاهيل هذه المؤسسات بقيمة 1 مليار دينار سنويا، امتد الى غاية 2003، تتمثل أهدافه الأساسية [1] في:

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التاهيل للولايات حسب الأولوية ، عن طريق اعداد دراسات تسمح بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع وكل نشاط، وسبل دعم المؤسسات بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب كل الفروع؛
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة، وذلك بالتنسيق الفعال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها؛
- اعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها؛
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل، خاصة المتعلقة بترقية المؤهلات وتحسين مستوى الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير ومخططات التسويق، والوصول الى معايير الجودة العالمية؛

[1]–نوال مرزوقي، " معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000 و 14000،–دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية–"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص 47.

- **ثالثا:التعاون مع الهيئات الدولية**

1-التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية: في اطار تعاون الجزائر مع البنك الإسلامي لتنمية الذي تعتبر الجزائر من أبرز مؤسسيه تم الاتفاق على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم مساعدة فنية ومعلوماتية وإنجاز الدراسات حول سبل تاهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة، والمساعدة على انشاء مشاتل نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير التعاون مع الدول التي تملك تجارب في الميدان، وقد اعلن البنك الإسلامي للتنمية عن توقيع اتفاقيتين يقدم بموجبها مبلغ 9.9 مليون دولار للمساهمة في مشروعات إنمائية في الجزائر، حيث تنص احدى الاتفاقيتين على منح قرض بقيمة 5.1 مليون دولار لصالح وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للمساهمة في دراسة وتنفيذ نظام جديد للمعلومات الاقتصادية، وذلك بهدف دعم وتعزيز قدرات الوزارة في انجاز دراسات الجدوى، وتطوير طاقات هذه المؤسسات والنهوض بالاستثمارات الخاصة، وسيتم تسديد القرضين من قبل الحكومة الجزائرية للبنك الإسلامي خلال 20 عاما مع 5 سنوات فترة سماح.[1]

2-التعاون مع البنك العالمي: حيث تم اعداد برنامج تعاون تقني مع برنامج شمال افريقيا لتنمية المؤسسات NAED قصد متابعة التغيرات التي تطرا على وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يسير من قبل المؤسسة المالية الدولية SFI احدى فروع البنك العالمي المكلفة بتطوير القطاع الخاص في الدول النامية وقد خصص لهذا البرنامج 20 مليار دولار خلال 5 سنوات.[2]

[1]-محمد أنور بعبوش، مرجع سبق ذكره، ص .48

[2]-نهلة بالبرادعة، مرجع سبق ذكره، ص 47، 48.

3-التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI: تم الاتفاق في 2003 على مساعدة فنية لتأهيل المؤسسات في فرع الصناعات الغذائية والتي جسدت وحدة لتسيير البرنامج واختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص لهذا الفرع وذلك من خلال الاتفاقية TF/ALG/03/002 بمبلغ 288.976 دولار أمريكي، كما استفادت الجزائر بقيمة 46.115 دولار أمريكي يغطي ثلاث مشاريع أخرى، TF/ALG/04/001 ،TF/ ALG/03/001 ، TF/ ALG/02/001 ،والتي تهدف الى تكوين الكفاءات وتدعيم قدرات الهيئات والهياكل المكلفة بالجودة وذلك كله لترقية تنافسية المنتجات والمؤسسات الصناعية الجزائرية، بالإضافة الى برنامج مكمل والذي من بين مركباته الأساسية نجد برنامج الدعم لإعادة هيكلة وتأهيل 48 مؤسسة جزائرية.[1]

[1]–الطاهر توايتية، "انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة والاثار المحتملة على نتافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي ، 2014-2015، ص 249.

المطلب الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقاتها (2010-2019)

يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، خلال الفترة الأخيرة وتيرة نمو متسارعة نتيجة المجهودات الكبيرة التي تقوم بها الدولة من أجل ترقيته وتطويره، وذلك بالنظر لمساهمته المعتبرة في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية، لذلك سيتم عرض مختلف الاحصائيات المتعلقة بتطور هذا القطاع في الفترة الممتدة من (2010-2017):

-أولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2017)

2-تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها

يتميز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كباقي القطاعات الاقتصادية بتنوع في طبيعته ويكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوعيتها (2010-2017)

نوعية المؤسسات ص و م	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العامة		الصناعة التقليدية		المجموع	
	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%
2010	482892	78	557	0.09	135623	21.91	619072	100
2011	511856	77.63	572	0.09	146881	22.28	659309	100
2012	650511	77.34	557	0.08	160764	22.58	711832	100
2013	601583	77.34	557	0.07	175676	22.59	777816	100
2014	656949	77.10	542	0.06	194562	22.84	852053	100
2015	716895	76.71	532	0.06	217142	23.23	934569	100
2016	86989	77	390	0.04	235242	22.94	1022621	100
2017	831914	77.42	267	0.03	242322	22.55	1074503	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Ministère de L'industrie et de Mines, Direction Générale de Veille stratégique, des Etudes et des Systèmes d'information, Bulletin d'information statistique, -32-30-28-26-24-22-20-18 N° 34-35.

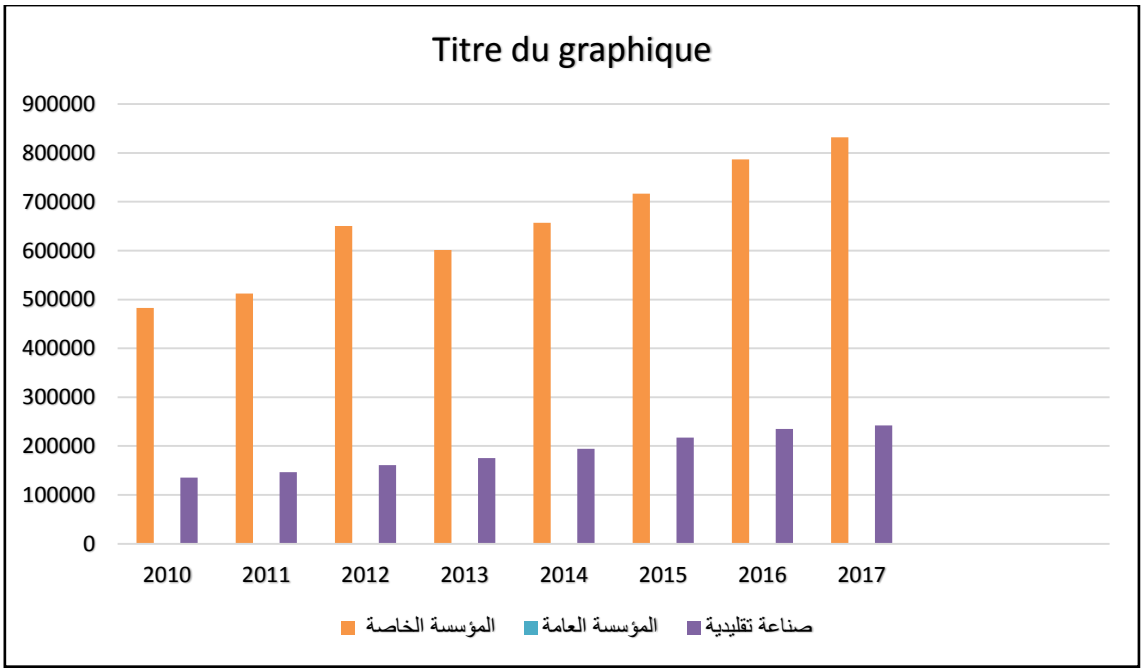
حسب معطيات الجدول تبين الأرقام الواردة فيه، تطور السنوي لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2010-2017، حيث ارتفع عددها من 619072 مؤسسة في 2010 الى 1074503 مؤسسة سنة 2017 .

فبالنسبة للقطاع الخاص فقد شهد ارتفاع كبير في عدد مؤسساته ففي سنة 2010 بلغ عددها 482892 مؤسسة، الا ان وصل الى 831914 مؤسسة في سنة2017.

وقطاع الصناعة التقليدية فهي كذلك تطور عدد مؤسساتها وارتفع من 135623 مؤسسة سنة 2010، الى مؤسسة 242322 خلال سنة2017.

اما القطاع العام فقد عرف انخفاضا في عدد مؤسساته من 557 مؤسسة سنة 2010، الى 267 مؤسسة في سنة2017.

-الشكل رقم (3-1): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق.

يتبين من خلال الشكل أعلاه، ان التطور المتزايد لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)، والذي يعود الى القطاع الخاص ، وهذا ما يعكس ان الدولة تساعد وتشجع على

الانفتاح الاقتصادي من خلال سياساتها الهادفة بالاعتماد على القطاع الخاص، اما بالنسبة للقطاع العام فيمثل ونسبة قليلة جدا، اما قطاع الصناعات التقليدية فيمثل نسب متوسطة

2-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر

ان تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انعكس ذلك بصفة إيجابية على القطاع الاجتماعي من خلال مساهمتها في توفير مناصب الشغل والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم: (3-2): تطور مناصب الشغل (العمالة) بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة من (2010-2017)

نوعية المؤسسات ص و م	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العامة		الصناعة التقليدية		المجموع	
	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%	عدد	نسبة%
2010	1577030	97.01	48656	2.99	-	-	1625686	100
2011	1167111	97.21	48086	2.79	-	-	1724197	100
2012	1800742	97.44	47375	2.56	-	-	1848117	100
2013	1953636	97.59	48256	2.41	-	-	2001892	100
2014	2110665	97.84	46567	2.16	-	-	2157232	100
2015	2327293	97.16	43727	1.84	-	-	2371020	100
2016	2511674	97.86	29024	1.14	-	-	2540698	100
2017	2632018	99.12	23452	0.88	-	-	2655470	100

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على:

--Ministère de L'industrie et de Mines,Direction Générale de Veille stratégique, des Etudes et des Systèmes d'information, Bulletin d'information statistique N° 18-20-22-24-26-28-30-32-34-35.

نلاحظ من خلال الأرقام المقدمة في الجدول ان هناك تزايد في مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة الى أخرى، حيث ارتفع من 1625686 عامل سنة 2010، الى 2655470 عامل خلال سنة 2017، وهذا يعكس كل الجهود المبذولة من طرف الأجهزة المنشاة لهذا الغرض، كما يتضح ان القطاع الخاص يساهم بنسبة كبيرة في توفير مناصب الشغل، حيث ارتفع من 1577030 عامل سنة 2010، الى2632018 عامل خلال من سنة 2017، وهذه الزيادة راجعة لتبيان مدى تطبيق برامج التنمية التي قامت بها الدولة لصالح هذا القطاع في اطار استراتيجية تهدف للرفع من مستويات التشغيل، اما بالنسبة للقطاع العام فقد عرف انخفاضا ملحوظا في مناصب الشغل وهذا بسبب تسريح العمال، حيث اخفض من 48656 عامل سنة 2010، الى 23452 عامل خلال سنة 2017.

3-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر

يمثل الناتج الداخلي الخام كل ما يتم انتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة للمنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة زمنية معينة، ومنه سيتم التعرف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

-الجدول رقم (3-3): تطور الناتج الداخلي الخام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة من (2010-2017)بالمليار دج

	القطاع العام في الناتج الداخلي الخام		القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام		المجموع	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2010	827.53	15.02	4681.68	84.98	5509.21	100
2011	923.34	15.23	5137.46	84.77	6060.8	100
2012	793.38	12.01	5813.02	87.99	6606.4	100
2013	893.24	11.7	6741.19	88.3	7634.43	100
2014	1187.93	13.9	7338.65	86.1	8527	100
2015	1313.36	14.22	7924.51	85,78	9237.87	100
2016	1414.61	14.23	8529.27	85.77	9943.92	100
2017	1291.14	12.775	8815.62	87.225	10106.76	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Ministère de L'industrie et de Mines,Direction Générale de Veille stratégique, des Etudes et des Systèmes d'information, Bulletin d'information statistiqueN°18-20-22-24-26-28-30-32

من الجدول يتضح ان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام ، في تزايد من سنة الى أخرى، حيث ارتفعت من 5509.21 مليار دج، سنة 2010، الى 10106.76 مليار دج، سنة 2017، حيث شهد كلتا القطاعين تطور في الناتج الداخلي الخام، فبالنسبة للقطاع العام في سنة 2010 بلغ 827.53 مليار دج، فارتفع الى 1291.14 مليار دج سنة 2017، اما الناتج الداخلي الخام للقطاع الخاص فارتفع كذلك من 4681.68 مليار دج، الى 8815.62 مليار دج، وذلك راجع للتزايد الطلب على المستوى الوطني رغم منافسة المنتجات الوطنية.

4-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة في الجزائر

ان خلق القيمة المضافة من اهم المؤشرات على قوة أي اقتصاد في العالم، حيث تظهر قدرة ذلك الاقتصاد الإنتاجية ، حيث سعت الجزائر للرفع من هذه القيمة ، و للوقوف على مدى مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة يتم عرض الجدول التالي:

-جدول رقم (3-4): تطور قيمة القيم المضافة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة من (2010-2017) بالمليار دج

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع الخاص	4450.76	4895.64	5553.31	6463.18	7097.62	7766.79	8165.37	10382.33
القطاع العام	340.56	527.79	588.44	675.06	740.72	810.55	964.86	1006.69
اجمالي القيمة المضافة	4791.32	5423.43	6141.75	7138.24	7838.34	8577.34	9130.23	11421.69

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على:

-Ministère de L'industrie et de Mines,Direction Générale de Veille stratégique, des Etudes et des Systèmes d'information, Bulletin d'information Statistique,35-34-32-30-28-26-24-22-20-18.

بناءا على الجدول نلاحظ ان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة في تزايد ملحوظ ومستمر من سنة الى أخرى، حيت تطورت من 4791.32 مليار دج، سنة 2010، الى 11421.69 مليار دج، خلال سنة 2017، وتعود هذه الزيادة بشكل كبير للقطاع الخاص حيث بلغت مساهمة القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من4450.76 مليار دج سنة 2010 ، الى 10382.33 مليار دج خلال سنة2017 . اما القطاع العام ولو ان ساهم بأقل من سابقه الا انه كذلك عرف ارتفاعا من 340،56 مليار دج سنة 2010، الى 1006،69 مليار دج خلال من سنة 2017.

5–مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات في الجزائر

عملت الجزائر خلال السنوات الأخيرة على تشجيع قطاع الصادرات وخاصة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنميتها والجدول التالي يبين صادرات وواردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

-الجدول رقم (3-5): تطور صادرات وواردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة من (-2010 الى سداسي الأول من 2019): بالمليون دولار

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
واردات	40472	47247	50376	55028	58580	51702	47089	46057
صادرات	57053	73489	71866	64974	62886	34668	30026	37191
ميزان تجاري	16581	26242	21490	9946	4306	-17034	-17063	10868

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على:

-Ministère de L'industrie et de Mines,Direction Générale de Veille stratégique, des Etudes et des Systèmes d'information, Bulletin d'information Statistique,35-34-32-30-28-26-24-22-20-18.

من خلال الجدول التالي نلاحظ ان واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت تذبذبا في قيمها حيث عرفت من سنة 2010 الى سنة 2014 ارتفاعا بلغت 40472 مليون دولار، 58580 مليون دولار على التوالي، ام في سنة 2015 انخفضت الى 51702مليون دولار، فاثر على نفقات الدولة الامر الذي

جعلها تتبع سياسة تقشفية الاستيراد، واستمر الانخفاض الى خلال سنتي 2016-2017 حيث سجلتا 47089 و 46057 مليون دولار على التوالي.

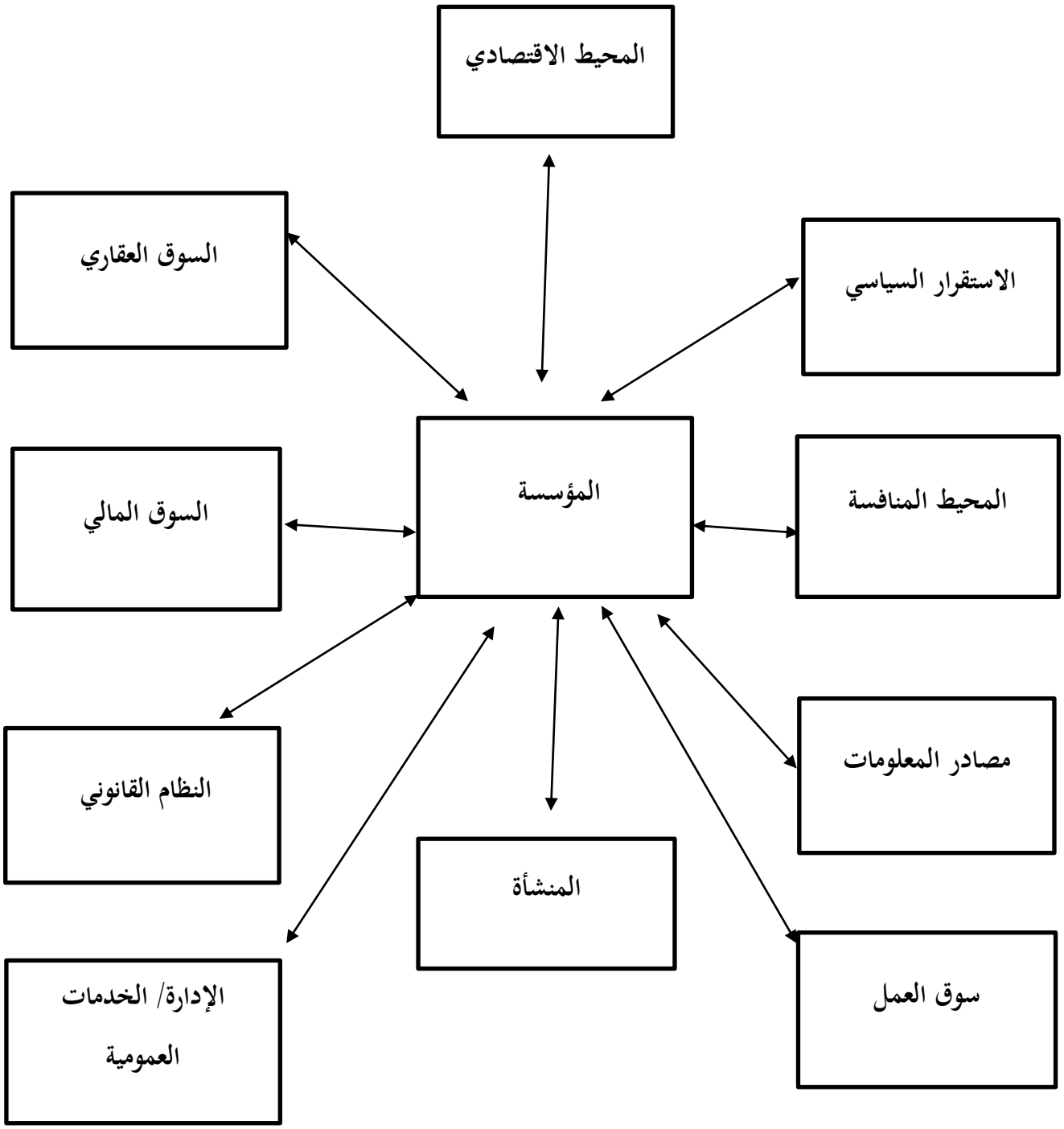
اما بالنسبة الى صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي كذلك عرفت تذبذبا، من سنة 2010 الى 2014 كان هناك ارتفاع حيث سجلت من 57053 مليون دولار و62886 مليون دولار، الا ان الانخفاض كبير كان سنة 2015 فقدر ب 34668 وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول، وفي سنة 2017 ارتفعت قليلا عن سنة 2015 حيث بلغت 37191 مليون دولار.

بطبيعة الحال كل ذلك سيأثر على الميزان التجاري فهو كذلك عرف تغيرات وذلك بسبب ارتفاع وانخفاض في قيم الصادرات والواردات، فمن 2010 – 2014 عرف فائض في قيمه اما سنة 2015 فقد عرف عجز بمقدار 17034- مليون دولار ، اما خلال سنة 2017 فعرف انتعاش بقيمة 10868 مليون دولار.

ثانيا: معوقات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من المعوقات والقيود التي تعترض نشأتها ونموها، وتهدد بقائها وتحول دون تطورها واسهامها الفعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منها ما يرتبط بالمناخ الاستثماري بصفة عامة، ونها ما يتعلق بخصائص هذا النوع من المؤسسات بصفة خاصة.

شكل رقم (3-2): العوائق التي تواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



المصدر: تقرير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2004، ص 24.

الفصل الثالث: رأس المال المخاطر كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-سوق العمل

-نقص المسيرين الإداريين، الأشخاص الوسطاء، رؤساء عمال المصانع، التقنيين المؤهلين؛

- عوائق كبيرة في تسيير الأشخاص؛

- عدم ملائمة التكوين الخاص بالوسائل التقنية المتطورة في مجال تسيير اقتصاد السوق (اادارة الاعمال، تسيير الإنتاج والنوعية، التسويق، التصدير، الموارد البشرية...)؛

-نقص الاستثمار في مجال التكوين وقطاع النوعية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

2-مصادر المعلومات

-نقص المعلومات الاقتصادية الواقعية مثل (قاعدة المعلومات والاحصائيات على الأسواق والمؤسسات والأنظمة والقوانين، اخطار القروض...)؛

-ضعف استعمال الانترنت؛[1]

3-السوق المالي

-تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض جعل المستثمرين لا يقومون بتجسيد مشاريعهم، كما جعل العديد من المشاريع تتوقف لعدم قدرة أصحابها على الاقتراض؛

-ارتفاع سعر الفائدة كما حصل في الجزائر في النصف الأول من التسعينيات حيث تجاوز 20% بسبب ارتفاع معدل التضخم خلال تلك الفترة حيث بلغ35 %، الامر الذي أعاق انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-عدم تخصيص بنك لتمويل المؤسسات الصغيرة دون غيرها؛

[1]-الصديق بعيو، محمد طه دلول، "سبل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، في العلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016، ص .65

- ارتفاع مساهمة أرباب العمل مما جعل أصحاب المؤسسات يتوقفون عن التوظيف أو عدم التصريح بكافة العمال الموظفين لديهم؛

4-الإدارة

-طول فترة التكيف مع الأنظمة الجديدة وتطبيقها من قبل المصالح الإدارية؛

-توسع دائرة الاعمال غير الرسمية في اغلب قطاعات النشاط؛

- الإجراءات الطويلة للنظام القانوني والموكلة لقضاة ليس لديهم المعرفة الكافية بالمسائل التجارية؛

-الإجراءات الطويلة للحصول على رخصة للبناء أو انشاء مؤسسة؛

-صعوبة الحصول على السجل التجاري؛[1]

5-السوق العقاري

-ثقل الإجراءات المصاحبة لإنشاء العقار؛

- الامتناع عن منح العقارات الصناعية للمستثمرين دون تبرير سبب الرفض؛

- التوزيع الغير المدروس للعقارات مما يصعب على المستثمرين الحقيقين توسيع أعمالهم ونشاطاتهم؛

-عجز الجماعات المحلية عن تعويض المالكين الاصلين بسبب النقص في الموارد المالية؛

-مشكلة عقود الملكية وأسعار التنازل التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن؛

-الإشكالات المحاسبية التي تتعلق بالميزانية والاهتلاك ومصاريف التأسيس وغيرها؛

[1]-تقوى فاطمة الزهراء مساعيد، " الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، في علوم التسيير، جامعة العربي ين مهيدي، أم بواقي، 2012-2013، ص 140.

-الأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة، ومن ثم فان مسالة الأرض أحيانا تخضع لأكثر من وزارة؛

-تحولت بعض المناطق الى تجمعات عمرانية؛

-غياب البنى التحتية والمنشات القاعدية؛

-الحالة السيئة التي تعيشها معظم المناطق الصناعية؛ [1]

6-النظام القانوني

-نظام قضائي غير موافق للاقتصاد السوق رغم أهمية الإصلاحات الاقتصادية؛

-ضعف الدارة القانونية، نقص الوسائل والتكوين في هذا المجال؛

-إجراءات طويلة ومكلفة ونتائج غير مؤكدة؛

-ضعف استعمال الطرق البديلة في حل النزاعات؛

7-المنافسة

-منافسة نزيهة في قطاعات عديدة مهمة، ولا يوجد تقييم جدي في حجم المنافسة ودراسات تطبيقية في هذا الشأن؛

-منافسة غير نزيهة للمستوردين الذين يعملون على التخلص من حدود التعريفات الجمركية؛

-منافسة المؤسسة العمومية اقل قوة بسبب انخفاض مستواها، كما هذا النوع من المؤسسات يحتوي على امتيازات بالنسبة للسوق العام؛[2]

[1]– مليكة مدفوني، "تحليل البعد التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة المؤسسة جيزي للشرق"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، في العلوم التجارية ، جامعة تبسة ، 2006 ، ص .72

[2]-الصديق بعيو، محمد طه دلول، مرجع سبق ذكره، ص ص 66، 67.

الفصل الثالث: رأس المال المخاطر كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: تجربة الجزائر في مجال رأس المال المخاطر

تمهيد:

ان تجربة الجزائر في ميدان راس المال المخاطر لا تزال تجربة حديثة مقارنة بدول عربية أخرى او حتى للدول الأوروبية، حيث تعتبر شركات راس المال المخاطر أداة هامة وبديل تمويلي جيد وفعال يجب استقطابه الى الجزائر نظرا لدورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها في نموها بسرعة واحداث التنمية لها.

المطلب الأول: مفهوم رأس المال المخاطر بالنسبة للمشرع الجزائري

ان الدور الفعال الذي يقوم به رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الزم المشرع الجزائري لتحديد مفهوم يتناسب مع أدائه .

-أولا: نشأة رأس المال المخاطر في الجزائر

ظهر رأس المال المخاطر بالجزائر في بداية التسعينيات بعد إعطاء الموافقة من طرف مجلس النقد والقرض للشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة (la financière algéro-européenne de participation)كمؤسسة مالية متخصصة في التمويل عن طريق راس المال المخاطر، وذلك من خلال القرار رقم 12 الصادر بتاريخ 24 فيفري 1991، غير أن النشاط الفعلي لهذه الشركة بدأ سنة 1995، وهذا في غياب اطار قانوني يضبط مؤسسات رأس المال المخاطر في الجزائر.

بعد انشاء الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة تم انشاء مؤسسة أخرى، تحمل اسم الشركة المالية للاستثمار، المساهمة والتوظيف (sofinance) تم منحها الموافقة من طرف المجلس الوطني لمساهمات

الدولة في 06 أوت 1998، والتي انطلق نشاطها الفعلي سنة 2001 بعد إعطائها الموافقة من طرف بنك الجزائر.[1]

وفي سنة 2006 صدر أول قانون ينظم ويضبط سوق راس المال المخاطر بالجزائر (القانون رقم 06-11) تم من خلاله تحديد الهيئات المسؤولة عن عملية الرقابة كما تم تحديد الاطار الجبائي لشركات راس المال المخاطر وشروط انشائها.

ثانيا: تعريف راس المال المخاطر في الجزائر

لقد عرف المشرع الجزائري راس المال المخاطر حسب القانون رقم 06-11 الصادر في 24 جوان 2006، "شركات رأس المال الاستثماري بأنها شركات تهدف للمشاركة في راس مال الشركة، وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة او شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس او النموأو التحويل أو الخوصصة".[2]

لقد ركز المشرع على مراحل نمو المؤسسة موضوع التمويل كما حدد كيفيات تدخل شركة راس المال الاستثماري، والتي تتمثل في رأس المال المخاطر، الذي يشمل راس المال الموجه لتمويل المؤسسات في مرحلة قبل الانشاء وفي مرحلة الانشاء، راس مال النمو الموجه لتنمية المؤسسة بعد انشائها وراس مال التمويل، بالإضافة الى عمليات استرجاع مساهمات او حصص يحوزها صاحب راس المال استثماري اخر.

[1]–ايمان صولاج، "دور راس امال المخاطر في تمويل الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2018-2019، ص .58

[2] -المادة 02 والمادة 03، من القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006، المتعلق بشركاتالمال الاستثماري، ص 4.

المطلب الثاني: التحفيزات الممنوحة لرأس المال المخاطر في الجزائر

عمد المشرع الجزائري الى دعم شركات راس المال المخاطر من خلال التحفيزات التي منح لها و المتمثلة أساسا في التحفيزات الجبائية وذلك المتعلقة بطرق الخروج.

-أولا : التحفيزات الجبائية

لقد أدرجت أغلب التحفيزات الجبائية الممنوحة لراس مال الخاطر في الفصل 6 من القانون رقم 06-11 الصادر في 24 جوان 2006 والمتعلق بشركات رأس المال الاستثماري، ثم تم توضيحها اكثر من خلال المرسوم التنفيذي رقم 08-56 المؤرخ في 11 فيفري 2008 والمتعلق بشروط ممارسة شركة رأس المال الاستثماري.

تم اعفاء شركات راس المال المخاطر من دفع الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة للمداخيل المتأتية من الأرباح، نواتج توظيف الأموال ، نواتج وفائض قيم التنازل على الأسهم والحصص، وبالنسبة لبقية المداخيل فهي تخضع الى المعدل المخفض ب 5 %، الى شرط التزام الشركة بالمحافظة على الأموال المستثمرة في المؤسسات لمدة لا تقل عن 5 سنوات، تحسب ابتداءا من 1 جانفي من السنة الموالية لتاريخ أي اكتتاب أو اقتناء.

تم اعفاء شركات راس المال المخاطر التي تتدخل في مرحلة قبل الانشاء ومرحلة الانشاء (راس المال المخاطر في مفهوم المشرع الجزائري) من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات، ابتداءا من تاريخ بداية نشاطها، مع استفادتها من النظام الجبائي الممنوح لشركات راس المال المخاطر التي تتدخل في بقية مراحل حياة المؤسسة.[1]

– ثانيا: تحفيزات متعلقة بطرق الخروج من الاستثمارات

تمثلت هذه التحفيزات أساسا في تعديل شروط القبول في البورصة عن طريق العرض العام على الجمهور والذي يعد الطريقة الأمثل والمفضلة بالنسبة لشركات راس المال المخاطر والمقاولين، اذ تم تقسيم المؤسسات التي تدخل للبورصة الى قسمين، مؤسسات كبرى ومؤسسات صغيرة ومتوسطة.

يجب على المؤسسات الكبى التي ترغب في دخول البورصة ان يكون لديها راس مال محرر لا تقل قيمنه عن خمسمائة مليون دينار بدل مائة مليون دينار، كما يجب أن يتم توزيع سندات رأس المال على الجمهور لدى عدد لا يقل عن 150 مساهم بدل 300 مساهم.

تستجيب سوق الأوراق المالية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أساسي لحاجات سوق راس المال المخاطر، من خلال اتاحة فرص اكثر للاستثمار والخروج من الاستثمار، كما تمنح هذه السوق جملة من

[1]– المواد من 27، 29 من القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006 والمتعلق بشركات رأس المال الاستثماري. ص ص 6 ، 7.

المزايا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالحصول على التمويل المباشر الذي يكمل التمويل البنكي، الحصول على موارد ثابتة لتمويل الأصول طويلة الاجل، دخول سهل وباقل التكاليف للبورصة.[1]

المبحث الثالث: سوق راس المال المخاطر في الجزائر

ان سوق راس المال المخاطر في الجزائر يعتبر ضعيفا وذلك لعدة أسباب من بينها غياب مناخ ملائم يشجع على القيام بهذه الصناعة ، ذلك استلزم تنظيم سوق رأس المال المخاطر في الجزائر.

أولا: تنظيم سوق رأس المال المخاطر في الجزائر

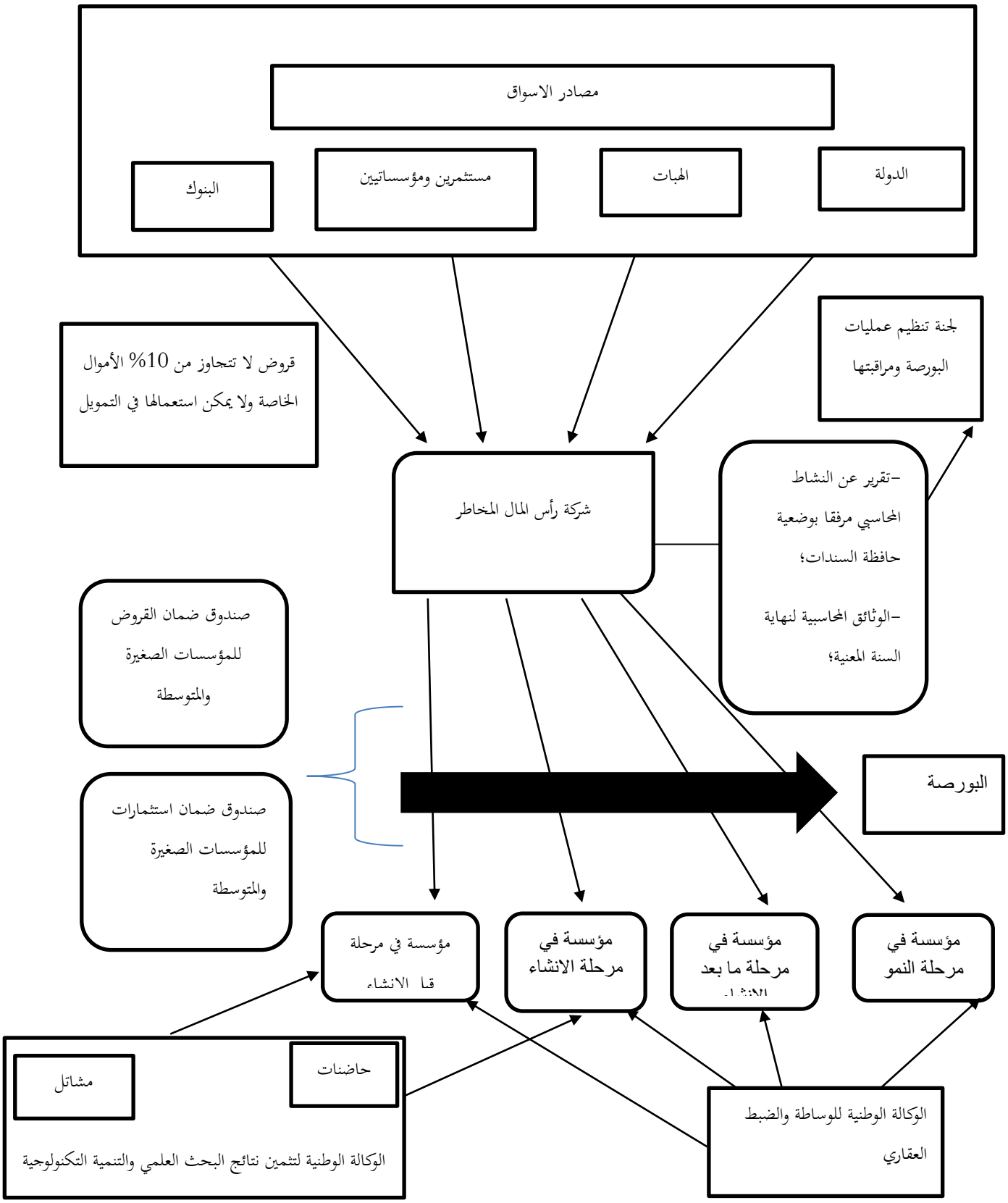
ان نشاط رأس المال المخاطر في الجزائر حديث النشأة، فان من مصلحتها أن تعمل على تنمية هذه المؤسسات لدعم مشروعاتها لهدف تحقيق تنمية، وبالفعل فقد تم في الجزائر انشاء صندوق راس المال المخاطر لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تتولى الخزينة والبنوك تدعيمه واقامته، وكان ذلك يوم 2004/01/14 باعتماد قدره 3.5 مليار دينار جزائري وقد أعلن أيضا في نفس السنة على تأسيس صندوق ضمان قروض الاستثمار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا الصندوق نتيجة التزام مشترك بين السلطات العمومية والبنوك برأس مال قدره 30 مليار دينار جزائري على الرغم من المخاطر التي تحيط بمجالات استثمار شركات راس المال المخاطر باعتبارها استثمارات طويلة الاجل ينقصها معيار الارادية والأمان، وهذا الشكل يمثل تنظيم راس المال المخاطر في الجزائر.[1]

---

[1]—ميمي زراري، " دور راس المال المخاطر في دعم المشاريع الاستثمارية —دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-"، مذكرة انيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ام بواقي ، ام بواقي ، 2013- 2014، ص ص 82، 83.

[1]—محمد الصديق مباركي، الياس عميروش، "سوق رأس المال المخاطر كاستراتيجية بديلة لتمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر-دراسة حال قياسية خلال 2002-2016"، مذكر لنيل شهادة ماستر، في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، 2015-2016، ص 88.

الشكل رقم (3-3): تنظيم سوق رأس المال المخاطر في الجزائر



المصدر: محمد براق، محمد الشريف بن زاوي، الهياكل المرافقة والمساعدة في سوق راس المال المخاطر بالجزائر، ورقة علمية مقدمة في ملتقى دولي، استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، المنعقد يومي 18-19 أفريل 2012، ص 9.

ثانيا: اليات خروج رأس المال المخاطر من المؤسسات التي قام بتمويلها

1- عملية الخروج من الاستثمار

تختص شركات راس المال المخاطر في تمويل وتوجيه المؤسسات الجديدة، وتعد أحد المستثمرين القلائل الذين يمنحون التمويل طويل الأجل، وبالتركيز على شركات راس المال المخاطر، يلاحظ أنها تمنح أهمية كبيرة لفترة الاستثمار، فشركات راس المال المخاطر لا تهتم بامتلاك المؤسسات الناشئة لمدة طويلة، ولكنها تهتم بتمويل هذه المؤسسات حتى تصل الى مستويات معينة من النمو، ثم تقوم بالخروج منها فاتحة المجال امام مستثمرين أخرين، اذا تعد عملية الخروج من الاستثمارات، عملية ذات أهمية كبيرة بالنسبة لشركة راس المال المخاطر، ويتم عرض أهميتها ومختلف الطرق المستخدمة فيها من خلال ما يلي[1]:

أ- أهمية الخروج من الاستثمار

يمثل رأس المال المخاطر استثمارات تتميز بدرجة سيولة منخفضة، لا يمكن بيعها بسهولة وبسرعة كالأوراق المالية في البورصة، ويركز رأس المال المخاطر على الاستثمار في المؤسسات التي في مرحلة الانشاء، وتتراوح مدة استثماره بين 7 و 10 سنوات، وتمثل عملي الخروج من الاستثمار الناجحة عنصر جذب للمستثمرين

[1]- نبيلة قدور، حمزة العرابي، " التمويل براس المال المخاطر واهم تجاربه في بعض دول العالم"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة البويرة، العدد 7، جوان 2017، ص ص 891، 892.

من خلال العائدات المرتفعة من جهة، كما أنها تسمح برفع رأس المال بالنسبة لشركة رأس المال المخاطر من جهة أخرى.

تعد فترة الاستثمار احدى خصائص راس المال المخاطر التي تجعل من مرحلة الخروج من الاستثمار مرحلة جد حرجة، لكن مع ظهور الشركات ذات المسؤولية المحدودة، والتي لها فترة حياة محددة مسبقا، صار لشركة رأس المال المخاطر القدرة على التحكم أكثر من مرحلة الخروج من الاستثمار، كما تسمح عملية الخروج من الاستثمار للمستثمرين محدودي المسؤولية بمراقبة المسير من خلال عائدات رأس المال.

ب –طرق الخروج من الاستثمار

بعد أن يصل المشروع في مرحلة متقدمة من حياته خلال فترة 3-7 سنوات من نشاط شركات رأس المال المخاطر يتم اختيار واحدة من الاستراتيجيات الأتية للخروج والمتمثلة في[1]:

-الطرح الأولي للجمهور وهو أفضل الطرق التي تمكن من طرح أسهمها للجمهور والتي تجني بموجبها تقريبا جميع العوائد؛

-عمليات الاندماج والتملك بموجب هذه الاستراتيجية تقوم احدى الشركات الأخرى في السوق بالإندماج/ التملك لنشاط الشركة، وتعد هذه الطريقة من أهم الطرق في الدول الصناعية؛

-تملك الموظفين والعمال لأسهم شركاتهم أي أن يقوم الموظفون والعمال بتجميع الأسهم بانتظام وقد يفرضون في النهاية تملكهم الشامل للشركة؛

[1]–احمد طرطار، شوقي جباري،" الوقف المخاطر (الريادي) مساهمة لتنويع مصادر تمويل المشاريع الريادية"، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي، "اليات دعم ومساعدة انشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أيام 03-04-05 ماي 2011، ص ص 14، 15.

-قيام إدارة الشركة بإعادة شراء أسهم رأس المال المخاطر بها؛

-الشراء من السوق من خلال طرف ثالث، وقد تتسبب هذه الطريقة في عديد من المشاكل، فاذا كان عدد المشترين المحتملين قليلا، يمكن لهم استغلال موقف حاجة شركة رأس المال المخاطر للخروج من الاستثمار فيقدمون عروض شراء منخفضة عن القيمة الفعلية؛

-طرح خاص للأوراق المالية وهو بيع السندات المالية المباشرة الى عدد محدود من المستثمرين المؤسسين أو المستثمرين من الافراد المؤهلين، فان ما تمت هيكلة الطرح بصورة سليمة فانه يتفادى التسجيل في هيئة مراقبة عمليات الأوراق المالية في البورصة؛

-التصفية أو إشهار الإفلاس حيث اذا فشل المشروع فان الحل الأخير لشركة راس المال المخاطر هو تصفية سندات الشركات أو إشهار إفلاسها، وتقوم شركة رأس مال المخاطر ببيع أصول الشركة ودفع الديون المتأخرة وتوزيع المتبقي على المساهمين ثم الخروج من النشاط؛

الفصل الثالث: رأس المال المخاطر كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: واقع شركات راس المال المخاطر وتمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد

أصبح لوجود شركات رأس المال المخاطر في الاقتصاديات الناشئة والنامية، يعتبرا بديلا تمويليا واعدا خاصة في الجزائر، حيث هي بدورها تطمح للتخفيف على التمويل البنكي على عمليات التمويل ، وانتهاج اقتصاد سوق حقيقي يسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة بأن ترفع من رأسمالها وحجم أصولها، حيث لا ينحصر دور شركات رأس المال المخاطر على التمويل فحسب بل في دعم وكتابعة المشاريع مما يشكل حافزا أساسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الأول: ماهية شركات رأس المال المخاطر في الجزائر

خلال سنة 2017 اصبح سوق راس المال المخاطر في الجزائري يحتوي على سبع شركات تنشط فيه: ثلاثة منها تنشط بموجب حصولها على رخصة ممارسة نشاط راس المال المخاطر في الاقتصاد الجزائري، وهذا في اطار القانون رقم 06-11 المتعلق بشركات راس المال الاستثماري المؤرخ في 24 جوان 2006، وهي كل من: المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة، الجزائر للاستثمار، Algérie Capital Invest، بالإضافة الى شركة عمومية وأخرى مختلطة الملكية، فضلا عن شركتين غير مقيمتين، لكن سيتم التطرق الى ست شركات راس المال المخاطر الناشطة في الجزائر، يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): شركات راس المال المخاطر الناشطة في الاقتصاد الجزائري

الشركات العمومية	الشركات الخاصة	الشركات مختلطة الملكية
شركة الجزائر استثمار	شركة "Algérie Capital Invest	شركة المالية الأوروبية للمساهمة
شركة المالية الاستثمار، المساهمة والتوظيف	/	الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار

المصدر: من اعداد الطالبة

أولا: الشركة المالية الجزائرية للمساهمة والاستثمار والتوظيف Sofinance:

1- التعريف بالشركة

هي عبارة عن شركة ذات اسهم انشات في 04 افريل 2000 بشراكة المحلي الوطني لمساهمات الدولة مع مؤسسة مالية أجنبية على أساس شركة مالية، براس مال قدره 5 مليار دينار جزائري، التي من مهامها انشاء مؤسسات جديدة في اطار الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم اعتمادها من قبل بنك الجزائر في 09 جانفي 2001 الذي يعتبر تاريخ بداية نشاطها.[1]

[1]–عبد الرحمان بن ساعد، سعاد صابور، "راس المال المخاطر ودوره في تمويل المؤسسات الصغير والمتوسطة–دراس حال شركة sofinance –"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادي ، المركز الديمقراطي العربي برلين، المانيا، العدد 5، فيفري 2019، ص .22

2-هياكل الشركة

من أجل تسيير نشاطاتها تبنت شركة Sofinance تنظيم يتماشى مع مرونتها وقدرتها على التسيير السريع لمختلف العوامل المطورة للشركة من حيث رأس المال المستثمر، الايجار التمويلي، الدراسات التمويلية. هذا التنظيم الحديث يحتوي على هيئتين أساسيتين هما :[2]

-الإدارة التنفيذية: ومن مهامها: التسيير المالي، إدارة المشاركة والهندسة، إدارة الموارد العامة، إدارة الإيجار التمويلي

- إدارة هيكل الدعم (الدراسات التمويلية): ومن مهامها: الشؤون القانونية، التسويق والاتصال، التدقيق والرقابة، النظام والتنظيم، تسيير طلبات التمويل ومتابعتها، تطوير الدراسات التمويلية؛

3- مهام شركة sofinance

تؤدي هذه الشركة مهامها ووظائفها بهدف تدعيم وانعاش الاقتصاد الوطني ذلك ببعث انطلاقة جديدة فيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتتلخص فيما يلي:[1]

-ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المساهمة في راسمالها؛

-امتلاك حصص في شركات محلية أو أجنبية باختلاف أماكن نشاطها؛

-الاقبال على أشكال الاقتراض بدون اعتبار للضمانات، وضمان كل عمليات القرض بالنسبة للغير؛

-حيازة كل الديون والأوراق التجارية، والمساهمة كوسيط في المعاملات الخاصة بها وبالأسهم والسندات؛

---

[2]- زرقاني رابح، "أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، في العلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013-2014، ص 208.

[1]-ضياف علية، كمال حمانة، "راس المال المخاطر: اتجاه عالمي حديث لتمويل المؤسسات الناشئة -حال الجزائر-"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 05، جوان 2016، ص 179.

-ترقية الاعتماد على قرض الايجار اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-تركيز نشاط الشركة على القطاع العام وتوسيع تدخلاتها في المهام فيما يتعلق بمساعدة المؤسسات في عملية الخوصصة وتسيير الموارد العامة التجارية غير المرصدة؛

-تركيز مهام الشركة على دعم وتأهيل وتطوير المؤسسات عن طريق إرشادها ومساندتها في إعادة هيكلتها المالية والاستراتيجية، (التشخيص، فتح راس المال، البحث عن الشركة)، وتوفير كل فرص التمويل الملائمة؛

ثانيا: الشركة المالية الجزائرية الأوربية للمساهمة (FINALEP):

1- التعريف بالشركة

أسست الشركة المالية الجزائرية الأوربية للمساهمة (FINALEP) بعد مجموعة من الاجتماعات التي قام بها بنك الجزائر ووزارة المالية مع البنك الأوروبي للاستثمار، الوكالة الفرنسية للتنمية والصندوق الألماني للتعاون من أجل تقديم دعم لتنمية الاستثمار في الجزائر. بتاريخ 15 نوفمبر 1990، تم إمضاء اتفاقية سمحت بإنشاء الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة فيما بعد. وقد بلغ رأس مال الشركة عند إنشائها 73.75 مليون دج موزعة على بنك التنمية المحلية بنسبة 40%، القرض الشعبي الجزائري بنسبة 20% والوكالة الفرنسية للتنمية بنسبة 40%. وبعد انضمام البنك الأوربي للاستثمار وصل رأس مالها إلى 159.75 مليون دج يحوز عليه كل من بنك التنمية المحلية بنسبة 40 %، الوكالة الفرنسية للتنمية بنسبة 28.74 %، القرض الشعبي الجزائري بنسبة 20 % والبنك الأوروبي للاستثمار بنسبة 11.23 %.[1]

[1]—سمير ايت عكاش، فاطمة الزهراء دوادي، "راس مال المخاطر كالية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة شركة sofinance -، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي، تحديات التمويل المعاصرة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 14-15 نوفمبر 2016، ص 13.

2-وظائف الشركة

وتقوم شركة FINALEP بجملة من المهام نذكر منها:[2]

-ترقية وتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث النشأة وتنمية المشاريع؛

-تساهم المالية الأوروبية الجزائرية بعمليات التمويل عن طريق الشراكة في راس المال الخاص، على عكس البنوك التي تمنح القروض، أي انها تقوم باقتصاد المساهمة في راس المال الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذه التمويلات تكون اما عن طريق الحساب الجاري، او سندات قابلة للتمويل او عن طريق قروض المساهمة، نقدا او محررا كتابيا او مقسمة الى جزئين نصفها بالعملة الصعبة والنصف الاخر بالعملة المحلية؛

المساعدة في اعداد الدراسات القابلة للتنفيذ والبحث عن تمويل مسبق والتحقيق من الشركاء وعرض نشاط البنوك والمعطيات الدولية التي تقدم الارشاد والمساعدة؛

-التركيب القانوني والمالي وحضور إتمام الإجراءات الإدارية والقانونية والمساعدة في إتمام إجراءات الانشاء؛

[2]—محمد الصديق مباركي، الياس عميروش، مرجع سبق ذكره، ص ص 91-92.

ثالثا: الشركة السعودية للاستثمار ASICOM

1-التعريف بالشركة

أنشئت الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار "أسيكوم" بموجب الاتفاقية الموقعة في 2004 بين حكومتي الجمهورية الجزائرية والمملكة العربية السعودية. باشرت نشاطها في شهر مارس 2008، يتواجد مقرها بالجزائر العاصمة. حدد رأسمال الشركة بـ 8 ملايين دج ، بالتساوي بين الدولتين.[1]

2-هيكل الشركة

يتولى تسيير الشركة، مجلس إدارة مكون من ستة (06) أعضاء، يمثل كل مساهم ثلاثة أعضاء، يترأس المجلس عضو من جنسية سعودية ويشرف على الإدارة التنفيذية مدير عام من جنسية جزائرية. يجتمع مجلس الإدارة دوريا على الأقل كل ثلاثة أشهر ويتخذ جميع القرارات الخاصة بالعمليات الاستثمارية.

3-وظائف الشركة

-المساهمة في رأسمال مشاريع (شركات) جديدة أو اقتناء حصص في شركات قائمة؛

-تمويل المشاريع التي تساهم فيها الشركة عن طريق حساب المساهمين؛

-تقديم تمويلات تكميلية على شكل قروض او سندات مساهمة؛

-إعادة او مراجعة دراسات الجدوى الاقتصادية؛

-البحث عن شركاء اخرين في المشاريع التي تستثمر فيها؛

[1]- موقع شركة السعودية للاستثمارَ ASICOM : يوم الاطلاع 2020/09/10 على الساعة 17:30
-https://www.asicom.dz/index.php/ar/#-

-اعداد تركيبة التمويلات للمؤسسات التي استثمرت فيها؛

رابعا: الجزائر استثمار (El djazair Istithmar)

"الجزائر استثمار " مؤسسة رأسمال استثماري، طابعها القانوني ذات مساهمة، أنشئت في 28 ديسمبر 2009 بينما بدأت نشاطها في 7 جويلية 2010. أنشئت بمبادرة من بنكين عموميين هما بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط . لقد تم اعتمادها من طرف وزارة المالية بتاريخ 11 ماي 2010 برأسمال اجتماعي يبلغ مليار (1) دينار جزائري موزّع كالتالي [1]:

-بنك الفلاحة والتنمية الريفية براس مال قدره 700 مليون دج وبمساهمة في حصص راس المال 70%؛

-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط براس مال قدره 300 مليون دج وبساهمة في حصص راس المال 30%؛

تسعى شركة رأس المال الاستثماري إلى الدخول في شراكة وذلك بمساهمة نقدية، ذات أقلية وبصفة مؤقتة من رأسمال الشركة المستهدفة. ومنه كل عملية تتعلق بالمساهمات في الأموال الخاصة وشبه الخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-وظائف الشركة

تتمثل المهام الرئيسية لشركة "الجزائر استثمار" فيما يلي:

-منح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منتوج مالي لمعالجة العجز في أعلى جدول ميزانية المؤسسة (الأموال الخاصة)؛

-تشجيع المستثمرين في خلق مؤسسات جديدة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال القيم المنقولة؛

[1]– موقع شركة الجزائر استثمار: تاريخ الاطلاع 2020/09/09 على الساعة 12:49
-https://www.eldjazair-istithmar.dz/?page=rubrique&id_s=3&lang=ar

-المشاركة في برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-المشاركة في تنمية السّوق المالي (البورصة)؛

-تحسين الهيكل المالي للمؤسسة لتمكينها من الحصول على القرض المصرفي.

خامسا: الصندوق المغاربي لرأس المال الاستثماري MPEF :Maghreb Private Equity Fund

1-التعريف بالصندوق

ينشط صندوق رأس المال الاستثماري المغاربي بثلاث دول مغاربية: الجزائر، تونس،المغرب، عن طريق مجمع "تونانفست"(Tuninvest Group)، بدأ نشاطه لأول مرة في تونس سنة 2000 من طرف المؤسسة المالية الدولية SFI « Société Financiére Internationale التي ساهمت في استثمار شمال افريقيا وكمرحلة أولى بدأت بالاستثمار في كل من الجزائر، تونس، المغرب لتنتقل بعد ذلك الى ليبيا.

المساهمين الاخرين في الصندوق المغاربي لراس المال الاستثماري كل من:

-وكالة التنمية الهولندية (FMO)؛

-صندوق التنمية البلجيكي (BIO) ؛

-الشركة البلجيكية للاستثمار في الدول النامية؛

-الوكالة الفرنسية للتطوير (AFD)؛

-شركة الترقية والمساهمة من اجل التعاون الاقتصاديProparco ، والإدارة من قبل مجمع Tuninvest Finance Groupe)؛[1]

2-وظائفه

-يقوم بالاستثمار في الأموال الخاصة للمؤسسات الخاصة، ومرافقتها وتطورها؛

-تدعيم برنامج الخوصصة في المنطقة في مرحلة تحويل المؤسسات العمومية الى مؤسسات خاصة؛

- تلعب دور الوسيط بين المؤسسات الممولة عن طريقه ومصادر التمويل (البنوك، المؤسسات المالية...)؛

سادسا: الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في الجزائر(CNAC)

1-التعريف بالصندوق

تم انشاءه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي)، تعمل على تخفيف الاثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الاجراء في القطاع الاقتصادي، ومن اجل تحقيق هذه الغاية قام بمساعدة من المؤسسات المواجهة لصعوبات بتطوير نظام ذو طابع اقتصادي أساسا لتمكينهم من الاستمرار في مزاولة النشاط الاقتصادي، وهذا من خلال تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات، حيث ينص الجهاز التشريعي للتامين عن البطالة علة مساعدة المؤسسات المواجهة لصعوبات.

[1]– عابد نصيرة، عبد القادر بريش، " راس المال المخاطر كمدخل استراتيجي لتدعيم التمويل الاستثماري في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص .219

2-هيكل الصندوق

تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضّمان الاجتماعي، يعمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتعداد يناهز1497 أجيرا، موزعًا إقليميا عبر[1]:

- مقر المديرية العامة؛

-ثلاثة عشر (13) وكالة جهوية؛

-ثماني وأربعين (48) وكالة ولائية؛ لكلّ وكالة جهوية وكالة أو عدّة وكالات ولائية فرعية؛

-اثنا وعشرون (22) مركزاً للبحث عن شغل؛

-ثماني وأربعون (48) مركزًا لدعم العمل الحر؛

3-وظائفه

يعتمد الصندوق الوطن للتامين عن البطالة في تمويله للمؤسسات التي تواجه صعوبات صيغة راس المال المخاطر، فاذا تعرضت هاته المؤسسات التي تتلقى المساعدة الى خسارة فان الصندوق بطبيعة الحال يتحمل الخسائر، اما اذا تم انقاذ المؤسسة وتحقيقها الأرباح فان الصندوق يكتفي فقط باسترجاع جزء من راس ماله المخاطر به والذي لا يتجاوز في احسن الحالات 40%، اما 60% الباقية مخصص لإجراء دراسات

[1]– موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: تاريخ الاطلاع 2020/09/11 على الساعة 16:33
-https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx-

التشخيص والصندوق لا يسترجعها سواء حققت المؤسسة ربحا او خسارة. وقد اعتمد طرقا للمساعدة منها[1]:

-تقديم حصص المساعدة لراس المال توجه جوانب محددة؛

-المشاركة في راس مال المؤسسة، وهي مشاركة مؤقتة تنتهي بمجرد تحقيق المؤسسة لمستوى من التسيير الذي يضمن بقاء المؤسسة والحفاظ على مناصب الشغل ولما لا توفير مناصب جديدة؛

غير ان نجاح الصندوق في التطبيق السليم والدقيق لأسلوب راس المال المخاطر من شانه فتح المجال امام رؤوس أموال الخواص لتأسيس شركات راس مال مخاطر من شانه توفير تعدد لمصادر التمويل ومن ثم انشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: تقييم نشاط وأداء شركات راس المال المخاطر في الجزائر

تحتوي محفظة شركات راس المال المخاطر على عدة شركات كل منها تقوم بنشاطات مختلفة عن الأخرى حسب لمهامها و لأهدافها المسطرة التي تريد تحقيقها فيما يلي يبين نشاط كل شركة:

أولا: نشاط شركة Sofinance:

فتتمثل أصول الشركة من خلال عرض الجدول التالي:

[1]– عبد السميع روينة، إسماعيل حجازي، "تمويل المؤسسات الصغير والمتوسطة عن طريق شركات رأس المال المخاطر" ورقة علمي مقدمة للملتقى الدولي، متطلبات تاهيل المؤسسات الصغير والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006، ص ص 316- 317.

-جدول رقم (3-7): يبين أصول شركة Sofinance (2014-2017)

	2014	2015	2016	2017
رأس المال	5 000 000	5 000 000	5 000 000	10 000 000
الأموال الخاصة	7 866 000	8 265 000	8 639 000	14 039 000
إجمالي الأصول	9 974 124	11 470 746	12 029 000	16 241 918

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: تاريخ الاطلاع 2020/11/11 على الساعة 17:00

-www.sofinance.dz.

إن رأس مال الشركة يقدر بـ 000 000 000 5 دج، أما فيما يخص الأموال الخاصة عرفت ارتفاعا مستمرا خلال السنوات ، اما في سنة 2017 وصل الى 000 000 10، ليتفاقم إجمالي أصول الشركة إلى 918 241 16دج سنة 2017. وذلك لزيادة الاستثمارات المحققة وارتفاع الأرباح.

الجدول الموالي يوضح قيمة القرض الايجاري الممنوح من طرف شركة SOFINANCE خلال الفترة 2013-2017:

-الجدول رقم (3-8): نشاط الاستثمارات الخاصة بشركة sofinance (2014-2017)

مليون دج

السنوات	2014	2015	2016	2017
القرض الايجاري	4 182 943	4 933 000	5 138 000	6 250 598
مساهمة في راس المال	1 195 626	1 245 600	1 047 000	1 163 937

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على : تاريخ الاطلاع 2020/11/11 على الساعة 17:22

-www.sofinance.dz

من خلال الجدول نلاحظ ان نشاط الاستثمارات الخاصة للشركة في تزايد كبيرا، حيث سجلت مساهمة في رأس المال ارتفاع من 1 195 626 مليون دج سنة 2014، الى 1 163 937 دج سنة 2017، اما بالنسبة للقرض الايجاري فهو كذلك شهد ارتفاع من 4 182 943 مليون دج سنة 2014، الى 6 250 598 دج سنة 2017.

-الجدول رقم (3-9): تقييم خدمات شركة sofinance(2014-2017) مليون دج

	2014	2015	2016	2017
القروض بالالتزام	575 000	672 000	1 608 000	827 966
قروض طويلة ومتوسطة الاجل	2 859 000	3 292 000	2 845 000	3 077 998
سندات ذات دخل ثابت	500 000	500 000	50 000	50 000

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على : تاريخ الاطلاع 2020/11/11 على الساعة 17:33

-www.sofinance.dz

من خلال الجدول نلاحظ ان خدمات شركة sofinance في تزايد مستمر خلال الفترة قيد الدراسة فكل من : القروض بالالتزام ، والقروض الطويلة والمتوسطة الاجل في ارتفاع كبير، اما سندات ذات دخل ثابت فعرفت ثبات في قيمها من 2014 الى 2016 بقيمة 000 500 دج، وانخفظت سنتي 2016-2017 بقيمة 000 50 دج.

حيث من خلال الجدول وتحليله يتبين ان الشركة تعتمد على القروض الطويلة والمتوسطة الاجل بنسبة كبيرة في التمويل بينما القروض بالالتزام شكلت أقل قيمة مقارنة بالتمويل الأول وذلك راجع لأن التمويل بالقروض الالتزام لايتطلب إجراءات تمويل صعبة ولا يتطلب الكثير من الوقت للدراسة والموافقة عليه.

ثانيا: نشاط شركة FINALEP

تميزت أول تجربة جزائرية لإنشاء شركة رأس ال استثماري بمساهمة شريك أوروبي، بغرض الاستفادة من الخبرة والتجربة الأوروبية في هذا المجال ، لكن ما يلاحظ على هذه المساهمة انها تناقصت بالموازاة مع تزايد راس مال الشركة، بعد قرار انسحاب البنك الأوروبي للاستثمار بمساهمة تقدر ب 11.26% من راس مال الشركة المالية في ماي 2012، وفقا لشروط العقد المبرم عند التأسيس في 11 جوان 1991، والذي حدد فترة مساهمة البنك ب 20 سنة، وبذلك أصبحت المساهمة الجزائرية في الشركة تمثل 71.26% بأغلبية من بنك التنمية المحلية الذي يعتبر الشريك الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولتعزيز قدرتها اكثر، فقد تقرر زيادة رأس مال الشركة الى 1200 مليون دج، في افريل 2015، عقدت أساسا من طرف بنك التنمية المحلية بنسبة 64%، والقرض الشعبي الجزائري ب 32%، ولم تحقق هذه الزيادة الا سنة 2017، وبهذا تصبح المساهمة الجزائرية في راس مال الشركة تمثل 96%، هذا ما سيقود الى

تحولها الى شركة عمومية لراس المال الاستثماري، وقد صرح كمال الدين بوطواطه –المدير التنفيذي السابق ل FINALEP– ان مهنة راس المال الاستثماري في هذه الشركة لم تتدخل كأداة تمويل الاقتصاد، ووسيلة لضمان النمو بطريقة جدية، لكنه جاء كأداة لتنفيذ سياسة شراكة جزائرية أوروبية في اطار دبلوماسي.[1]

تعتبر الموارد المالية ل FINALEP ضئيلة مقارنة بالموارد التي تم رصدها للمتعاملين العموميين الذين سبق عرضهم، فراس مالها يزيد عن راس مال الهياكل حديثة المنشاة في السوق ("الجزائر استثمار"، وصناديق الولاية") بقيمة 200 مليون دج فقط، لم تتمكن FINALEP من توسع محفظة استثماراتها بالشكل اللازم، تضم محفظة أصول الشركة المالية الأوروبية للمساهمة المشاريع التالية:

–الجدول رقم (3–10): محفظة استثمارات شركة finalep

المنطقة	قطاع النشاط	مرحلة التمويل
الجزائر العاصمة	التكنولوجيا الحيوية الصناعة الالكترونية	مرحلة النمو
عنابة	البناء والترقية العقارية	مرحلة الانشاء
غرداية	الصناعة الغذائية	مرحلة الانشاء
تلمسان	صناعة الزجاج	مرحلة الانشاء
سطيف	تحويل البلاستيك (صناعة) صناعة الجير تصنيع المعدات (صناعة ميكانيكية)	مرحلة الانشاء

[1]– أحلام بوقفة، "راس المال المخاطر كنموذج تمويل المشاريع الاستثمارية– حالة شركة sofinance "، مذكرة لنيل شهاد دكتوراه، في العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2017– 2018، ص ص 213–214.

تيبازة	انتاج مستحضرات التجميل	مرحلة الانشاء
سيدي بلعباس	صناعة صيدلانية	مرحلة الانشاء

المصدر:أحلام بوقفة، "راس المال المخاطر كنموذج تمويل المشاريع الاستثمارية- حالة شركة sofinance "، مذكرة لنيل شهاد دكتوراه، في العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2017- 2018، 214.

يبين الجدول التالي بوضوح ان الشركة معظم المشاريع التي مولتها كانت في مراحلها الأولى، حيث قدمت تمويلا براس مال مخاطر ل8 مشاريع من أصل 10 مشاريع استثمارية، أي ما نسبة 80 % وهذا يدل على ان الشركة تهتم بتدعيم الأفكار الابتكارية في الجزائر.

استطاعت الشركة في سنة 2017، حسب تقرير COSOB تحقيق نتيجة مالية موجبة لأول مرة منذ خمس سنوات، وهذا راجع للوضع المالي الذي أصبح يميز الشركة بعدما تمكنت من رفع رأسمالها، حيث اضافت الى محفظتها السابقة 3 مشاريع مولتها من أموالها الخاصة تنشط في قطاع الطاقة والبناء والاشغال العمومية بقيمة 310 مليون دج، وقد وصل عدد المشاريع الممولة عن طريق صناديق الاستثمار الولائية الى 14 مشروعا في نهاية 2016 بسبب مساهمة تراوحت بين 16%، 48 %، وبلغ حجم الاستثمار فيها 927 مليون دج.[1]

وفي 2018/12/31 قدرت محفظة الشركة ب 11 مساهم بمقدار 863.7 مليون دينار بعدما كانت تحتوي على 9 مساهمين بمقدار 776.7 مليون دج، فبالنسبة للمشروعين الجديدين ينشطان في صناعة

[1] –Rapport Annual de la COSOB 2017، p 48.

تاريخ الاطلاع 2020/09/12 على الساعة 19:22

[1]التعبئة والتغليف والأخر في التكوين الاحترافي بمبالغ على التوالي 50 و 37 مليون دج، بنسبة مساهمة في راس المال الاجتماعي بين 4.55%و 38.71%.[2]

وفي نهاية السداسي الأول من سنة 2019، أصبحت الشركة تحتوي على 6 مساهمين جدد في مجال الصناعة والقطاع الطبي،

وضعت في اطار تصرف صناديق الاستثمار الولائية، بمقدار اجمالي قدر ب 346 مليون دج.

تم تسجيل 5 مشاركين مختلفين تتراوح قيمهم بين 25 و 100 مليون دج، في مشاريع في قطاعات الأغذية الزراعية، الصناعة و الطب، الذين هم حاليا قيد الشكليات التوثيقية للحصول علة الموافقة من طرف الخزينة العمومية. ان هناك تطور بنتيجة موجبة من حيث ربحية محفظتها سنة 2018، قدرت ب 44 مليون دج مقارنة ب 30 مليون دج سنة 2017.

ثالثا: نشاط شركة السعودية للاستثمار ASICOM

تعتبر الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار رائدة في إقامة الشراكات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، سواء مع طرف جزائري أو أجنبي.

منذ بداية نشاطها وإلى غاية نهاية سنة 2017، جسدت أسيكوم بصفة انفرادية أو بالشراكة مع الغير، عدة عمليات استثمارية في قطاعات مختلفة، حيث دخلت بعض منها في النشاط والبعض الآخر لا يزال في طور التنفيذ.

---

[2] –Rapport Annuel de la COSOB 2019، p 42. تاريخ الاطلاع 2020/09/12 على الساعة 19:22

-الجدول رقم (3-11): المشاريع الاستثمارية لشركة الجزائرية السعودية للاستثمار Asicom

المؤسسة	النشاط	المقر	رأس المال	الوضعية
ROTO ALGERIA	مطبعة	الجزائر	190 000 000	تم التنازل عنها 2012
المواد الحمراء أوراس	انتاج الأجور الأحمر للبناء	خنشلة	870 000 000	دخلت في النشاط
شركة السياحة	قرية سياحية	سكيكدة	380 000 000	طور التنفيذ
شركة شيفاب	فندق 4 نجوم	بجاية	700 000 000	طور التنفيذ
ATA أرمتور تكنيك الجيري	تشكيل الحديد المخصص للبناء	جزائر	833 000 000	دخلت في النشاط
MST BAT	أشغال بناء	جزائر	20 000 000	دخلت في النشاط
OCEANO CENTER	مركز تجاري	جزائر	58 133 000	دخلت في النشاط
CITY MALL	مركز تجاري	قسنطينة	549 830 000	طور التنفيذ
هايبر توزيع الجزائر	مركز تجاري	الجزائر	720 000 000	دخلت في النشاط
الجزائر ايجار	ايجار مالي	الجزائر	3 500 000 000	دخلت في النشاط

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على موقع الشركة: تاريخ الاطلاع 2020/09/10 على الساعة 22.01

-https://www.asicom.dz/index.php/ar/#

من خلال الجدول نلاحظ ان محفظة شركة الجزائرية السعودية للاستثمار Asicom، تتميز بالتنوع، حيث ان راس مال المشاريع الاستثمارية تراوح بين 20 مليون دج، و 1 مليار دج، ولوحظ كذلك ان اغلب المشاريع تنتمي الى قطاع الخدمات واشغال البناء، وهي متواجدو اغلبها في الشرق والوسط الجزائري،

اما الى وضعيتها فهناك 6 مشاريع دخلت في النشاط، و 3 مشاريع طور التنفيذ، و مشروع تم التنازل عنه سنة 2012.

رابعا: نشاط الجزائراستثمار (El djazair Istithmar)

بدأت " الجزائر استثمار" في نشاط راس المال المخاطر في 2011، تزامنا مع دخول الصناديق الولائية حيز التطبيق، استثمرت في هذه السنة مبلغ 91.7 مليون دج، من أموالها الخاصة للمساهمة في مشروعين استثماريين في قطاع الصناعة، يعتبر هذا المبلغ ضئيلا مقارنة بما سمح لها القانون باستثماره (15% من الأموال الخاصة في مشروع واحد المادة 17 من القانون 06-11)، حيث لم يبلغ نصف المبلغ المسموح باستثماره وهو 300 مليون من الأموال الخاصة، فكانت النسبة المستثمرة في المشروعين هي 31% من ذلك المبلغ، وهي بذلك استغلت نسبة 9.17% فقط من أموالها الخاصة، وهذا يدل ان المشروعين لا يحملان مخاطرة كبيرة.

تضاعف حجم المبالغ المستثمرة، في 2012 و 2013، وكذا عدد المشاريع الممولة في مختلف القطاعات وهذا راجع لتنشيط صناديق الاستثمار الولائية الموكلة الى " الجزائر استثمار"، وشهدت سنوات 2014 حتى 2016 ارتفاعا في حجم المبالغ المستثمرة مقارنة مع التزايد في عدد المشاريع الممولة، اما سنة 2015 فتميزت بعدم تمويل الشركة لاي المشاريع التي عرضت عليها.[1]

[1]–أحلام بوقفة، مرجع سبق ذكره، ص .210

فلقد عرفت شركة "الجزائر استثمار" 16 مساهمة منذ بدايتها الى سنة 2016 ، بقيمة 791.10 مليون دج، مقارنة بسنة 2015 التي كانت 761.1 دج، بمقدار زيادة بلغت 30 مليون دج في الصناديق الولائية، وكان توزيع هذه المشاركة كالتالي:

-10 مساهمات في راس المال بمبلغ 571.6 مليون دج.

-6 مساهمات في الصناديق الاستثمارية الولائية بمبلغ 219.5 مليون دج.[1]

[1]–Rapport annual 2017، p 46

تاريخ الاطلاع 2020/09/10 على الساعة 11:29

-الجدول رقم (3-12): محفظة استثمارات شركة الجزائر استثمار في الفترة من 2011-2016

السنوات	قطاع النشاط	نسبة المساهمة %	المنطقة
2011	-نجارة الالمنيوم -صناعة البلاستيك	49 28.5	وسط شرق
2012	-انتاج الاجر -اعلام الي -انتاج الاسرة والوسائد -الات البناء -مركب الحليب	6.94 36.43 39.06 45.54 38.60	العاصمة خنشلة تلمسان بسكرة الجنوب
2013	-مذبحة -صناعات غذائية -الات البناء -انتاج الاجر -مركب سياحي	46.51 17 49 6.94 45.90	وسط قسنطينة شرق شرق جنوب
2014	-محلية -معلبات اسماك	37.60 26.13	عنابة غرب
2015-2016	تم تمويل مشروعين من الأموال الخاصة للشركة		

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الشركة : تاريخ الاطلاع 2020/09/13 على الساعة 01:20

https://www.eldjazair-istithmar.dz/?page=rubrique&id_s=6&lang=ar–

من خلال الجدول نلاحظ ان هناك تنوع كبير في قطاعات النشاطات المستثمر فيها، مع تفوق قطاع الصناعة 11 عشر مشروعا (69 من المشاريع الممولة)، مع اختلاف معدل المساهمة الذي لم يتجاوز 49%، وذلك حسب ما نص عليه القانون (06-11).

وفي نهاية سنة 2018 كانت تحتوي محفظة الشركة على 14 مساهم بمقدار 852 مليون دج، بما في ذلك 8 مساهمين في راس المال بمقدار 500.6 مليون دج، و3مساهمين في صناديق الاستثمار الولائية بمقدار 147 مليون دج، و3مساهمين في تمويل مختلط، بمقدار 205 مليون دج.

بالنسبة للنشاط في السداسي الأول من سنة 2019، شركة "الجزائر استثمار"، بعد التحقق من موافقة الخزينة العمومية، بالتسجيل في صناديق الاستثمار الولائية، لمساهم في شركة في مرحلة الانشاء التي تنشط في مجال الادوية، بمقدار 100 مليون دج.

–خامسا: نشاط الصندوق المغاربي لراس المال الاستثماري MPEF

انطلق نشاطه فعليا سنة 2001 عن طريق "أفريك أنفست" برأس ما قدره 5 مليار دج، وقد قام باستثمار في حوالي 12 مؤسسة من اشهرها شركة التنمية اصطناعية والتجارية " SODINCO"، شركة المصبرات الجزائرية الحديثة، " NCA ROUIBA"، والشركة المغاربية بالجزائر " MAHRAB LEASING ALGERIE".[1]

[1]– عابد نصيرة ، عبد القادر بريش، مرجع سبق ذكره، ص .219

سادسا: نشاط الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في الجزائر(CNAC)

رغم حداثة التجربة المتعلقة بمساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات والتي م تنطلق فعليا الا مع منتصف سنة 2000 من خلال التجربة النموذجية التي مست 16 مؤسسة من بين 30 مقترحة من الشركات القابضة، الا ان الصندوق تمكن من الحفاظ على 4500 منصب شغل لا غيره، وفي الحقيقية ان هذا الرقم تم تحقيقيه من خلال الأموال التي ضخها الصندوق في هاته المؤسسات وسمحت لها بالاستمرار، وليس ابدا مؤشرا على نجاح العملية التي تتطلب اعداد تقييم موضوعي للنتائج المحققة.

ان تصريح السيد محرز ايت بلقاسم المدير العام للصندوق على ان انخفاض المستفدين من خدمات الصندوق من 179000 الى 10000 مستفيد لا يعني سلامة الاقتصاد الوطني، ويجعلنا نؤكد بالاسقاط ان المساهمة في راس مال 16 مؤسسة لا يعني سلامة العملية ونجاحها ولا يدعونا الى التكلم عن توسيع العملية قبل التقييم الفعلي والحقيقي لنتائج عملية المساعدة النموذجية.[1]

[1]–عبد السميع روينة، إسماعيل حجازي، مرجع سبق ذكره، ص .317

الفصل الثالث: رأس المال المخاطر كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث: شروط إنجاح شركات راس المال المخاطر في الجزائر وسبل دعمها

على الدولة ان تقدم يد العون لشركات رأس المال المخاطر و الوقوف الى جانبها حتى تتغلب على الصعوبات المختلفة الي تواجهها وتوفير الشروط الازمة التي تساهم بنجاحها وكذلك دعمها بشتى طرق .

أولا: شروط نجاح شركات رأس المال المخاطر في الجزائر

يجب على الدولة الجزائرية توفير مجموعة من الشروط لإصلاح هذه الشركات نلخصها في النقاط التالية[1]:

-انشا شركات راس مال المخاطر في الجزائر بغض النظر عن جنسيتها؛

-دعم أساليب الشراكة مع مؤسسات راس مال المخاطر الأجنبية خاصة المالكة للتكنولوجيا عالية؛

-انشاء مراكز بحوث والتدريب لمساعدة المشاريع الناشئة لدعمها بالتمويل، والاستشارة؛

-انشاء مركز وطني للإعلام الاقتصادي مهمته توفير المعلومات للمستثمرين في كافة اجوا النشاط الاقتصادي؛

-الإسراع في انشاء سوق أوراق مالية من خلاله تداول الأسهم والأوراق المالية الخاصة لهذه الشركات؛

-تقديم حوافز ضريبية لهذه الشركات بالإضافة الى تبسيط الشروط التنظيمية التي تحكم عمل هذه الشركات؛

ثانيا: سبل دعم شركات رأس المال المخاطر في الجزائر

على الدولة ان تقدم المساعدة الضرورية للشركات نظرا للصعوبات التي تتعرض لها مثل انخفاض الإيرادات وارتفاع المخاطر ودعمها بجميع الطرق سواء المباشرة او غير المباشرة

[1]–كريم دراجي، "شركات رأس المال المخاطر كالية لتمويل المؤسسات دراسة حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجزائر، العدد 09، سبتمبر 2013، ص 352.

1-التدعيم غير المباشر لشركات راس مال المخاطر: وهو كل ما يتعلق بالحوافز الضريبية والشروط التنظيمية التي تحطم عمل هاته الشركات وكذا الجانب التشريعي الذي خلق بيئة ملائمة لتطورها، لذلك يجب ان تتميز اللوائح والتنظيمات التي تصدرها الدولة البساطة.[2]

2- التدعيم المباشر لشركات راس مال المخاطر: لا يجب ان يقتصر تدعيم الدولة لشركات راس مال المخاطر على التدعيم غير المباشر بل يتعداه الى الدعم المباشر والاشتراك في نشاطاتها و يتخذ هذا عدة اشكال أهمها[1]:

-توفير تمويل مباشر لمشروعات من قبل الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كمساهمة الدولة الألمانية في رؤوس أموال مشاريع تكنولوجية خطيرة، وبنك التنمية المحلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للحكومة الفرنسية سنة 1996.

-انشاء الدولة لصناديق مشتركة او عامة لرأس مال الخاطر كشكل من اشكال الدعم المباشر لهذا النشاط، مثل هذه الصناديق وجدت في الولايات المتحدة الامريكية حيث أنشأت عام 1957 والصناديق الألمانية المنشأة سنة1995.

-الاستثمار في شركات رأس مال المخاطر التي تتولى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل الصندةق المنشأ في فلندا 1994.

-دور الاعوان الماليين في الاقتصاد (ماعدا الدولة) بالإضافة للدولة يمكن لكل من البنك ، المؤسسات المالية ، المستثمرين المستقلين، شركات التأمين، صناديق المعاشات (الضمان الاجتماعي في الجزائر)، ان تلعب دورا حيويا في تطوير شركات راس مال المخاطر.

[2]–السعيد بريبش، مرجع سبق ذكره، ص .13

[1]–محمد الصديق مباركي، الياس عميروش، مرجع سبق ذكره، ص ص 100، 101.

ان تدعيم الدولة ومساهمتها تؤدي الى زيادة فاعلية شركات راس مال المخاطر لمواجهة الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لا تقبل عليها سوق التمويل التقليدي عادة لارتفاع المخاطر، ولا شك ان الموارد المالية لشركات راس مال المخاطر لن تكفي بمفردها للوفا بكل هذه الحاجات لذا تعتبر مساهمة الدولة دفعة قوية نحو توسيع طاقاتها المالية.

تبرز أهمية راس المال المخاطر في الجزائر في هذه المراحل للأسباب التالية:

-انطواء هذه المراحل على مخاطرة عالية؛

-عادة ما يكون حجم التمويل المطلوب كبيرا لا يستطيع صاحب او أصحاب المشروع توفره ذاتيت؛

-استكشاف البنوك عن تمويل مثل هذه المشاريع؛

-يفضل أصحاب المشاريع من يقاسمهم المخاطر المحتمل من خلال المشاركة في النتائج بدلا من الحصول على تمويل بفوائد ثابتة (قروض)؛

-اشراك طرف أخر في المشروع يفيد في تحقيق دراسة أفضل لجدوى المشروع وفي ادارته؛

الفصل الثالث: رأس المال المخاطر كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلاصة الفصل

ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يعتبر أداة فعالة لتحريك الاقتصاد الجزائري والعمل على تطويره رغم الظروف الاقتصادية الدولية، نظرا لمساهمات هذه المؤسسات الاقتصادية وحتى الاجتماعية، لذا عملت الجزائر جاهدة للاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسط من خلال وضع برامج وهيئات لدعم وتطوير هذا القطاع كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، و وكالة ترقية ودعم الاستثمارات...

اما لسوق رأس امال المخاطر في الجزائر فيعتبر حديث النشأة ويعرف نموا محدودا، و تنشط به عدة شركات أهمها شركة sofinance ، و finalep ، التي لم تحقق النتائج المرجوة لانعدام المحيط الملائم ، وهو ما يتطلب على السلطات الجزائرية التدخل لتحسين وانجاح هذا النوع من الشركات التي اثبتت نجاحها في مختف دول العالم.

الخاتمة

ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة الى أخرى باختلاف درجة النمو الاقتصادي وطبيعة المنتجات ، الامر الذي أدى صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فكل دولة لجات لتعريفه حسب للمعايير المختلفة، وهناك عدة خصائص تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات الكبيرة كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سهلة الانشاء ولا تتطلب رؤوس أموال كبيرة بالإضافة لخصائص أخرى، الا انها تعاني من عدة مشاكل منها تسويقية والإدارية ، لكن المشكل المهم المتمثل في التمويل الذي اصبح يعيق نشاطها،

فاعتمدت على نوعين التمويل التقليدي بمختلف الياته مثل البنوك التجارية، التمويل الرسمي، التمويل الذاتي...الخ الا انها بائت بالفشل في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الامر الذي جعله تبحث على التمويل الاخر وهو الحديث الذي تميز أيضا اختلاف الياته كالتمويل الايجاري والتمويل بالصيغ الإسلامية، فالتمويل براس المال المخاطر اظهر نجاحاته المتكررة في بعض الدول المتقدمة وحتى النامية منها.

حيث يعتبر رأس المال المخاطر بمثابة المحرك لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة ذات التكنولوجيا العالية، حيث يحظى بأهمية بالغة على الصعيد الدولي وحتى المحلي بالنظر الى الدور الذي باتت تلعبه شركات رأس المال المخاطر كمصدر تمويلي مستحدث للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولما تقدمه من دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات المخاطر المرتفعة، لتحقيق أرباح كبيرة، وعلى الرغم من ان استعمال هذه التقنية في الجزائر ليس واسعا بل محدودا، الا ان تفعيلها بالشكل الملائم يمكن ان يكون له الأثر الكبير في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تشجيعها ، ولكن يجب توفير المناخ الملائم لهذه التقنية للقيام بنشاطاتها المختلفة.

نتائج اختبار الفرضيات

-الفرضية الأولى:

- اثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى حيث تساهم بشكل كبير في توفير مناصب الشغل والتخلص من البطالة حيث وفرت 2655470 عامل خلال سنة 2017 نظرا لعددها المتزايد خلال السنوات الأخيرة، فبلغت أيضا سنة 2017 الى 1074503 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الجزائر؛

- اثبتت الدراسة ان الفرضية الثانية خاطئة، حيث ان تقنية رأس المال المخاطر لا تقوم على تقديم التمويل المالي فقط، بل أيضا تقدم النصح والإرشاد للمؤسسات الممولة، ومتابعة نشاطاتها ، وتنظيمها وحتى مساعدتها على الإدارة؛

- اثبتت الدراسة ان الفرضية الثالثة خاطئة، حيث ان سوق راس المال المخاطر في الجزائر جد ضعيف ومحدود وذلك راجع لعدة أسباب منها، حداثة نشأته، عدم وجود تشريعات تنظم نشاطه وتشجعه، الذي انعكس سلبا على نشاط شركاته التي هي قليلة التعداد ومحدودة في الجزائر وذلك لعدم خبرتها الكافية، و عدم امتلاكها لرؤوس الأموال الكافية لتمويل المؤسسات الصغير والمتوسطة، وافتقارها للمناخ الملائم للتمويل؛

النتائج المتوصل اليها

-النتائج النظرية

ان من ابرز مقومات ظهور وانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كون هذه المؤسسات لا تحتاج الى راس مال كبير، ولا لتكنولوجيا عالية الجودة، بالإضافة الى تشجيع الدول للقطاع الخاص والتماشي مع نظام السوق المفتوح؛

-غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي مؤسسات مصغرة يقل عدد العمال فيها عن 9 عمال،

-تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتمويل مشاريعها بالاليات التقليدية المتمثلة في في التمويل الذاتي، والبنوك التجارية، الاقتراض من الاهل والاقارب؛

-يعتبر التمويل من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم بساطتها وقلة حجم راس مالها؛

-قدمت مختلف المقاربات النظرية مختلف الخيارات المتاحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات الاقتصادية الجديدة

-تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نمطين من التمويل أحدهما تقليدي الذي رغم خصائصه الى انه فشل في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأخر التمويل الحديث الذي برهن نجاحه بمختلف إلياته.

-رأس المال المخاطر هو بمثابة البديل التمويلي الأمثل، الموجه لحل المشاكل التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الامر الذي أثبتته مختلف التجارب عبر العالم والتي تشير كلها أن راس المال المخاطر وسيلة واعدة وناجحة؛

-النتائج التطبيقية

-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انعاش الاقتصاد وذلك حيث عرفت تطورا خلال السنوات الأخيرة وهذا نظرا لاهتمام الدولة بهذا القطاع حيث بلغ عددها 1074503 مؤسسة سنة 2017، في حين كان لها أيضا مساهمة في توفير مناصب الشغل وذلك حيث وفرت 2655470 منصب شغل سنة 2017، ومساهمتها في خلق قيمة مضافة بمقدار 11421.69 مليون دج، خلال سنة 2017؛

-يتجسد التمويل براس المال المخاطر من خلال شركات راس المال المخاطر التي تعتبر اهم وسائل الدعم المالي والفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتغطية الحاجات التمويلية خلال مختلف أطوار حياتها، دون ضمانات؛

-يتمثل نشاط شركات راس المال المخاطر في الجزائر في عدة شركات منها عامة، وخاصة وأخرى مختلطة تتمثل في: El djazer – Asicom - Cnac- Mpef- finalep-Sofinance Istithmar وحيث تتميز بنشاط محدود وضعيف خاصة في مجال الصناعة، ولا تتعدا نسبة مساهمة بعض شركات لديها نسبة 49%، الذي لا يناسب هذه التقنية؛

اقتراحات

-الاهتمام أكثر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الجزائر، للنهوض بالاقتصاد الجزائري؛

-ضرورة وضع سياسات وأجهزة ملائمة لرعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل توفير الظروف الملائمة لتطوير هذه المؤسسات، والحرص أكثر على المراقبة المستمرة لنشاطاتها؛

-تشجيع التوجه الى الصيغ التمويلية الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للامتيازات التي تتوفرها مقارنة بالصيغ التقليدية؛

-ضرورة استحداث عدد كبير من شركات راس المال المخاطر في الجزائر، وتوفرها على الرؤوس الأموال اللازمة لتلبية الطلب المتزايد على التمويل؛

-ضرورة تنشيط سوق رأس المال المخاطر في الجزائر، وتوفير له كل الظروف المناسبة؛ لكي يتم الخروج من الاستثمار من خلاله؛

- توفر بيئة ملائمة لعمل شركات راس امال المخاطر من خلال انشاء حاضنات اعمال لاحتواءاه للافكار الجديده الناشئة ، وتدريب العاملين في القطاع على مختلف الجوانب المالية والفنية والقانونية

-الانفتاح على هذه التقنية من خلال الحملات التحسيسية، كما يمكن الاستعانة بمختلف الوكالات مثل وكالة دعم الشباب، والصندوق الوطني للتامين عن البطالة؛

أفاق البحث

على ضوء ما عرض في هذا البحث، وما تم التوصل اليه من استنتاجات وما تم وضعه كتوصيات، ظهرت إشكاليات جديدة نعتقد انها مناسبة للبحث والنقاش وهي:

-دور راس المال المخاطر في تمويل المشاريع الريادية؛

-دراسة مقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الاعمال في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-متطلبات تطوير سوق راس المال المخاطر بالجزائر؛

-واقع راس المال المخاطر في البنوك الإسلامية؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع

-أولا: المراجع باللغة العربية

1-الكتب

1-أحمد بوراس، تمويل المنشات الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، .2008

2-أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث تنمية شاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2011 .

3-أحمد سليمان نصاونة، المصارف الإسلامية، علم كتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، .2008

4-أحمد بن حسن بن أحمد الحسني، "صناديق الاستثمار دراسة وتحليل من منظور الاقتصاد الإسلامي"، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، .1999

5-جولييت فيرلي، "استثمر أموالك في صناديق الاستثمار"، ترجمة: خالد العامري، دار القانون للنشر والتوزيع، مصر، 1999.

6 -رابح خوني، رقية حساني،" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها" ، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى 2008 ،ص. 22

7-سعاد نائف البرنوطي، إدارة الاعمال الصغيرة (ابعاد الريادة)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن، .2005

9-طاهر محسن منصور الغالبي، "إدارة واستراتيجية الاعمال المتوسطة والصغيرة"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى.

10-طارق عبد العال حمد، "إدارة المخاطرة (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية،سنة 2013 .

-طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر 2005.

8-عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، .2007

11**-**عبد الغفار عبد السلام وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، .2001

12-عامر خربوطلي، "ريادة الاعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018.

13–عبد الباسط وفا ، "مؤسسات راس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة"، دار النهضة العربية،القاهرة 2001.،

14–عبد الرحمان يسرى احمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 1995.

15–عابد فضل الشعراوي، المصارف الإسلامية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، 2007.

16–كاسر ناصر المنصور، شوقي ناجي، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، الأردن 2000 .

17-كليفورد بومباك، ترجمة بطرس، أسس إدارة الاعمال التجارية الصغيرة، مركز الكتب الأردني، الأردن، .1989

18- ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، .2002

19-محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، سيد الصيفي، أساسيات ومبادئ الإدارة المالية، الدار الجامعية، للنشر والتوزيع، مصر 2007.

20–محمد عريفات حزبي، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

21–منى قاسم، "الاستثمار للبنوك والمستثمرين"، الدار المصرية اللبنانية، مصر، .2000

22 **–**نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، –بيروت– الطبعة الأولى .2007

2–المذكرات الجامعية

1 – أسماء زراية،" أثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

2–أحلام بوقفة، " راس المال المخاطر كنموذج تمويل للمشاريع الاستثمارية –حالة sofinance –"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02.

3 –إبراهيم خملة، "دور هيئات الدعم الحكومي في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016-2017.

4–إسماعيل بن راس، "رأس المال المخاطر كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصد مرباح، ورقلة، 2013.

5–ايمان صولاج، "دور راس امال المخاطر في تمويل الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2018-2019

6-تقوى فاطمة الزهراء مساعد،" الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام بواقي، 2012-2013.

7-خالد سلاطنية ،" دور رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة شركة sofinance الجزائر" 2018-2015 ، مذكرة للنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،-2018 2019.

8- رابح زرقاني ، "أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، في العلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013-2014.

9- سامية عبديش ، "شركات راس المال المخاطر ودورها في خلق وتمويل المشاريع الناشئة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة 1، 2013-2014.

10- صلاح الدين ديندان، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 2015-2016.

11- صابرين زيتوني، "الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2016-2017.

12-صديق بعيو، محمد طه دلول، "سبل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، في العلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016.

13-طاهر توايتية، "انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة والاثار المحتملة على نتافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي ، 2014-2015.

14-عبد الله بلعيدي، "التمويل برأس المال المخاطر، دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، في العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008.

15- عبد القادر دربال ، " راس المال المخاطر كألية حديثة في دول المغرب العربي تونس، المغرب و الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، في العلوم الاقتصادية، جامعة تيموشنت، تيموشنت، 2013-2014.

16– فايزة بن زيو، لبنى بوطرفة، "حوافز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأسلوب راس المال المخاطر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2012-2013.

17–فادية بن بلقاسم، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، في حقوق والعلوم السياسية، جامعة أم بواقي، الجزائر، 2013-.2014

18 قادة شتوان ،" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل، دراسة مقارنة بين ولايتي وهران ومعسكر"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، وهران، 2013- 2012 .

19–محمد الصالح زويعة ، "أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006-.2007

20–محمد الصديق مباركي، عميروش الياس، " سوق رأس المال المخاطر كاستراتيجية بديلة لتمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر، -خلال الفترة من 2002-2014-" مذكرة لنيل شهادة الماستر، في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015-2016.

21– محمد سبتي، " فعالية راس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة، -دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة- FINALEP-"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009.

22–محمد أنور بعبوش، "فعالية أداء ودعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة CNAC،ANSJ . ANGEM-لولاية أم بواقي"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة ام بواقي، 2015-2016.

23–محمد الناصر مشري، "دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة –دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة-"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2011.

24–محمد حميدوش، "استراتيجية تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007.

25–ميمي زراري، " دور راس المال المخاطر في دعم المشاريع الاستثمارية –دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-"، مذكرة انيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ام بواقي ، ام بواقي ، 2013- 2014.

26– مليكة مدفوني، "تحليل البعد التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة المؤسسة جيزي للشرق"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، في العلوم التجارية ، جامعة تبسة ، 2006.

27–محمد الصديق مباركي، الياس عميروش، "سوق رأس المال المخاطر كاستراتيجية بديلة لتمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر-دراسة حال قياسية خلال 2002-2016"، مذكر لنيل شهادة ماستر، في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، 2015-2016.

27-محمد دراف، "اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018.

28-مروة كراريزية، وسام عبران، "محددات منح القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016.

29–نوال مرزوقي، " معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000 و 14000،- دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية-"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.

30-نادية قويقع ، "انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

31–نحلة بالبرادعة، الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.

32-هشام دباح ، المفاضلة بين التمويل المباشر والغير مباشر في تمويل المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، في العلوم الاقتصادية. جامعة أحمد بوقرة, بومرداس ، 2011-2012.

3-المجلات والدوريات

1- الأغا تغريد ، حشماوي محمد، "أهمية التمويل برأس المال المخاطر في دعم المؤسسات الناشئة، دراسة حالة الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجله المدرسة العليا للتسيير والتجارة الدولية، العدد 3، جوان 2016، جامعة الجزائر 3.

2-السعيد بريبش،" مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حالة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة علمية سنوية، العدد الثاني عشر، جامعة بسكرة، 2007.

3-رشيد حفصي، عبد الغفور دادن، "راس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد السادس، سبتمبر 2018، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

4-زينب خلفة ساهل، حوكمة الشركات الممولة برأس المال المخاطر، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد1، جوان 2018، جامعة 20 أوت، سكيكدة.

5-صالح بن عبد الرحمن، ريم بنت علي بن مسفر أل مشيعل، "الاستثمار براس المال الجرئ مقارنا مع الاستثمار بالمشاركة في الفقه الإسلامي: دراسة استكشافية في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، العدد2، سنة 2019.

6-عبد الرحمان بن ساعد، سعاد صابور، "راس المال المخاطر ودوره في تمويل المؤسسات الصغير والمتوسطة-دراس حال شركة sofinance -"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادي، العدد 5، فيفري 2019، المركز الديمقراطي العربي برلين، المانيا.

7-عباس المجرنة، الصناعات الصغيرة في الكويت، العمال والكفاءة، المجلة العربية للعلوم، العدد الثاني، ماي2000 ، ص 235.

8–عبد الله بالعيدي، عاشور مقلاتي، "مقارنة بين راس المال المخاطر وحاضنات الاعمال في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، 2017، جامعة باتنة.

9–عمر ولد عابد، نصيرة عابد، هشام سفيان صلواتشي، "حوكمة التمويل برأس المال المخاطر–دراسة حالة شركة رأس المال المخاطر الناشئة في الجزائر–" مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد رقم8 ، 2018،جامعة شلف.

10– عبد الفتاح بوخمخم، صندرة سايبي، "دور المرافقة في دعم وانشاء المؤسسات الصغيرة التجربة الجزائرية"، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال ، المجلد 7، العدد، 3.

11–عمار علوني،"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، سنة 2010.

12– علية ضياف، كمال حمانة، "راس المال المخاطر: اتجاه عالمي حديث لتمويل المؤسسات الناشئة –حال الجزائر–"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 05، جوان 2016.

13– عبد القادر برييش، عابد نصيرة، "راس المال المخاطر كمدخل استراتيجي لتدعيم التمويل الاستثماري في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 19، المجلد 14، 2018، جامعة شلف.

14– كريمو دراجي، "شركات رأس المال المخاطر كألية لتمويل المؤسسات"، مجلة الحقوق والعلوم الاقتصادية–دراسات اقتصادية– العدد 25، جامعة زيان عاشور ، الجلفة.

15–كريم دراجي، "شركات رأس المال المخاطر كالية لتمويل المؤسسات دراسة حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 09، سبتمبر 2013، جامعة الجزائر.

16–مسعود بن جواد، حمزة طيوان، "المقاولتية المستدامة، بين إشكالية البقاء وقيمة الابتكار، خيرات تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، مقال بمجلة اقتصاديات المال والاعمال IFBE، جوان 2017.

17– مليكة زغيب ، دور وأهمية قرض الايجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد الخامس، 2005، جامعة فرحات عباس، سطيف.

18–منير خروف، ريم ثوامرية، " راس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، –عرض تجربة و.م.أ. والدروس المستفادة بالنسبة للجزائر"، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد، 04، 2017، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي.

19–محمد زيدان، "الهياكل والاليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 7، جامعة شلف.

20– نبيلة قدور، حمزة العرابي، " التمويل براس المال المخاطر واهم تجاربه في بعض دول العالم"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 7، جوان 2017، جامعة البويرة.

21–ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الواقع والتحديات"، مجلة نماء للتجارة والاقتصاد، العدد الثالث، جوان 2018.

4– الملتقيات

1 –أحلام مذمور ، أسيا بن عمر،" واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها"، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي" إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة حمة لخضر، الوادي، 07-06 ديسمبر 2017.

2–السعيد بريبش، بلغرسة عبد اللطيف،" إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول"،ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي،"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 18-17 أفريل 2006 .

3- الطاهر بن يعقوب ، شريف مراد، "المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة"، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي، "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 07-08 أفريل 2008.

4-السعيد بريكة، فوزي شوقي، "دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(2006-2011)، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي،" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة: واقع وافاق"، جامعة ام بواقي، 13-14 نوفمبر 2012.

5-أحمد طرطار، شوقي جباري، "الوقف المخاطر(الريادي): مساهمة لتنويع مصادر تمويل المشاريع الريادية"، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي، أليات دعم وانشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أيام 05/04/03 ماي 2011.

6-إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، "التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي ، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 25-28 ماي 2003.

7-بلعوج بلعيد، تأجير الأصول الثابتة كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، 09-04-2002، جامعة ثلجي عمار، الاغواط.

8- رحيم حسين، "التجديد التكنولوجي كمدخل استراتيجي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية- حالة الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-"، ورقة علمية مقدمة في ملتقى دولي، تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 29-30 أكتوبر 2002.

9-سمير ايت عكاش، فاطمة الزهراء دوادي، "راس مال المخاطر كالية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة حالة شركة sofinance -، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي، تحديات التمويل المعاصرة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 14-15 نوفمبر 2016.

10 – شريف غياض ، بوفموم محمد، " التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي، "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، 17-18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

11– عبد السميع روينة، إسماعيل حجازي، "تمويل المؤسسات الصغير والمتوسطة عن طريق شركات رأس المال المخاطر" ورقة علمي مقدمة للملتقى الدولي، متطلبات تاهيل المؤسسات الصغير والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.

12–عبد الباقي روابح،" تشجيع الابداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الاتحاد الأوروبي"، ورقة علمية للملتقى الدولي ، "الابداع والتغيير التنظيمي، 18-19 ماي،2011.

13 –عبد الله غام ، حنان سبع ، " واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في الاقتصاد الوطني، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي ، "افاق نظام المحاسبة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 05-06 ماي 2013 ، جامعة الوادي.

14–عبد الباقي روابح، خالد طالبي، "القرض الايجار كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر، ورقة علمية للملتقى الدولي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنمية والواقع وأفاق، 13-14 نوفمبر2012 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم بواقي

15– عبد الله إبراهيم، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكل التمويل"، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، 17-18 أفريل2006.

16–عمار زردة، دور حاضنات الاعمال في تنمية قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، ورقة علمية مقدمة للملتقى دولي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة واقع وافاق"، جامعة العربي بن المهيدي ، ام البواقي ، يومي 13و 14 نوفمبر 2012.

17–محمد راتول، بن داودية وهيبة،" بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة علمية مقدمة للملتقى وطني" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، يومي 17-18 أفريل2006 .

18–مراكشي محمد لمين، بوشلاغم عثمان ،"دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ورقة علمية للملتقى الدولي، "مراقبة التسيير كآلية حوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع، جامعة علي لونيسي، البليدة.

19 –عني محمد قابوسة،" معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر"، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي، " المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأدوات تدمج الشباب الليبي في التنمية وسوق العمل، ضمن مؤتمر تهيئة الاعمال لانجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية الصادرات ليبيا، 13 أكتوبر 2009.

20–محمد فرحي، " التمويل المستديم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعبئة المدخرات العائلية"، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-18 أفريل 2006.

21–محمد براق، محمد الشريف بن زاوي، مداخلة : الهندسة المالية الإسلامية: سوق رأس المال المخاطر، المدرسة العليا للتجارة.

22–محمد براق، محمد الشريف بن زاوي، الهياكل المرافقة والمساعدة في سوق راس المال المخاطر بالجزائر، ورقة علمية مقدمة في ملتقى دولي، استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، المنعقد يومي 18-19 أفريل 2012.

23–نجية ضحاك، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الامس واليوم افاق تجربة الجزائر"، ورقة علمية مقدمة للملتقى الذولي، معطيات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، 17-18 أفريل2006.

24–نوال فرقش، طيب الزغيمي صورية، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورقة علمية مقدمة للملتقى الدولي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر، خلال الفترة 2000،2001، جامعة بومرداس، 18-19 ماي 2011.

25–نور الدين جوادي، عقبة عبد الاوي، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة"، ورقة علمية للملتقى الدولي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال 2000-2010، جامعة بومرداس، 18-19 ماي 2011.

26– كروش نور الدين، "سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة بورصة الجزائر-"، أكاديمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، الجزائر، العدد 11 جانفي، 2014.

5-القوانين والمراسيم

1– المادة 05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 02، الصادر بتاريخ 2017/01/11.

2-الامر 96-09 المؤرخ في 1996/01/10 المتعلق بالاعتماد الايجاري.

3-الامر 96-07 المؤرخ في 1996/10/22 المتعلق بطرق تأسيس الايجار واعتمادها.

4– قانون 87/95 المتعلق بشركات الاستثمار، الرائد الرسمي، "الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية"، الصادرة 1995/11/7، العدد87، .1995

5-المادة 02 والمادة 03، من القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006، المتعلق بشركات المال الاستثماري.

6– المادة 05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 02، الصادر بتاريخ 2017/01/11.

7-المادة 8-9-10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 02، الصادر بتاريخ 2017/01/11.

8-المرسوم التنفيذي، رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية المؤرخة في 26 فيفري 2003، العدد 13.

9-المرسوم التنفيذي رقم 02- 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، المتضمن انشاء صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74.

10-المادة 02 والمادة 03، من القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006، المتعلق بشركات المال الاستثماري.

11– المواد من 27، 29 من القانون رقم 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006 والمتعلق بشركات رأس المال الاستثماري.

6-نصوص أخرى:

1- وزارة المالية لجمهورية مصر العربية، تطبيق تجربة رأس المال المخاطر مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مصر، 2004.

2–-سامي عبد الباقي، " دليل المستثمر لمفهوم ونشاط رأس المال المخاطر"، سلسلة توعية للمستثمر المصري في مجال سوق المال، الهيئة العاملة للرقابة المالية، جويلية 2010.

3– تقرير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2004.

–ثانيا: النصوص بالاجنبية:

Direction Générale de Veille -Ministère de L'industrie et de Mines,1 stratégique, des Etudes et des Systèmes d'information, Bulletin d'information N° 18-20-22-24-26-28-30-32-34-35. ,statistique

.–Rapport Annual de la COSOB 20172

.–Rapport Annuel de la COSOB 20193

–المواقع الالكترونية:

-https://www.asicom.dz/index.php/ar/#

-https://www.eldjazair-istithmar.dz/?page=rubrique&id_s=3&lang=ar

https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx

-www.sofinance.dz.